جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور التشاركية في إدارة الجماعات المحلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب:
- حريزي بلال.

إشراف الأستاذ:
♦ بن عمير جمال الدين.

السنة الجامعية: 2013- 2014.

شؤون تسيير في نجاعته عدم الذي أثبت" الحكم إدارة" مفهوم فيها النظر أعيد التي المفاهيم بين إنه من الفحص بعد لبعض الدول، ليتبين التنمية سياسات نتائج إليه آلت لما نظرا في مقدمة الأسباب الدولة، وأصبح مردها غياب أطر وقنوات ديمقراطية والتي)[1]العمومية،(الأعمال تسيير في أن هناك أخطاء والتشخيص للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا وفسادا إداريا أضاع الكثير من مكاسب التنمية وألحق أضرارا بالغة بالعلاقات الاجتماعية ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة في العمل العام لدى غالبية المواطنين ومن هذه الأسباب والملابسات أيضا إعادة النظر في دور الدولة ضمن إطار العملية التنموية بسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو بالإصلاح الأكثر شيوعا)[2].سياسيات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي (

تقرير في وممثل للمجتمع السياسات، وصنع تخطيط في ومركزي رئيسي فاعل من الدولة تحولت حيث عن و مسؤولة للمشروعات ومالكة المنازعات حل في الطبقات و الفئات بين تنفيذها، ووسيط و السياسات هذه الدولة إدارة شؤون في الأول الشريك اليوم الخدمات، لتصبح وتقديم الدخل توزيع إدارتها، وعن حسن السياسية الحياة في المدني والمجتمع الخاص القطاع من كل مشاركة زيادة إلى يعود ، وهذا والمجتمع على الإدارة في الديمقراطية بمبدأ يسمى لما تطبيق خير المحلية والاجتماعية، ولعل الإدارة والاقتصادية مع ويتفق الحريات يضمن نظام أنه كما والإدارية، السياسية الناحيتين من متحرر عن نظام التعبير أنه اعتبار إلى وجود إضافة مشاكلهم، وحل أمورهم في ممثليهم أو المواطنين مشاركة يستلزم الذي المبدأ الديمقراطي الرفاهية من قسط لهم أكبر يحقق نحو على المواطنين حياة تنظيم على تعمل التي المنتخبة المحلية المجالس)[3].والسياسي(الاجتماعي والتقدم الاقتصادية

اعتماده يمكن للديمقراطية عليه ومتفق محدد تعريف هناك ليس أنه على إجماع شبه غير أنه ثمة الأكثر المصطلح هي الديمقراطية إن" :التالي التعريف للديمقراطية نجد "السياسة قاموس" واستعماله، ففي للكل، معروفة الديمقراطية . فكلمة.المعاصر. العالم في السياسية المصطلحات بين من غموضا تقديرا والأكثر السهل من الظاهر في يبدو يوجد مصطلح هنا اثنين، أو بجملة الديمقراطية يعرف أن أحد يستطيع لا قد ولكن)[4]".وشمول بوضوح يفسر وأن يعرف أن جدا الصعب من الواقع في ولكنه يفهم، أن

التي الكبرى الأحداث إلى تعود المعاصرة للديمقراطية التاريخية البداية أن الباحثين من كثير حيث يرى والليبرالية، الرأسمالية بروز وكذا الأنوار كفلسفة والفلسفات الأفكار بعض بروز في ممثلة أوروبا عرفتها عبارة أنها آخرون ويعتقد غربي، سياسي مذهب عن عبارة الديمقراطية البعض اعتبر النشأة هذه من وبسبب السياسية القرارات إلى التوصل خلاله من يمكن الذي المؤسساتي الترتيب آلية إجرائية تعرف تطورا لذلك عن بتنفيذ يقومون أفراد انتخاب خلال من القرارات يتخذ نفسه الشعب جعل طريق عن الخير العام تشخص التي)[5].إرادة الشعب"

---

(1) أسيا بلخير ، إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي –بين النظرية و التطبيق – الجزائر أنموذجا : 2000 /2007 م، (مذكرة الماجستيرغير منشورة مكملة لنيل شهادة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة)، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009 ، ص 4.

(2) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، (ط 2 ، مصر : دار الشروق، 2001)، ص 36 .

(3) زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية – قضايا وتطبيقات –، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003)، ص23.

(4) محمد المرواني ، التجربة الديمقراطية في المغرب الأفاق الممكنات والرهانات ، [http://aloummah.org/pdf/marwani-2000-04.pdf]، (تم تصفح الموقع بوم 21.05.2014)، ص 1 .

(5) غاني بودبوز ، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي) ، جامعة الجزائر، 2004_ 2005 ، ص 37 .

وفي هذا السياق قد ترافق الاهتمام المتجدد بالديمقراطية والفكر الديمقراطي مع صعود خطاب ما بعد الحداثة الذي أدى إلى إعادة اكتشاف الديمقراطية بشكل نقدي وإصلاحي .

أهمية الموضوع :

انحسار» أفق بعدها تزامن مع أهم تجليات أزمة الديمقراطية اليوم والذي هو «

التمثيلي، ذلك أنه حتى في الحالة التي يتحقق فيها سير ديمقراطي طبيعي للمؤسسات المحلية فإن المواطن ومرد ذلك إلى تصور الديمقراطية المحلية على غرار يستبعد طوال الفترات التي تفصل بين الانتخابات. المؤسسات المركزية؛ أي على أساس المبالغة في المنطق التمثيلي للمجلس المحلي. من هنا بدأت بعض لأن .الأصوات تنادي بضرورة التمييز بين النظام السياسي التمثيلي(الديمقراطية التمثيلية) والديمقراطية الانتخابات (الحرة والنزيهة) ليست فقط ضمانة للديمقراطية، وإنما يمكنها أحيانا أن تجهز عليها، لهذا هناك من لا يتحدث عن (أزمة) الديمقراطية التمثيلية، وإنما عن تغير في طبيعة الديمقراطية نفسها، باستكمال) أي اختصار مفهوم المقاربة التشاركية في عبارة [6]الديمقراطية التمثيلية بآليات الديمقراطية التشاركية. (العمل مع" عوض "العمل من أجل"، بمعنى عمل في اتجاه أفقي عوض الاتجاه العمودي من أعلى إلى " أسفل . بحيث تتيح هذه «الديمقراطية التشاركية» للمواطنين مراقبة مستمرة وفعلية لأداء المنتخبين والتأثير). [7]عليهم ، خارج الفترات الانتخابية(

وبالتالي إدخال الترميمات الضرورية على الديمقراطية التمثيلية ، وذلك لكونها أصبحت تتصرف كالأنظمة الديكتاتورية، وأضحى صنع القرار السياسي فيها من اختصاص المؤسسات وتحت تأثير القوى للمواطنين السياسية باليقظة وثيقا ارتباطا يرتبط الديمقراطي الضاغطة؛ وليس من صنع المواطنين فالبناء الفاعل حضورهم مدى على الديمقراطية ممارستهم جدية تتوقف كما والاجتماعي، الوطني وعيهم وتنامي **كموضوعات** لا **فاعلة مستقلة كذوات** العام العمل و ديناميات السياسي العمل جدليات في الايجابية وشراكتهم)وعلى هذا الأساس تظهر [8](.مغتربين أو هامشيين رعايا مجرد لا فاعلين نشطاء كمواطنين أي **منفعلة، مسيرة أهمية التشاركية** من زاوية التنمية المحلية أنها وسيلة وغاية على حد سواء حيث تؤكد على الحاجة إلى الاستثمار في الفواعل المجتمعية المتعددة ثم تكفل تلك القدرات بما يحقق النضج للجميع.

أسباب اختيار الموضوع :

إنها ترجع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فمن الأسباب الذاتية أنى وجدت نفسي أمام ضرورة اختيار موضوع يكون ضمن إطار التخصص العلمي إضافة إلى فضولي العلمي حول موضوع التشاركية ومحاولة فهمه كاتجاه حديث في نظام الحكم المحلي، وأما الأسباب الموضوعية ترجع إلى حداثة العلاقة التشاركية كاتجاه من الاتجاهات الحديثة في نظام الحكم المحلي.

والدراسات السابقة: الأبحاث

ومنظمات المحلية الجماعات هيئات أوضاع ناقشت التي **والدراسات الأبحاث** من العديد تناولت هذا ولقد هذه بين العلاقة لطبيعة تحليلاً تقدم لم الدراسات هذه لكن حدى، على كل الخاص والقطاع المجتمع المدني أشكالها ومن بين هذه الدراسات نجد بكافة المحلية التنموية العملية تحسين في سبيل مجتمعة، الفواعل الثلاثة الدراسة التي قدمها "الأستاذ خالد تلعيش" تحت عنوان "دور الفاعلين في دعم التحول الديمقراطي وتعزيز

---

[6] الاسم مجهول ، التسيير الجماعي: بين الديمقراطية التمثيلية و الديمقراطية التشاركية ، [http://www.maghress.com/alittihad/87018] (تم تصفح الموقع يوم : 06.08.2014).

[7] المرجع نفسه .

[8] علي(الجامعية، 2003)، ص 345 . المعرفة دار :السياسة، (الأزاريطة و المجتمع السيد، الزيات الحليم عبد إسماعيل و سعد)

)، وأيضا الدراسة التي قدمها محمد بالخير بعنوان التنمية المحلية[9] بناء الحكم الراشد: مقاربة ابستيمولوجية"(
وانعكاساتها الاجتماعية _دراسة ميدانية لولاية تمنراست_ حيث أكد فيها على أن المساهمة والمشاركة في التنمية المحلية فيه فجوة حقيقية بين ممثلي الشعب والمواطن كيفما كان مركزه وتأهيله لا يستفاد من قدراته العلمية والعملية وتحولت بذلك المجالس المحلية المنتخبة إلى مجرد مؤسسات تحافظ على البقاء من جهة والمحافظة على مصالح منتسبيها من جهة الجهة الأخرى والتي تتحكم فيها الإثنية والعرقية بدرجة أولى ثم على أساس حزبي مصلحي[10] (.

وهناك أيضا الدراسة التي قدمها صافو محمد بعنوان المجالس المحلية المنتخبة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة والذي بدوره يرى أن الجماعات المحلية على المستوى النظري هي مؤسسات ديمقراطية _تشكيلا وتسييرا_ سواء من حيث نظام المداولات التي تقرر بالأغلبية أو من حلال انتخاب أعضاء الهيئات التنفيذية لهذه المجالس ولها اختصاصات واسعة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تؤهلها لإحداث التنمية الشاملة محليا أما على مستوى تطبيقاتها فهي تتسم بكثير من النقائص وتصطدم بالعديد من العراقيل التي جعلتها عاجزة عن ترقية الديمقراطية المحلية وخلق فضاء يساهم في النهوض بالجماعات المحلية اجتماعيا واقتصاديا وتجعل منها هيئة فاعلية في عملية التنمية المحلية قادرة على التكفل بمتطلبات الجديدة للمواطن المحلي[11] (.

الإشكالية:

يستمر الالتباس منذ البداية عندما يمزج الحكم التشاركي بين الوسائل والأهداف، إذ على مستوى الوسائل، يكون الحكم التشاركي هو مجموعة من الأنشطة التي تسمح بإنتاج أفعال مترابطة (أنشطة التنسيق، التعاون، الخ...) ، وفيما يخص الأهداف يتطابق الحكم التشاركي مع **الحكامة** أي القدرة على إنتاج التماسك والالتحام. لكن ومهما يكن فوراء مفهوم الحكم التشاركي ينبثق ما نسميه اليوم بالأشكال الجديدة لإدارة الجماعات المحلية المؤسسة على التشاركية، التعاون والمرونة.[12]

فإشكالية الحكم التشاركي إذن تندرج في إطار تجاوز معوقات الحكم وخلق دينامية تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، تجعل من التنسيق بين مختلف التنظيمات والقطاعات مشكلها الجوهري لإنتاج سياسة تنموية محلية منفتحة تستند إلى فاعلين ومشروعيات مختلفة، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية الآتية :

- ما هو الدور التشاركي الذي يلعبه كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في تفعيل دور الجماعات المحلية لإنجاح عملية التنمية المحلية ؟

يمكن تقديم عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما هو مفهوم الديمقراطية التشاركية؟

---

[9] خالد تلعيش، "دور الفاعلين في دعم التحول الديمقراطي وتعزيز بناء الحكم الراشد: مقاربة ابستيمولوجية"، مجلة فكر ومجتمع ، العدد السادس عشر ،(افريل 2013)، ص 233_246 .

[10] محمد بالخير ، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية _دراسة ميدانية لولاية تنمراست_ ، (مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل)، جامعة الجزائر ،2004_2005 ، ص 183.

[11] محمد صافو ، المجالس المحلية المنتخبة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة _دراسة حالة ولاية تسمسيلت(1997_2002)_ ، (مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والاداري)، جامعة الجزائر ، 2002 ، 125 .

[12] عبد المالك ورد، السياسات العمومية والحكم التشاركي نحو فهم سوسيولوجي ،[htm.http://www.aljabriabed.net/n72_01ward.%282%29]، (تم تصفح الموقع يوم 11.07.2014) .

- ما هو الدور التشاركي للقطاع الخاص في تفعيل دور الجماعات المحلية لانجاح عملية التنمية المحلية؟
- ما هو الدور التشاركي للمجتمع المدني في تفعيل دور الجماعات المحلية لانجاح عملية التنمية المحلية؟

الفرضيات :

للتساؤلات أجوبة مؤقتة بمثابة تكون فرضيات اقتراح يتوجب ، المطروحة الإشكالية اختبار أجل ومن كما يقول ومنهجية مضبوطة علمية شروط وفق فرضيات اختيار علينا لزاما يكون فإنه ولهذا ، المطروحة قابلة للفحص تكون أن و ومحددة ، واضحة الفرضية تكون أن يجب الشأن :" هذا الحسن في محمد إحسان) وفي هذا السياق تمت صياغة الفرضيات [13]" متناقضة وغير ومترابطة منسجمة تكون وأن ، والتحقيق التالية :

- يوفر النمط التشاركي المناخ المؤسسي الإيجابي الذي يخلق مجتمع محلي تتوافق فيه مجموعة مركبة من المؤسسات والفاعلين بحيث لا يمتلك أي فاعل منهم الموارد الضرورية ليتصرف بطريقة أحادية.
- العملية التشاركية هي الأسلوب الفعال والأمثل لأنها تأخذ إطار تفاعلي منظم بين وحدات من مسؤولياتها بناء التنمية المحلية.
- لا تتطلب إستراتجية التنمية المحلية التخطيط المركزي الشامل وإنما تتطلب التشارك بين فواعل المجتمع السياسي والمدني للوحدة المحلية.
- القطاع الخاص والمجتمع المدني اللذان يحظيان بمكانة هامة باعتبارهما فاعلان غير رسميان وآلية تكميلية لتحقيق التنمية المحلية، فتحقيقها لا يتحقق إلا بتكامل الأدوار بينهما.

مناهج البحث:

يهدف إلى البحث) ، فإن هذا[14] وبما أن المشكلة البحثية هي قضية يكتنفها الغموض وتحتاج إلى تفسير(والقطاع جهة، من المحلي الحكم هيئات قطاع بين العلاقة طبيعة في تتمثل جوهرية مسائل عدة عن الإجابة المؤسسات وقدرة أخرى، ودور كل واحد منهم ومضمونها المدني من جهة المجتمع ومنظمات الخاص ولمعالجة هذه الإشكالية التنمية المحلية. أهداف يحقق **تنموي** طابع ذات **شراكات وإدارة** إنشاء على المبحوثة الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة والذي بدوره تطلب اعتمدت منا تقديم تفسير علمي لها ولكيفية إقامة هذه العلاقة التشاركية مزيلا الغموض واللبس عنها والشروط التي الثبات(الانتقال من الديمقراطية تساعد على حدوثها كون أن الظواهر السياسية دائمة التغيير ولا يمكن لها لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن ينجز وظيفة التحليل لتلك التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية) ،).[15]الظاهرة (

لكن بعد فحص عدة تعاريف للتنمية المحلية وجدتها تنصب في محتوى فكري موحد، يؤدي إلى أنها ما هي إلا توحيد لجهود الأفراد المحليين وإشراكهم مع الحكومة المحلية في منطقتهم، بالاعتماد قدر الإمكان على للتنمية العامة الإستراتيجية مع ومتناسق، متكامل إطار في محليا البشرية المتوفرة والطاقات الطبيعية الموارد

---

(13) إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ،(ط 3 ، لبنان: دار الطليعة، 1994)، ص48 .

(14) ناجي عبد النور ، منهجية البحث السياسي ، (الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص 104.

(15) محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، (الجزائر : دار هومة ،2007)، ص 47.

المحلي (بلدية _ المجتمع في والثقافي والاجتماعية الاقتصادية الحياة مستوى الوطنية الشاملة بهدف تحسين ولاية)، وأن العملية التشاركية تمثل همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين ضمن تهيكلهم في وحدات مجتمع مدني أو قطاع خاص بمساعي الجماعات المحلية وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي ، لذلك كانت عناصر البحث مربوطة بشكل مباشر كغاية وهدف بعنصر التنمية المحلية .

وعلى هذا الأساس اعتمدت **الدراسة على تقسيم ثلاثي** لمحتويات البحث في شكل تسلسلي منصب حول التنمية المحلية فقمنا بجمع المعلومات **النظرية** وتحليلها وتصنيفها في ثلاثة فصول أساسية بمباحث ضمنية، حيث كان الفصل الأول بعنوان الشراكة والجماعات المحلية كمتغيرين في الدراسة للإحاطة بمفهومها والأبعاد النظرية المكونة لهما مع ربط منطق الديمقراطية التشاركية مع التنظيم الإداري الذي يعكسها (اللامركزية) كصورة من صور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية. أما الفصل الثاني والثالث فكانا أكثر تفصيلا وذلك بفصل كل دور بحد ذاته من أطراف العملية التشاركية (القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الجماعات المحلية) إلى فصل قائم بذاته .

صعوبات الدراسة:

عن تتحدث التي المصادر أما فيما يخص **الصعوبات** التي واجهتني في إعداد هذا البحث فتمثلت في قلة الوطنية من جهة وندرتها المجتمع المدني وعلاقته بالدولة على تركز المراجع أغلبية أن إذ العلاقة التشاركية أيضا من جهة أخرى بين القطاع الخاص والجماعات المحلية ، إضافة إلى تزامن فترة إنجاز هذا العمل مع العطلة الصيفية في أغلبيته ما أدى إلى استحالة حصولنا على الكتب واستخدامها كمراجع من المكتبات لكليات مختلفة في الوسط الجامعي.

القرار هيكلة وإعادة الحكم مؤسسات لإصلاح رغبة كل تؤطر مشروعية على يرتكز إن نظام اللامركزية من بينهم الجماعات المحلية. وكل أساسيين فاعلين بين هذه المشروعية محصورة تبقى أن على السياسي، والحد من ثنائيةُ [مركز_هامش] إلا وتندرج في إطار جديدة توازنات عن البحث هيكلة سوسيومجالية أو إعادة النظر في هذا النسق (نسق إصلاح الحكم على المستوى المحلي)[16].

وإن الديمقراطية التشاركية تستقى مبرراتها من الانحراف الذي يعاني منه معيار التمثيل في الديمقراطية، وأنها شكل جديد للتسيير السياسي تتعارض مع الأشكال البيروقراطية الرسمية، هذا الشكل يرتبط في الأساس بممارسة بعض المجموعات المحلية ، لذلك فإن مفهوم الديمقراطية التشاركية له معنى فقط على المستوى المحلي الوحيد أين يمكن للنموذج الديمقراطي الاقتراب فعليا من نموذج الديمقراطية المباشرة[17].

- ✓ فما هو مفهوم **الديمقراطية التشاركية** في الإدارة المحلية ؟ ولماذا طرحت كبديل لإصلاح التوازنات الجديدة في معيار تمثيل المجتمعات المحلية؟ .

المبحث الأول: مفهوم اللامركزية الإدارية كصورة من صور المشاركة المجتمعية

المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية

ظهرت اللامركزية لحل المسألة الديمقراطية في الدولة وتجسيد مبدأ حكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم في الشؤون المحلية التي تهمهم مباشرة، ولذلك تسمى في الكثير من البلدان بالحكم المحلي إذ لم تعد الانتخابات على المستوى الوطني وحدها كافية لتحقيق المطالب الديمقراطية المتزايدة، بالإضافة إلى ذلك فإن ازدياد وظائف الدولة وازدياد تعقدها وازدياد تنوعها واختلافها باختلاف المناطق الجغرافية، خاصة في الدولة الفسيحة الأقاليم جعل الأخذ بنظام الجماعات المحلية أمرا محتوما، إلى جانب ذلك فإن مدى شرعية السلطة السياسية في الدولة ومدى مصداقيتها أصبح أمرا مرهونا بما تقدمه للمواطن من خدمات مختلفة بشكل سريع ومطرد ودائم ومرضي، ومن أجل ذلك فقد تجلى أن الجماعات المحلية وخاصة القاعدية (البلدية) تشكل المكان الأول الذي يلتقي فيه المواطن بالدولة وهي نقطة الاحتكاك الأولى في علاقته بها، وهي كذلك القناة أو الجسر الأول من خلاله تقدم الدولة خدماتها للمواطن وهي أيضا الإطار أو المجال الأول الذي من خلاله يعبر المواطن عن مواطنته وتحقق الاستجابة لانشغالاته[18].

منظور بلورة في ساهم **الحكمانية** مثل مفهوم الحكومية الإدارة في حديث اتجاه برز وعلى هذا الأساس وضرورة أهمية عن ليعبر الماضي، القرن من التسعينات بداية في الحكمانية مصطلح جاء حيث اللامركزية،

---

(16) خيرة بن عبد العزيز ، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي، (أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013 _2014 ، ص 84 .

(17) حليمة بومزبر ، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد _ إسقاط على التجربة الجزائرية، (مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 _ 2010 ، ص 17.

(18) مصطفى درويش ، " الجماعات المحلية بين القانون والممارسة "، مجلة النائب ، العدد الأول ، (2003) ، ص 45.

بالعمليات وتقيدها المواطنين عن بقطيعتها تتميز التي التقليدية الحالة من الحكومية الإدارة بفكرة الانتقال المحلية. الوحدات أهمها من والتي الدولة عناصر بين وتكاملا تفاعلا الأكثر الحالة إلى الإدارية[19] الحكم مستويات بين العامة الخدمات لتقديم المالية والموارد والمسؤولية السلطة توزيع تعني إعادة فهي المركزية الحكومة من محددة عامة لوظائف والإدارة والتمويل التخطيط مسؤولية نقل وتتضمن المختلفة، أو المستقلة شبه العامة والهيئات الحكم مستويات أو التابعة والوحدات الحكومية الهيئات لفروع وهيئاتها أن إذ المحلية شؤونه تسيير في المواطن مشاركة ضمان)، مع[20] وظيفي أو إقليمي مستوى على البلديات إلى أساسا يهدف النظام هذا باعتبار أن المختلفة، تسيير شؤونهم في بالمشاركة للمواطنين تسمح اللامركزية إلي التمثيلية الديمقراطية من الانتقال على مع التشديد المواطن، من عامة بصفة السلطة أو الإدارة تقريب تسيير شؤونه في المواطن إشراك من بد المحلية لا التنمية عجلة دفع أجل ومن التشاركية، الديمقراطية المحلية.[21]

بين الإدارية الوظيفة توزيع الدولة تتضمن داخل الإداري التنظيم طرق من أنها:" طريقة تعرف أيضا على وإشراف رقابة تحت المجال هذا في تباشر اختصاصاتها منتخبة، محلية هيئات وبين المركزية الحكومة المركزية السلطة."[22]

وعرفت أيضا بأنها النظام الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات أو وحدات أخرى إقليمية ومصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة، ولما كانت اللامركزية تستدعي نقل جزء من صلاحيات السلطة المركزية لصالح أشخاص إداريين آخرين فإنها تتجسد بنشوء سلطات أخرى غير سلطة المركز تملك سلطة اتخاذ القرار وتتمتع باستقلال تجاه السلطة المركزية وهذا الاستقلال يكون نسبيا في المجال الإداري وحده دون بقية المجالات الأخرى (التشريع والقضاء).[23]

بين الإدارية الوظائف توزيع:" بأنها الطماوي محمد سليمان عرفها الدكتور كما هي أو هذه تكون بحيث مستقلة مصلحية أو هيئات محلية وبين العاصمة في المركزية الحكومة المركزية[24] رقابة الحكومة و إشراف تحت الإدارية وظيفتها ممارستها في الهيئات سلطات لامركزية بين و المركزية الأجهزة بين للدولة الإدارية الوظيفة توزيع": تعريفها أيضا بأنها ويمكن المركزية[25] السلطة لرقابة تخضع و نسبيا مستقلة)مصلحية (مرفقية أو إقليمية :وهما صورتان أو نوعان الإدارية اللامركزية أن التعريفات هذه من يتضح

- ✓ اللامركزية الإدارية المرفقية : و هي التي تقوم على وجود أشخاص معنوية(مؤسسات عامة متخصصة في موضوع نشاط معين).
- ✓ أما النوع الثاني؛ وهو اللامركزية الإدارية الإقليمية _ الجماعات الإقليمية _ و هي كوحدة أساسية في إطار العملية التشاركية ضمن هذه الدراسة فيمكن تعريفها بأنها": تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعداد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي ، بمعنى أن يخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة و على مستوى مصالحه المحلية و بالنسبة

---

[19] عتيقة كواشي ، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية _دراسة تحليلية مقارنة_، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_ ، 2010 _ 2011 ، ص 64 .

[20] يوسف الصحة في الماجستير درجة متطلبات لاستكمال جنين ، (أطروحة مستشفى الإدارية في اللامركزية تطبيق نحو الله، التوجه عبد مجدولين نعيرات) ، ص 45 .2006نابلس ، في الوطنية النجاح جامعة الدراسات العليا)، بكلية العامة

[21] عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–، 2011 _ 2012 ، ص 186 .

[22] آنس) ، ص 18.1988 الجامعية ، المطبوعات ديوان بالجزائر،(الجزائر : المحلية والإدارة الإداري التنظيم أسس ، قاسم جعفر)

[23] محمد صافو ، المرجع سبق ذكره، ص 9 .

[24] سليمان)محمد الطماوي، الإداري القانون في الوجيز مطبعة : (القاهرة ، جامعة عين شمس ، 1982، ص). 55

[25] مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن) ، ص4 .

لمجموعة الأفراد الذين يرتبطون بهذا الإقليم جهاز إداري أو شخص معنوي عام محلي من طبيعة هذه المصالح و أكثر اتصالا بها و معرفة باحتياجاتها من الحكومة المركزية"[26]
ذات جماعة قبل من منتخبين لأعضاء القانون باعتراف يقوم أساسا ": اللامركزية نظام أن يرى من هناك و عن مسؤولة الهيئة هذه وتكون المحلية الشؤون بعض كل أو في القرارات اتخاذ بسلطة معنوية شخصية قراراتها[27].
بمعنى أن **اللامركزية** تسمح بإنشاء جماعات إقليمية ومؤسسات عمومية ذات طابع إداري وتتكفل بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ولها دور استشاري وتنشيطي على المستوى المحلي و الولائي والإقليمي (الناحية)[28].
أن رغم تعددها تركيز كل منها على زاوية معينة في نظام اللامركزية، بحيث التعاريف هذه من خلال نلاحظ و **التقريرية بالسلطة** و **المعنوية بالشخصية** الهيئة لهذه القانون اعتراف ثلاثة عناصر هي على جلها ركزت **إقليمية** هيئة **لامركزية** توصف بأنها حتى ، **الانتخاب بعنصر**.

المطلب الثاني: شروط تطبيق اللامركزية الإدارية

من خلال خلاصة التعريفات للامركزية نجد أن هناك عدة شروط أو ميزات أساسية وضرورية لها،تتمثل في:

1. أن تكون هيئة منتخبة مباشرة من الشعب، وتوصف اللامركزية بأنها مطلقة أو كلية عند تأليف مجالس الهيئات **اللامركزية** بالانتخاب فقط، وقد تكون اللامركزية نسبية أو جزئية عند تأليف المجالس بالانتخاب والتعيين معًا، وتفقد اللامركزية ميزتها الأساسية في حال أقدمت السلطة المركزية على تعيين تلك الهيئات[29].
2. السلطة التقريرية : وذلك من خلال إعادة وصف الاختصاصات التنظيمية للوحدات التنظيمية الأدنى، أو من خلال إعادة النظر في جداول الصلاحيات بحيث تعطى صلاحيات أكثر إلى المستويات الأدنى على حساب المستويات الأعلى، أو هي إعادة توزيع السلطات الممنوحة من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى تنظيميًا. وهنا تتم عملية التفويض بمنح بعض سلطاتهم إلى المستويات الإدارية الأدنى، وأيضًا تدريب المرؤوسين على ممارسة السلطة، وخلق الالتزام لدى هؤلاء المرؤوسين في تنفيذ واجبات وظائفهم وفي استخدام السلطة الممنوحة إليهم.[30]
3. أما الميزة الثالثة للامركزية فهي أنها تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شرط أساسي لا وجود لها دونه.

عنها تنجم قانونية بنتائج المعنوية الشخصية وترتبط:
أ - وجود شخصية قانونية ذاتية مستقلة عن الأشخاص المكونة لها.
ب - وجود جهاز إداري وفني خاص لها.
ج - تمتعها بموازنة خاصة.
د - تمتعها بالذمة المالية.

---

[26] عبد الناصر صالحي، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية و التبعية،(مذكرة ماجستير في القانون، فرع : الدولة و المؤسسات العمومية) ، جامعة الجزائر ، 2009 /2010 ، ص 9 .

[27] المرجع نفسه ، ص 9 .

[28] مصطفى درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[29] يوسف نعيرات مجدولين عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

[30] أيمن عبد القادر) راضي ، دور الرحيم عبد الإدارة فاعلية في اللامركزية التنظيمي في الصراع إدارة وزارات الوطنية السلطة -الفلسطينية قطاع غزة، (رسالة بغزة، الإسلامية الجامعة في التجارة كلية ، الأعمال) إدارة الماجستير في درجة على الحصول لاستكمال متطلبات ، ص 17.2010

التي الناجمة عن الأعمال المسؤوليات وتحمل الحقوق اكتساب بأهلية والاعتراف والتقاضي التعاقد حق - ه باسمها (والفنية الإدارية أجهزتها **في** العاملون يمارسها)[31].

4. توفير قاعدة واسعة للبيانات والمعلومات وعلى مستويات مختلفة لغرض إلمام المسؤولين الإداريين في الأقاليم والإدارات المحلية والبلديات بواقع مناطقهم في مختلف المجالات وكذلك الموارد المتاحة والكامنة التي يمكن استغلالها لزيادة حجم الخدمات المقدمة إلى السكان وتحسين نوعيتها وزيادة كفاءة الإدارات وتلبية حاجاتها من المستلزمات الحديثة. [32]

المطلب الثالث: أهمية التشارك المجتمعي في الإدارة اللامركزية

ومشاركتها المختلفة الإدارية للمستويات أوسع صلاحيات من تمنحه بما اللامركزية تمثل العملية في مختلف العاملين ومشاركة الديمقراطية نشر في ومساهمتها القرار، واتخاذ الإدارية العملية في مما والتنموي، الإداري صنع القرار عملية وتسهيل وتسريع الإدارية البيروقراطية من الحد في التنموية، تخفيف وكذلك الدولة، داخل والموارد القرار والاستثمارات صنع لسلطة نسبيًا عادل توزيع إيجاد في يساهم في المشاركة قاعدة وتوسيع الديمقراطية مبدأ تعمل على ترسيخ أنها العليا، كما الإدارة عن الإداري العبء أن على اعتبار وذلك القرار صنع عملية
الديمقراطية العملية وأسس أشكال من شكل هي اللامركزية)[33].
الوسائل إحدى تصلح ما بقدر فاعليتها وبقدر ذاتها حد في وسيلة هي الشعبية المشاركة وإن مفهوم ويعد النمو والتقدم من أهدافه بلوغ نحو حركته في قيادي دور له يكون أن من المجتمع لتمكين الرئيسية أهم بين ومن الفرعية المفاهيم مجموعة من على يقوم المجتمع تنظيم في أساسي كمفهوم المجتمعية المشاركة ومساهمة والسيطرة عليها بمجتمعاتهم تجري التي الهامة التغييرات صنع في الناس لمساهمة هذه ضرورة وتنظيم المشتركة أهدافهم على تحقيق تعمل التي التنظيمات تكوين طريق عن يتم المجتمعي العمل في الناس إحداث في السكان مشاركة أن إلا المجتمع الرجوع إلى دون التعبير يتم أن المستحيل من وليس مجتمعاتهم، الهامة (الاعتبارات بعض إلى بالنظر أهمية ذات يصبح التغير)[34]:

1. بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هنالك معنى للديمقراطية.
2. تصبح التغييرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها ذات أهميه كما أنها تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم.
3. إن المشاركة تؤدي إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات ذلك أن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقة وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم، ومن ثم فإنه من المنطقي أن يشتركوا في حلها.
4. إن المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيير وفرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته وبالتالي فشل أي جهود حادة لعلاج المشكلات.

مشاركة نطاق إطار توسيع في)**Governance** اهتمام كبير يمثله اتجاه **الحكمانية**(جاء هذا وقد لمؤسساته الحكم المباشرة عملية في ودورهم والاهتمام بالمواطنين والإدارة الإنتاج في الدولة أدوار وتقليص الاهتمام ذلك عن عبرت التنمية وقد عملية في أكبر دورًا المدني المجتمع ومؤسسات الخاص القطاع ومنح

---

[31] يوسف نعيرات مجدولين عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

[32] صلاح الدين عثمان ، نظام الحكم اللامركزي ، (11.05.2014 تم تصفح الموقع يوم : ،) [http://www.elaph.com/Web/AsdaElaph/2005/4/58602.htm?sectionarchive=AsdaElaph]

[33] أيمن عبد القادر عبد الرحيم راضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[34] منال عبد المعطي صالح قدومي ، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي : حالة دراسية للجان الاحياء السكنية في مدينة نابلس ،(مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي)، جامعة النجاح الوطنية ، 2008 ، ص 27، 28 .

،"التفكير وإعادة اللامركزية تحقيق" العناوين مثل من العديد تحت العالم في التنمية عن الدولي البنك تقارير)[35]" .إلى المحليات والتحول ،"الناس من قربًا أكثر الدولة وجعل

كون اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها من خلال ( ):[36]

- ✓ **اللامركزية كإطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية** [37]: إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ إن فشل خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها .

وعلى صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كاستراتجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه استنادا إلى أن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعنى تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل . فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية المحلية الناجحة وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط؛ وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار.

- ✓ **اللامركزية وتوسيع خيار المشاركة والديمقراطية المحلية** : يعتبر الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللامركزية ليست أسلوبا إداريا صرفا، إنما شكل من أشكال وجود السلطة باعتبارها وثيقة الصلة بنمط الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع . وفي أنظمة الحكم الديمقراطية ينظر إلى عملية صنع القرار على المستوى المحلي كأحد أوجه المشاركة الشعبية يعبر عنه بالبعد المحلي للديمقراطية (الديمقراطية المحلية) التي تعد إحدى المؤشرات الأساسية لنموذج الحكم الرشيد الذي يراد له أن يمثل الإطار المرجعي للإصلاح السياسي والمؤسسي في الدول النامية .[38]

وبذلك اعتبرت المشاركة مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح والديمقراطي حيث تمثل البلديات في النظام اللامركزي تجسيد التعاون والتضامن بدءا بالاتصال المباشر بالناس وكذلك مع المنظمات والجمعيات والقطاع الخاص عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في آن واحد فالمشاركة الشعبية ضرورية لإيجاد التجاوب مع حاجيات المجتمع المحلي.

---

[35] أيمن عبد الرحيم عبد القادر) راضي، مرجع سبق ذكره، ص 10

[36] عرفة سيد سالف ، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير ، (د م ن ، دار الحرية ، 2012)، ص 175 .

[37] المرجع نفسه ، ص 176 .

[38] المرجع نفسه ، ص 177

المبحث الثاني: مفهوم الجماعات المحلية

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية

تعتبر الديمقراطية هذه وتتمثل الإقليمية، اللامركزية تحقيقه إلى تسعى الذي الرئيسي الهدف الديمقراطية المجتمعات هذه في والإدارة الحكم لتتولى ، المحلي المجتمع بواسطة المنتخبة المحلية خلال المجالس من . الإدارة ديمقراطية أن والحقيقة . للديمقراطية المدرسة النموذجية هي الإقليمية إن اللامركزية يقال ما وكثيرا) ؛ ومنه تعبر الإدارة المحلية عن [39]كلها(بالدولة الديمقراطي الحكم نظام يتجزأ وقاعدة لا جزءا تعتبر المحلية التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم . فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية، هذا يعني أن الإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها ويعد أسلوب اللامركزية الإدارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الإدارة المحلية .([40])

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية في اختصاصات محددة من تباشره فيما المحلية الإدارة مجال في الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في حدود من الرقابة من لقدر الهيئات هذه خضوع مع حاجات أفرادها إشباع و مجتمعاتها تنمية بهدف أساسا الدولة المركزية السلطة.([41])

من حيث الرقابة من لقدر ناحية، وخضوعها من المركزية الهيئة عن اللامركزية الهيئة استقلال على تقوم أو أنها هما: ركنين بتوافر يتحقق فإنه اللامركزية الإدارية الهيئة استقلال أما.أخرى ناحية من المركزية الهيئة طرف أما و.بإرادتها تباشرها اختصاصات المستقلة الهيئة يكون لهذه أن و الإدارية للوحدة الشخصية المعنوية ثبوت وحدات في تعمل اللامركزية الهيئات على المركزية للهيئة تتقرر خاص نوع من رقابة فهي الإدارية الرقابة سلطات توزيع إعادة أساس على قائمة المحلية) والمجالس[42].المحلية الإدارة بنظام يعرف محلي ذات مفهوم المركزية السلطة محل الشرعي الحلول حق عن تعبير وهي الدولة أقاليم نحو مركزي ذات طابع وصلاحيات

---

[39] عبد الناصر صالحي، المرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[40] بسمة عولمي ، " تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، العدد 4 ،(جوان 2006)، ص 259 .

[41] خالد ممدوح، البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية، 2009)، ص270

[42] المرجع نفسه ، ص270

مؤسسة بين المؤسساتي التناوب صور من صورة مجرد في اختصارها عن المحلي بعيد المستوى على المحلية التنمية إدارة عن مسؤولة ، وهي)المحلية المجالس(محلية وأخرى)الدولة(مركزية للمجموعة القوى المشكلة مختلف طرف من وممثلة القاعدة من منبثقة اجتماعية ممارسة عن التي بدورها تعبر مجردة .(تقنية عملية مجرد وليس والتوافق المشاركة أساس على مبنية المحلية،[43] ووحدة عدديا محدد سكاني وتجمع إقليميا، محدد جغرافي تعبير هي المحلية فالجماعات المنظور، هذا من تأخذ الصلاحيات من جملة لها أوكلت المركزية، للأهداف الأمثل التجسيد وبغية عن الدولة، مصغرة إدارية العامة الحاجات حجم وتزايد جهة ، من المستوى المحلي المركزية على المهام واتساع امتداد الحسبان في بمثابة) . فهي[44] الصلاحيات(هذه أهم المحلية التنمية عنصر يعتبر الغالب أخرى وعلى جهة من للإقليم المحلية العامة .(الحاجات إشباع هو وجودها من الهدف وأن للدولة الإداري للتنظيم الأساسية الهيئات[45]

إضافة إلى هذا يمكن التعامل مع مفهوم الحاكمية بوصفه النموذج الذي يعبر عن مضامين المشاركة المتزايدة للجهات الأخرى غير الحكومية لمساندة الحكومة كعوامل فاعلة في صنع واتخاذ السياسات الحكومية العامة من منطق كونها سياسات تتعامل مع شبكة من المعنيين والفاعلين المؤثرين المرتبطين بها وبآثارها)، فبهذا تعد المحليات من الأطراف الأساسية في عملية تحقيق التنمية المحلية حيث أن المحليات في العديد 46(من المناطق تتحمل المسئولية عن توفير الخدمات المختلفة وتطبيق اللوائح والقوانين التي تتعلق بمجموعة كبيرة من متطلبات التنمية المحلية ... هذا وقد تستفيد إستراتجية التنمية على المستوى المحلي من الدعم المتزايد (المالي والسياسي) من خلال العمل مع المستويات الأعلى في الحكومة فضلا عن المستويات الأفقية) 47أو المماثلة لها بالحكومة .(

غير أن المنطلقات التي يقوم عليها الحكم المحلي الجيد هي اعتبار الفاعلين وعلى رأسهم القطاع الخاص والمجتمع المدني كمساهمين مسؤولين عن تحسين عمليات الحكم وجعل العلاقة علاقة مؤسساتية .([48])

المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

بسبب الثانية، وذلك العالمية الحرب انتهاء منذ التنمية بقضية للاهتمام مواكبا باللامركزية الاهتمام جاء لقد وفعالية، الأمر بكفاءة العامة الخدمات تقديم في العظمى الدول غالبية في المركزية الحكومات معظم إخفاق الرسمي المستوى من الدور هذا نطاق ليتسع الحكومة المحلية دور في النظر إعادة ضرورة إلى دعا الذي العرض توفر التي اللامركزية فكرة ظهور إلى أدى ما ، وهذا المجتمع المحلي من أخرى ليشمل أطراف من للمسائلة خضوعا و تجاوبا أكثر حكم المحلية، ولبناء التفضيلات و المطالب العامة مع الخدمات لمواءمة الدولية بعض المنظمات لإهتمام نتيجة اللامركزية مفهوم من الاقتراب بداية الثمانينات، زاد ، ومع القاعدة اعتبارها تم التنمية، حيث لتحقيق كإستراتيجية اللامركزية مدخل تبنت ، والتي البنك الدولي و كالأمم المتحدة من المحلي المجتمع و المحلية السلطات بين الأفقية العلاقات من نوعين إطار المجتمع في داخل القوة تقاسم

---

(43) حكيم يحياوي، دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية _دراسة مقارنة بين بلدتي وولايتي ورقلة وغرداية 2007_ 2011 ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010_2011 ، ص 82 ،83 .

(44) بن شعيب نصر الدين و شريف مصطفى ،" الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر" ، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)، العدد 10 ،(2012) ،ص 161 .

(45) المرجع نفسه، ص 161 .

(46) خليفة فهمي صالح الفهداوي وأثير أنور شريف ،" الإدارة العامة المعاصرة من منظور الحاكمية العامة الجديدة ـ دراسة معرفية ومقاربة تأصيلية ـ " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق ، العدد الثاني ، (2008)، ص 13 .

(47) بيرتلزمان ستيفتانج وآخرون ، التنمية الاقتصادية المحلية ــ دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها ــ ، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي ، سبتمبر2004 ، ص 30.

(48) خيرة بن عبد العزيز، المرجع سبق ذكره، ص 39 .

التي)، بمعنى إن هذه التغيرات[49](المختلفة من جهة أخرى الحكومية المستويات الرأسية بين جهة، والعلاقات وإلى للمواطن وتوفيرها الخدمات إلى دولة الضرائب وجباية الحماية تقديم من وتحولها الدولة دور على حدثت نظام تبني من الغاية السكان، و إلى المقدمة نطاق خدماتها توسيع في أيضًا المحلية الوحدات دور على التأثير المحلية مشاكلهم وتنظيم وحل إدارة في المنطقة المحلية سكان من عدد أكبر إشراك هي المحلية الإدارة بمكان الصعوبة من أنه إلا والحكم السليم للديمقراطية تعبير أصدق يكون الفعلي الاشتراك وهذا بأنفسهم المحلية. والديمقراطية التشاركية تستقى وتنظيم الشؤون إدارة بعملية للقيام المحليين الأفراد جميع إشراك مبرراتها من الانحراف الذي يعاني منه معيار التمثيل في الديمقراطية، وبعدها شكل جديد للتسيير السياسي تتعارض مع الأشكال البيروقراطية الرسمية ، هذا الانحراف الذي اشتد تحت سيطرت النيوليبرالية ، وهذا الشكل يرتبط في الأساس بممارسة بعض المجموعات الأهلية المدارة ذاتيا ، لذلك فإن مفهوم الديمقراطية التشاركية له معنى فقط على المستوى المحلي الوحيد أين يمكن للنموذج الديمقراطي الاقتراب فعليا من نموذج الدولة والإدارة في الحكم أجهزة تنظيم إطار في مستوى كل ووظيفة دور) وتحديد[50]الديمقراطية المباشرة (المواطنين إشراك على قدرتها مدى في يتجلى الجماعات المحلية الذي دور إلى أدى ما أخرى، وهذا جهة من الجمهور تأطير ، وعبر ممثليهم مع الدورية اللقاءات ، وعبر الرسمية اللجان عبر ، وذلك تسيير شؤونهم في نشر في شفافية أكثر تكون أن لابد كما مراقبة، و إشراف و متابعة لجان في بمشاريع التنمية المحلي .)[51]مشاريعها (وميزانيتها و المعلومات

إن الحكومة المحلية ومن خلال قيامها بصياغة سياساتها العامة وتنظيم شؤونها وممارسة الضبط السياسي والقيام بتنفيذ الوظائف العامة إنما تستهدف في الحقيقة الاستجابة لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم لذا فالحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء مثلما تكون

معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق وكذالك تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها .)[52]القطاع الخاص (

المسوحات الإحصائية أو الاستقصاءات عبر الأولويات و الحاجات تحديد في المواطنين إشراك إلى بالإضافة تعتبر (السلطات فهي المحلية، المشاريع إدارة في المدني المجتمع مع التعاون عليها الآراء، كما سبر أو خلال من الدولة تكون لهذا و.المركزية الحكومة ، وبين)الشعب أفراد (القاعدة بين وصل المحلية) حلقة إلى تهدف المجالات، فهي مختلف في العامة السياسات وضع في أساسيا لاعبا الرسمية المحلية مؤسساتها و المجالين الاقتصادي بين التحفيز على قادرة الواضحة، وتكون الإنصاف عدم حالات على التغلب .)[53] (إنتاجية الأكثر المشاريع نحو الخاص القطاع ، ودفع المدني المجتمع تعزيز الاجتماعي، وعلى

---

(49) أسيا بلخير، المرجع سبق ذكره، ص 62

(50) حليمة بومزبر ، المرجع سيق ذكره، ص 17

(51) أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره ، ص 62.

(52) حليمة بومزبر ، المرجع سبق ذكره ، ص 69

(53) أسيا بلخير، المرجع سبق ذكره ، ص 62

المبحث الثالث :مفهوم التشاركية وعلاقتها بالجماعات المحلية

المطلب الأول : الإطار المعرفي للتشاركية ضمن إدارة الجماعات المحلية

إن النقاش القائم حول التنمية وتحسين أساليب الضبط وتحديث أساليب الحكم يقود حسب المنظرين إلى مسارين نظريين، **فالمسار الأول** : يبنى مقاربة "الديمقراطية الاجتماعية" ببصمة نيوليبرالية حيث الاهتمام بالتحديث الإداري للقطاع العمومي مع خفض ملموس لتواجد "الدولة" خاصة في المجال الاقتصادي والمالي ، وأما **المسار الثاني** : يتبنى مقاربة "الديمقراطية التشاركية" الهادفة إلى تحفيز المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل آليات جديدة لاتخاذ القرار، كما أنها تقوم على تفضيل المشاركة الواسعة للمواطنين في الرقابة الاجتماعية وفي صنع السياسات العامة [54].

ولا جدل في كون الفعل التشاركي يبنى من خلال فعل الممارسة داخل الفضاءات العامة المفتوحة وبالتالي تظل أداة مهمة ولا محيد عنها لأي سياسة عمومية ناجحة ولكونها تشكل دينامية للتعاون وتبادل المعارف والخبرات فهي بذلك تحفز الأفراد والمؤسسات على حد سواء على الابتكار والخلق والتطوير الكيفي لأدوات العمل وبخاصة عندما تنفتح عملية الشراكة على عدد كبير من الفاعلين وتتحول إلى نشاط يستوعب عدة أطراف .[55]

قدمت بعض قراءات المنظرين لدور الديمقراطية التشاركية وما تحمله من قيم الحكم الجماعي والمواطنة، وتحقيق المسارات وضمان الحد الأدنى من مصادر المشاركة الحقيقية للمواطن، وبناء مؤسسات دستورية قوية، وزيادة الضبط الحكومي، ومراعاة قراراتها للمصلحة العامة وعدم تقييد الممارسة الديمقراطية وتحقيق الإجماع وفتح قنوات الاتصال المباشر على أوسع نطاق بين "السلطة المحلية" و "المواطن" بحيث يمكن للمواطنين القدرة على الاتصال المباشر بالسلطة والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات والالتزام لقيم العقلانية على أنها [الديمقراطية التشاركية] الضمان لفاعلية وشرعية الممارسة الديمقراطية والنزاهة ... الخ، للسلطة.[56]

---

[54] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 75 .

[55] محمود أحمد يوسف بعلوشة ، واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، (رسالة ماجستير في أصول التربية)، جامعة الأزهر _غزة_، 2013 ، ص 60.

[56] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 80 .

إن مفهوم التشاركية يدعو إلى تعاون واعتماد متبادل بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة لها عائد ثم والاستمرارية، الاتفاق أسس وضع مع مشتركة خلفية بناء على) وتقوم[57]ايجابي على أطراف هذه العلاقة .(ترتيب مع المشتركة الأهداف وتحديد والمتوقعة، المتاحة والفرص والمشكلات القضايا على التعرف فردية، لمنافع السعي من بدل الأطراف لجميع المنفعة مبدأ على الشركاء اتفاق وفق الوارد، وتميع الأولويات، العام والوعي ، الخيارات زيادة إلي بالتالي يؤدي وذلك ديمقراطي، وبأسلوب الجماعي العمل طريق عن وذلك الديمقراطية .(وتعميق وتعزيز المعارضة وتقليل المساندة خلق على يساعد بما[58](

وعرفت أيضا على أنها العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين تنظيمات المجتمع المختلفة في أحد مجالات التنمية والتي تقوم على أساس مشترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتي تتطور مع مرور الوقت (.[59](

تنقل حيث ، السياسي الديمقراطي النظام عمل محور تمثل سياسي اجتماعي طابع ذات عملية عن عبارة هي تجاه والاجتماعية السياسية ويعرف واجباته حقوقه عن يدافع إيجابي مواطن إلى سلبي مواطن من الفرد

مصطلح الديمقراطية التشاركية كمشروع بديل Hirst*) و يقترح [60].وبمجتمعه بشخصه المرتبطة قضاياه للتنظيم الاجتماعي ويشدد على أولوية الجمعيات التطوعية التي تحكم نفسها بنفسها بصورة ديمقراطية ، فالديمقراطية التشاركية حسبه هي شكل جديد للتسيير الجيد تتعارض مع الأشكال البيروقراطية الرسمية وترتبط في

الأساس بممارسة بعض المجموعات الأهلية والمدارة ذاتيا (.[61](

يشير إذن مفهوم الديمقراطية التشاركية الذي يختلف عن الديمقراطية التمثيلية إلى امتلاك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني للإمكانيات اللازمة للتأثير على نشاطات الحكومة، فالفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني تمارس رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تقرب المؤسسات الرسمية من المواطن ، فبالإضافة إلى مكانة عنصر التمثيل في الديمقراطية التمثيلية فإن الديمقراطية التشاركية تحسن من صور الأداء والمصداقية وتعبر بشكل شفاف وشرعي عن مصالح الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين كما تحسن من الأداء الوظيفي للمؤسسات بما يسمح من تحقيق دولة القانون واللامركزية في توزيع السلطة وممارستها وهي كلها من مظاهر الدولة الحديثة (.[62](

النظري جاءت بالتصحيحين بأنها التشاركية الديمقراطية عن "الصفدي مطاع " السوري العربي المفكر يقول التمثيلية الديمقراطية المفهوم، أصبحت جهة فمن ، التمثيلية الديمقراطية كثيرا إليهما افتقرت اللذين العملي و القلة في الناخبين من) المواطنون (العددي الأكبر المجموع اختزال جراء من أصلا التمثيل صيغة من تشكو حتى الآخر عن المتفاقمة العزلة من حال في العملية التشريعية طرفي من كلا يجعل مما النواب، من القليلة أفرادها(مصالح ترعى بمؤسسات مستقلة أشبه النيابية المجالس أمست .[63](

---

(57) محمود أحمد يوسف بعلوشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

(58) عبد القادر حسين، المرجع سبق ذكره، ص 185 .

(59) محمود أحمد يوسف بعلوشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

(60) زكرياء حريزي ، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010_ 2011 ، ص 17 .

* بول هيرست كوينتين (20مايو 1946 _ 17يونيو 2003)، عالم الاجتماع البريطاني والمنظر السياسي أصبح أستاذ النظرية الاجتماعية في بيركبيك في جامعة لندن في عام 1985 من ابرز كتبه "الحرب والسلطة "هو التحليل التاريخي، السوسيولوجية لتطوير نظام الدولة والدولة الحديثة. انظر الموقع http://en.wikipedia.org/wiki/Paul_Hirst

(61) خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 79 .

(62) المرجع نفسه، ص 79 .

(63) زكرياء حريزي ، المرجع سبق ذكره، ص 35 .

مؤسسي تنظيم أو آلية في المحلي المجتمع شرائح إشراك العملية التشاركية تعني ومنه الاعتماد يمكن والتي الدولة في بالعمل المرتبطة الشاملة التنمية مجالات مختلف في يشارك لامركزي محلي شكل على اجتماعية، أو اقتصادية ثقافية، خدمية، التشاركية سواء أكانت المحلية التنمية مقاربة على فيها سواء التنموية، ومشاريعها في مؤسساتها وتفويضا وشعبيا رسميا دعما تتلقى مؤسسات في جماعات أو مجموعات التشريعية الأجهزة المنطقة وبين مواطني بين جسر بمثابة وتكون عليا، لإدارة الإشراف أو للوصاية وتخضع وأسس تحقق مبادئ بحيث الدولة، سياسة ضمن ووطنيا إقليميا محليا، المجتمعية والمؤسسات والتنفيذية ومراقبتها وتقويمها واختصاصاتها مهامها أداء في وتمارس به، المرتبطة والخدمات العمل في الشراكة المشورة، تعتمد واضحة سياسة واستمراريتها وصيانتها وإدارتها المشروعات تنفيذ أجل من وتحفيزها) وتكون ناجحة إذا ما أسست على الثقة والاحترام المتبادلين والتبادل المستمر [64]والشفافية،(الخبرة ، العدالة للمعلومات والاتفاق على الأهداف والاستراتجيات والمشاركة في الحقوق والواجبات بين الفواعل المشكلة لها)[65].(

)، غير أنه لا[66]أدوار مختلفة لأطراف يراد لها أن تكون متكاملة(يشير إلى فإن المفهوم تحديدا أكثر بشكل فالمشاركة ، والحقيقية الفعلية السياسية المشاركة انعدام أو غياب في التشاركية الديمقراطية عن الحديث يمكن بلغوا الذين المواطنون به يقوم و الواقع أرض في عمليا تجسيده يجب المواطنين حقوق من حق هي السياسية في المباشرة المشاركة أو القرار صناع على التأثير خلال من إما ، السياسية الحياة في للمشاركة الرشد سن تطور مرحلة عن يعبر للمواطنين حقا السياسية المشاركة صيرورة تكون وبذلك واتخاذها، القرارات صنع) [67]والاجتماعية(السياسية الحياة

السليمة التشاركية لأن الديمقراطية هدف الوقت، فهي نفس في ووسيلة هدف السياسية المشاركة إن وتتأصل وأساليبها طرقها ويمارسون أهميتها الناس يتذوق طريقها عن لأن عليها، ووسيلة ترتكز والحقيقية) [68]وسلوكهم(ثقافتهم من جزءا وتصبح عاداتها فيهم

هي دعوة بعض ويتضح أن التشارك يختلف عن الإشراك وعن المشاركة ، حيث أنه إذا كانت المشاركة الأشخاص، والأطراف إلى الإنصات لما يقال ، دون أن يعني ذلك أن لأرائهم أي شكل من أشكال الإلزام مع من يقومون بسؤالهم ومشورتهم ، مما يجعل تعريف التشارك أرقى درجة من اصطلاح المشاركة . فالتشارك)[69] (. يفسر وجود طرفين متساويين يتشاركون للأجل إنجاز برنامج أو مشروع يعود بالنفع عليهم

بمعنى أن التشاركية هي عقد بين اثنين أو أكثر بقيام بعمل مشترك فهي تعنى بتضافر جهود الحكومة المحلية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في المستوى المحلي في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق وتعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد (مشاركة رسمية) أو تعاون ملزم بقيم شراكة غير رسمية ، وتأتي المشاركة في الموارد وتقوية ادوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق وصولا إلى المشاركة الفاعلة في التنفيذ الفعلي في إعداد وتنفيذ ومتابعة) أي أنها سلوك إنساني يتطلب عقودا أو [70]الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة .(اتفاقيات ويرتبط بالجانب الاجتماعي أما المشاركة تعبر عن الدوافع الداخلية للفرد وهي نشاط اختياري ينبع من ميل الفرد واهتماماته والمشاركة تعتمد على اللاربحية .

---

[64] عبد القادر حسين، المرجع سبق ذكره ، ص 186 .

[65] محمود أحمد يوسف بعلوشة ، المرجع سبق ذكره ، 60

[66]) علاء الدين بالنور، الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستديمة في الدول العربية دراسة في نجاعة المقاربات النظرية الحديثة لخلق فرص العمل، http://www.4shared.com/web/preview/doc/LqJdkRV9.(04.08.2014 تم تصفح الموقع يوم)[ ]،

[67] زكرياء حريزي ، المرجع سبق ذكره، ص 38 .

[68] لنيل الاجتماعية، (مذكرة و الإنسانية العلوم كلية لطالبات السياسية المشاركة حول ميدانية دراسة -الجزائر في للطالبات السياسية بقدوري، المشاركة)حورية ، ص55.2007_2006 الجزائر ، جامعة)، الاجتماع علم قسم ، السياسي الاجتماع علم في الماجستير شهادة

[69] زكرياء حريزي ، المرجع سبق ذكره، ص 38 .

[70] محمود أحمد يوسف بعلوشة ، المرجع سبق ذكره ، ص 64.

)[71](**:العملية التشاركية** أن السابقة التعريفات هذه من ويتضح

- ✓ تركز على العلاقة مع القطاع الخاص ولا تتطرق بشكل ما إلى علاقة الجهات الحكومية المركزية أو المحلية بمؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ تعني دور تكاملي بين الجانبين للاستفادة من الميزة التنافسية والاستثمارية لكل منهما لتحسين الكفاءة والفاعلية وتحقيق الأهداف لكل طرف، مثل الأهداف التنموية للجهات الحكومية والأهداف التجارية الربحية للقطاع الخاص.
- ✓ تتم من خلال الاستثمار المشترك في تخطيط وتنفيذ مشاريع تحقق أهداف كل طرف، سواءً كانت هذه مشاريع طويلة أو قصيرة الأجل، وحسب نموذج شراكة معينُ يتّفق عليه بين الشركاء.
- ✓ لا يتضح من التعريفات السابقة مدى شمول مفهوم الشراكة على فكرة التواصل والتشاور والدعم بين الأطراف بهدف تأثير كل طرف في صناعة القرارات والسياسات لدى الطرف الآخر.

هذا وقد ميز الباحثون بين مفهوم التشاركية وبعض المفاهيم المشابهة حيث يشير "علي كزانسيجيل Ali Kazancigil "* إلى أن تعريف المفهوم من طـرف البنك الدولـي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عانى الالتباس والغموض والاستعمال المحدود في التحليل والتطبيق، فهي لا تتمكن من تمييز الحكم التشاركي عن الحكم الديمقراطي المشاركاتي. ويختزل البنك الدولي مثلا المفهوم في إدخال مبادئ الكفاءة والمسؤولية على الحكم بدون استجلاء الفروقات السوسيوسياسية والاقتصادية بين المجتمعات وانعكاساتها على إرساء فلسفة أو تصور معين للحكم بعيدا عن كل منحى نحو توحيد نمط وشكل الحكم. فالحكم التشاركي في تجربة البنك الدولي (1994)، حاول فيها تفسير الأزمة الاقتصادية لإفريقيا بقصور أساليب الحكم وهيمنة الأشكال اللاديمقراطية من شخصنة السلطة، الفساد، غياب آليات العقاب، غياب مشاركة السكان في تدبير شؤونهم الخ.... وقد منح المفهوم كذلك دفعة وشحنة أساسية لهذه المؤسسات أمام تمأزقها وعدم قدرتها على تقديم إجابة دقيقة عن إشكالات التنمية خلال السنوات الأخيرة. فقد تمكنت بفضل هذا المفهوم من الخروج من الورطة الفكرية والتطبيقية التي دخلت فيها بفعل سياستها الليبرالية[1].

هكذا تم اعتماد صيغة "حسن التدبير" كمقابل لهذا المفهوم إلى جانب الإصلاح المؤسساتي الذي رافق البرامج الاقتصادية النيوليبرالية. وتلك هي الميزة الرئيسية التي طبعت سنوات الثمانينات وبداية التسعينات والتي تؤرخ في الآن نفسه لتفاقم أزمات الدول الدائنة. غير أن التأكيد على "حسن التدبير" لم يرافقه بتاتا أي مجهود لتغيير السياسة الاقتصادية في البلدان التي تفاقمت مديونيتها وتعمقت تبعيتها، وبقيت السياسة الاقتصادية خاضعة لهذه المؤسسات، خارج أي مساهمة ونقاش عمومي داخلي. فدائما كانت هناك روابط بين الإصلاح الليبرالي، حسن التدبير، الديمقراطية والمجتمع المدني في خطاب المؤسسات

---

[71] امجد غانم ، الشراكة القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية ، (فلسطين : شركة النخبة للاستشارات الإدارية ، 2009)، ص 11 .

* أستاذ العلوم السياسية والأكاديمية ومراسل صحيفة لوموند في أنقرة (1967-1971)، ali Kazancigil يعيش في فرنسا منذ عام 1972، وعمل في اليونسكو (1972-2002)، قاد برامج العلوم الاجتماعية .وكان الأمين العام للمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية .(2003-2006)أبحاثه في السياسة المقارنة وعلم الاجتماع التاريخي يركز على الدولة والحكم، فضلا عن الحداثة ، بما في ذلك الديمقراطية والعلمنة. من ابـرز مؤلفاته : الحكم : مفهوم وتطبيقاته ، الحكم :مع أو ضد الديمقراطية .انظر الموقع http://www.lecavalierbleu.com/f/index.php?sp=livAut&auteur_id=184

[1] عبد المالك ورد، المرجع سبق ذكره.

المالية الدولية [74].

التشاركي الديمقراطي البناء المطلب الثاني : مستلزمات

والحياة بعامة الإنساني الاجتماع لشؤون منظمة قطعية محددات أو نهائية حدود هناك ليست البناء يستوي كي توافرها من لابد بذاتها مستلزمات هناك بأن الزعم يمكن لا ثم ومن ، خاص بوجه السياسية نسق قيام احتمال عن وجودها ينم عامة مؤشرات ثمة خصائصه، وإنما وتتعين التشاركي الديمقراطي شأنها من التي البدائل استحداث أو التجديد إمكانية الحال بطبيعة هذا ينفي ممارسة، ولا و بنية سليم ديمقراطي تطوره. وضمان الديمقراطي النسق استمرار كفالة)[75](

تنطلق العملية التشاركية من بعدين أساسين :

السياسية الحياة في المواطنين مشاركة مستوى خلال من للسلطة الفعلية الممارسة **البعد السياسي** حيث تقاس خلال من المدني والمجتمع للجماعات المتاحة الإمكانيات وكذا جهة من الانتخابية الميكانيزمات خلال من لتمكين الضروري الإطار السياسية المشاركة تعد ، حيث)الصحافة والإعلام دور (المعلومات الحصول على و سلطتهم تبرر التي الشرعية من الحاكمين تمكين و جهة من المواطنة حقوق ممارسة من أفراد المجتمع إلى والمنافسة الصراع ليوجه عقلانيا تنظيما المجتمع داخل العلاقات تنظيم عن ثانية، فضلا جهة حكمهم من تحقيق التنمية، قدرة على الأساسية و المباشرة الأدلة السياسية إحدى المشاركة تعتبر ككل، ولهذا فائدة المجتمع الفعاليات الإنجازية مستوى إلى النظرية مستوى الأطروحات من نقلها و السياسات و البرامج وتنفيذ التطبيقية. (والسياسات[76](

بكل صالحا الحكم تجعل قانونية منظومة ضمن فعاليته و الخاص القطاع جدية **البعد الاقتصادي** حيث إن اجتماعيا بعدا يتضمن الاقتصادي البعد أن نجد الاجتماعية، ولهذا و الأهداف الاقتصادية يحقق مما المقاييس حاجات و الحاضر في الناس حاجات لبى إذا راشدا يعتبر الذي نشاط الحكم في الفعالية تحقيق إلى يهدف المستقبل(في الأجيال[77]. (

وإن المشاركة هي التي يجب أن تحدث بشكل متوازن وعادل بين مكونات الحاكمية الثلاثة : الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني. ([78](

الديمقراطية لبناء الأساسية المستلزمات قبل من نعتبره أن يمكن ما إلى الصدد هذا في نشير أن لنا كان وإذا العدالة تحقيق المواطنة، مفهوم المفتوح، تعميق التنظيمي التعدد تأكيد مؤشرات بالذكر نخص فإننا التشاركية السلطة(على التداول ، الاجتماعية[79]. (

عن للتعبير قيمي و حكمي إطار في الحكم الصالح أو الحكمانية عبارة تضع المتحدة الأمم أدبيات نجد كما جميع على الدولة و المجتمع شؤون ،الإدارية في الاقتصادية السياسية، الصلاحيات و السلطات ممارسة تسوية و التزاماتهم أداء و التمتع بها و حقوقهم عن التعبير من الجماعات و الأفراد تمكن التي المستويات التنفيذية،والقضائية،وعلى الهيئات التشريعية، مستوى على القدرات تحسين و بناء على تركز فهي ، خلافاتهم

---

[74] نفس المرجع.

[75] زكرياء حريزي ، المرجع سبق ذكره، ص 36 .

[76] أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره ، ص 46

[77] المرجع نفسه، ص 47

[78] فهمي خليفة صالح الفهداوي و أثير أنور شريف ، المرجع سبق ذكره، ص 18 .

[79] زكرياء حريزي، المرجع سبق ذكره ، ص 37 .

بمشاركة متطورا و متقدما و المجتمع ناميا يجعل ،بما الخاص القطاع و المدني المجتمع منظمات مستوى برضاهم و أفراده جميع.[80]
أهمها ومن وقيامها لإنجاحها مقومات هناك الشراكة هذه نحقق بمعنى أنه لكي :
- المتبادلة الثقة من أدنى حد ووجود المشاركة الأطراف لقوة النسبي التوازن.
- المشاركة الأطراف بين مشتركة مصالح وجود.
- ائتلافات. تحالفات أو شكل في والفوائد التبادلية العلاقات تحدد تنظيمية صيغة وجود

تدعم التي والمناهج العلمية الأسس جوهر إلى النظر ضرورة مدى لنا يتضح ذلك ومن بالإدارة مفهوم الشراكة تفعيل من تزيد سوف التي الفعالة الأداة هي العلمية الأسس وهذه هذا المفهوم، قيام الخصخصة مفهوم ظهور إلى بدوره أدى معًا الذي العمل طرق عليه يقال ما من أساسًا نبعت والتي المحلية كونها من المحلية الحكومة لدور التدريجي التحول السابقة المفاهيم مجموعة من لنا يخرج والتمكين، وبالتالي الشركاء بين التحالفات وتحقيق للسياسات وموجة متابع إلى منفذ.

فمعظم الحكومات العالمية تشجع التنافس بين مقدمي الخدمات، وهي تمكن المواطنين بإبعاد السيطرة عن يد البيروقراطيين ووضعها في يد المجتمع ، وتقيس مدى أداء وكالاتها ولا تركز على المدخلات بل على النتائج المحصلة وموجهة من قبل أهدافها ومهماتها وليس من قبل قواعدها وتنظيماتها وتعليماتها ... كما أنها تمنع المشكلات قبل أن تظهر بدلا من الاكتفاء بتقديم خدمات بعد ذلك، وتركز طاقتها على المال بدلا من الاكتفاء بإنفاقه وتنزع الصفة المركزية عن السلطة وتتبنى الإدارة الجماعية بالمشاركة كما أنها تفضل آليات السوق على الإدارة البيروقراطية ولا تكتفي بالتركيز على تقديم الخدمات العامة فقط بل تركز أيضا على مساعدة كل القطاعات العامة والخاصة والطوعية على النشاط في حل مشكلات مجتمعها ( ).[81]

المطلب الثالث :علاقة مفهوم التشاركية بالجماعات المحلية

تقوم الديمقراطية على أساس المنافسة لتحديد ما هو أفضل للمجتمع حيث يتحتم على الراغبين بالفوز في تمثيل الآخرين مواجهة المواطنين والتنافس للحصول على أصواتهم ويعمل هؤلاء على التركيز على المسائل الخلافية في المجتمع ، حيث يرى دعاة الديمقراطية التمثيلية أن هذه المنافسة تضفي الحيوية على الحياة السياسية وتخضعها لمبدأ المسائلة والمحاسبة . ويشكك الكثيرون في ذلك خاصة أولئك الداعين إلى قيام عملية صنع القرارات على أساس التوافق والإجماع حيث يفضلون قيام بنى تنظيمية وإجراءات لصناعة القرار تعتمد بشكل أساس على بناء التوافقات بدلا من التنافس على المناصب الانتخابية، ويعتقد هذا الفريق بأن قاعدة الأغلبية البسيطة من شأنها أن تؤدي إلى ما يسمى " استبداد الأغلبية " الأمر الذي يحد من قدرة المجتمع المحلي على إقرار سياساته وخططه على أساس من التوافق والإجماع.( )[82]

بمعنى إن مسألة إشراك الشعب في السلطة ما هي إلا بروتوكول فرضته حتمية التعريف الديمقراطي؛ حكم الشعب لنفسه بنفسه، أما الواقع فهو مغاير تماما لذلك فالبدائل المتاحة التي يختارها أي حاكم في العالم لا تكون من طرف الشعب لان الخبراء والعلماء والمستشارين هم وخدهم من يملكون الدراية بمختلف الأمور التي تواجهها الدول ،وحتى بالنسبة لعلماء الإدارة والسياسة والاقتصاد لم نجد ولا واحدا منهم حينما يتحدث عن نظريات صنع القرار يجعل التعريف الذي الصق بالديمقراطية منذ العصر اليوناني محل التطبيق لأنهم غالبا ما يحصرون عملية اتخاذ القرار في يد السلطات العليا ومستشاريهم وبمساعدة من علماء وباحثين في

---

[80] عبد الرزاق مقري ،الحكم الصالح و الفساد مكافحة آليات (الجزائر : الدار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2005)، ص17.

[81] دفيد اوزبورن و تيد غايبلر ، إعادة اختراع الحكومة ، تر : محمد توفيق البجيرمي ، (د ب ن ، مكتبة العبيكان ، 2010)، ص4.

[82] أيمن أيوب ، الديمقراطية المحلية في العالم العربي : التقرير الإقليمي ، السويد : (سلسلة مطبوعات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول المشاركة السياسية)، متحصل عليه من[http://iknowpolitics.org/sites/default/files/local-democracy-in-the-arab-world-arabic.pdf]. ص

التخصص الذي يقترب من فهم تلك القضية حتى وان قال بعضهم بضرورة استشارة القاعدة الشعبية لا بغرض الاستفادة منها ولكن بغرض إشعارها بالأهمية التي يحب ان توليها الزمر الحاكمة لاكتساب الشرعية [83].
قد تميل الكفة بصورة واضحة وقوية لصالح عملية صنع القرار من خلال التنافس على حساب التعاون، لذلك لابد من التعامل مع مسألة الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي على المستوى المحلي انطلاقا من هذا المفهوم الشامل الذي يقوم على أساس وجود عنصرين أساسين وبذات القدر من الأهمية هما العنصر التمثيلي والعنصر التشاركي .
وعليه فإن الدولة من خلال الجماعات المحلية هي المسؤولة عن توفير البيئة الملائمة التي تضمن تحقيق التنمية المحلية من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في العملية السياسية [84] ، كما هو مبين في الشكل الآتي :

الشكل رقم 1: مكونات الديمقراطية المحلية [85].

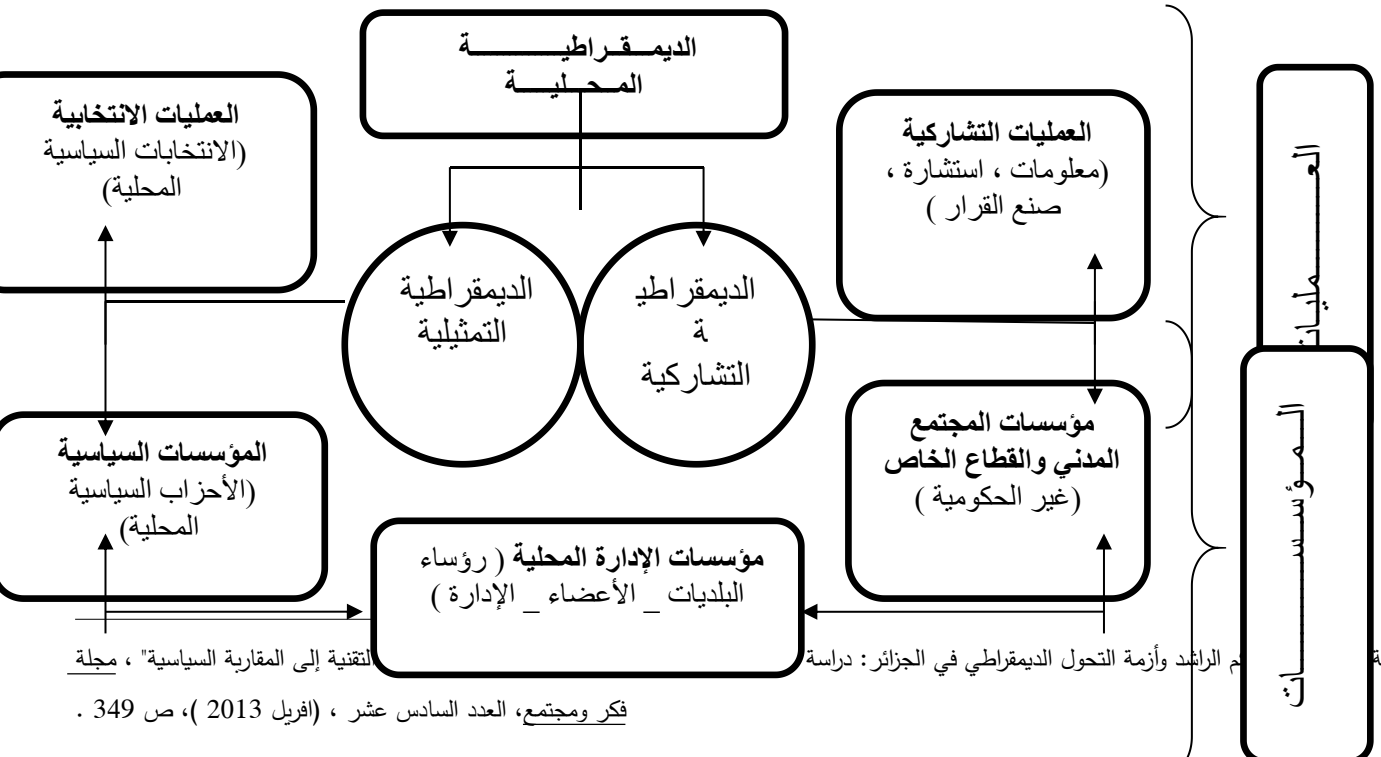

(83) فريد ابرادشة ، الحكم الراشد وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة في المقاربة التقنية إلى المقاربة السياسية" ، مجلة فكر ومجتمع، العدد السادس عشر ، (افريل 2013)، ص 349 .

(84) بلال خروفي ، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية :دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة فاصدي مرباح ورقلة ، 2011 _ 2012 ، ص 40 .

(85) أيمن أيوب ، المرجع سبق ذكره، ص 17.(بتصرف)

من خلال الشكل الموضح يهدف الجزء الخاص بالمؤسسات في الديمقراطية التمثيلية إلى تقييم البنية التنظيمية للديمقراطية المحلية إذ يتطرق إلى الأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية الأخرى باحثا في طرق عملها ونجاعتها، إضافة إلى ذلك فإنه يقيم عدد الأحزاب السياسية وهيكلها الوظيفي على المستوى المحلي ومدى تمثيلها ومستوى الحرية والعدالة في العملية الانتخابية، ويعمل الجزء الخاص بالعمليات والممارسات على تقييم مدى صلاحية النظم الانتخابية المستخدمة على المستوى المحلي لترجمة توجهات الناخبين بشكل صادق ومدى نزاهة كل من العملية الانتخابية وإدارتها [86].

ويعمل الجزء الخاص بالمؤسسات في الديمقراطية التشاركية على تقييم مدى انفتاح الإدارة المحلية والقائمين عليها على المواطنين في صنع القرارات ووضع السياسات وتنفيذها والأدوار المختلفة التي تقوم من خلالها منظمات المجتمع المدني بالتأثير في القرارات العامة، ويقوم الجزء الخاص بالعمليات والممارسات على أساس تقييم مختلف طرق ووسائل مشاركة وإشراك المواطنين المعتمدة من قبل الجماعات المحلية والمجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص وكيفية القيام بعمليات تقييم ذاتية لعملية صنع السياسات بشكل تفاعلي [87].

وعلى هذا الأساس إن الحكم التشاركي هو مجموعة مركبة من المؤسسات والفاعلين، تتموقع خارج المنظور الوحيد الذي يشكل أساس الحكم، وليست هناك استقلالية كاملة في علاقات الحكم التشاركي، بحيث لا يمتلك الفاعل سواء كان عموميا أو من الخواص الموارد الضرورية ليتصرف بطريقة أحادية [88].

ويجد الحكم التشاركي في البعد المحلي دعامته بامتياز حيث بدا كما سبق أن أشرنا من غير الممكن تقويم الفعل العمومي والسياسات العمومية دون الانطلاق من منطقة أو مدينة بعينها و فاعليها سواء كانوا منتخبين، مقاولات، سلط محلية، جمعيات، منظمات دولية، أفراد، الخ. على عكس الحكم التمثيلي الذي بقي في حدود المقاربة المؤسساتية بعقلانيتها الأحادية. فالحكم التشاركي يتجه نحو الاختلاف، المرونة الكبيرة، تعدد الفاعلين، تحول في أشكال الديمقراطية المحلية وتعقد أشكال المواطنة، وتصبح السلطة المحلية فاعلا مهما حقيقة، كالدولة أيضا، لكن فاعلا من بين آخرين [89]

لمحاولة جهة، وهذا من بينها فيما العلاقة وتحديد منها، كل أدوار تحديد من لابد التشاركية العلاقة لفهم و مؤسسات و الخاص القطاع و الدولة من خلال الجماعات المحلية عمل تكامل مدى عن واضحة صورة إعطاء المجتمع المدني كما هو مبين في الجدول الآتي :

الجماعات المحلية	الخاص القطاع	المدني المجتمع منظمات
السياسية تهيئة البيئة وتمكين المساعدة والقانونية الأكثر الاجتماعية الفئات في المشاركة من ضعفا وتلبية القرار صنع عملية	وتحقيق العمل فرص خلق المجتمع لأفراد الدخل الاستثمارات وجلب المحلي الاقتصادي الأداء وتطوير في التنافسية إدامة خلال من	السياسي للتفاعل التهيئة بتشجيع والاجتماعي للمشاركة المواطنين المحلي السياسية الأنشطة في بفعالية والاجتماعية، والاقتصادية

(86) أيمن أيوب، المرجع سبق ذكره، ص 29 .

(87) المرجع نفسه، ص 29.

(88) عبد المالك ورد، مرجع سبق ذكره.

(89) المرجع نفسه.

وانشغالاتهم احتياجاتهم أوضاعهم، وتحسين سرعة إلى بالإضافة /الأداء فعالية/الاستجابة ومواكبة/الخدمات جودة أساليب في الجديدة التحولات **الإدارة.**	نقل إلى بالإضافة الأسواق التكنولوجيا، وتعميم المعرفة، المعلومات، وتنمية التنمية تحقيق في والمساهمة (الإنساني والأمن المستدامة من الأمن/الخوف من الأمن على المحافظة مع)الحاجة والموارد . البيئة	العامة السياسة في والتأثير التعبئة خلال من المحلية المساءلة وتعميق والتأطير، الحكومة ومساعدة والشفافية الاجتماعية النشاطات في وتحقيق رضا التطوعية العدالة قيم وتجسيد المواطنين في والمساهمة والمساواة، المواطنة قيم ترسيخ

مبين هو الجماعات، كما و القطاعات مختلف بين المشاركة بتحقيق يسمح مؤسسي لإطار تقديم يلي هو وفيما :التالي الشكل في

الشكل رقم 2 : خطوات الأطراف/الجماعات مشاركة و تضمين زيادة الإستراتيجية المحلية.[90]

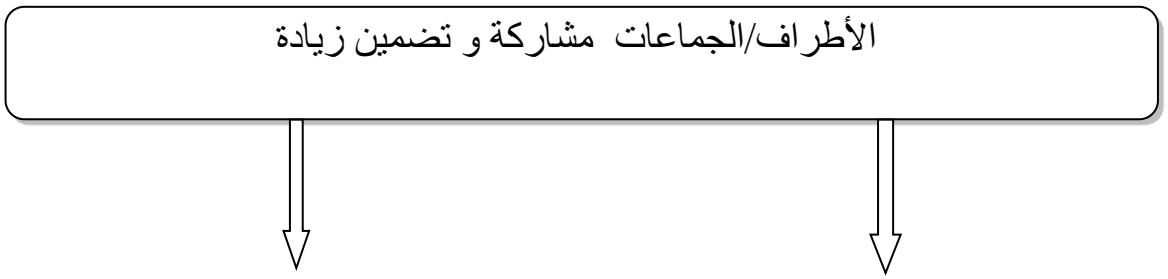

[90] أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره ، ص 227 .(بتصرف)

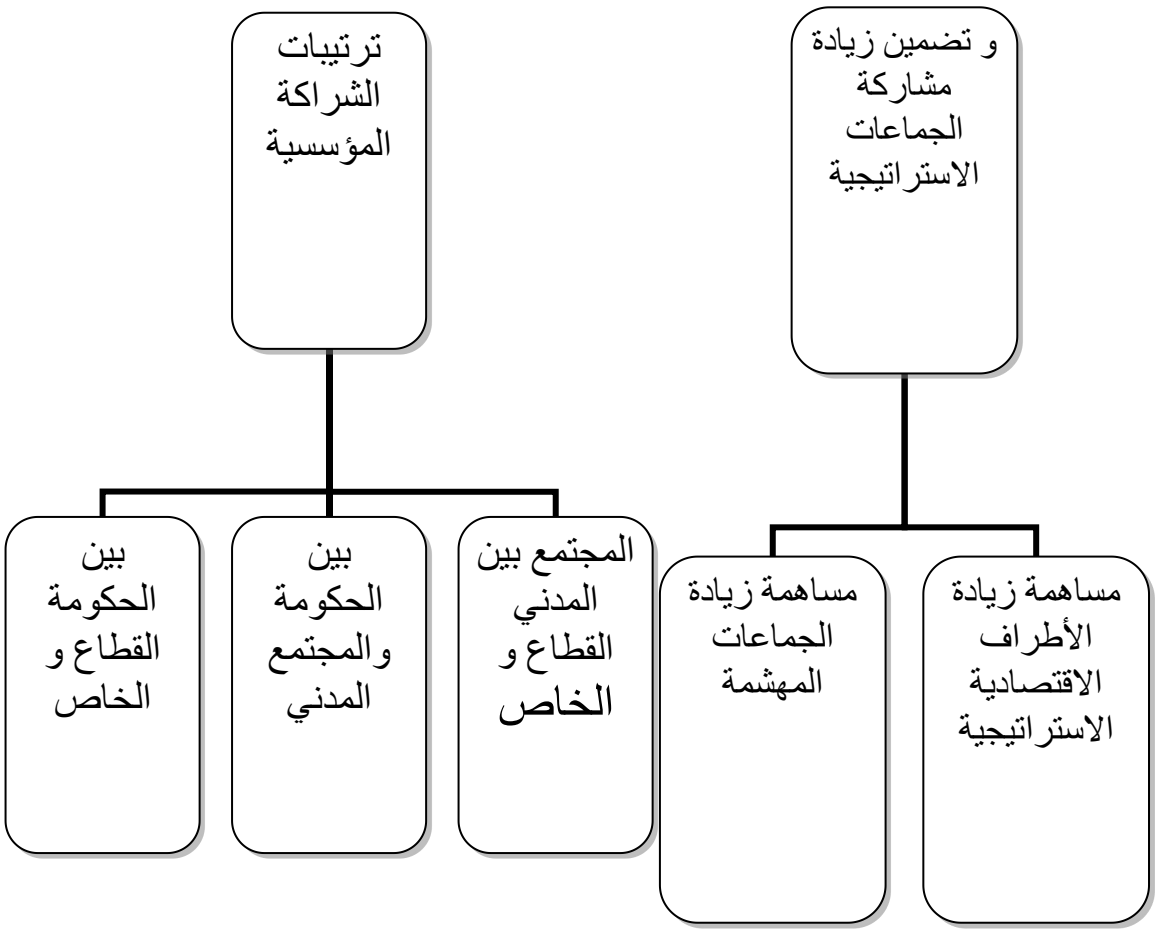

مختلف مشاركة و تضمين تتطلب ضرورة مستدامة لابد أن تنمية محلية من خلال هذا الشكل انه لتحقيق ،القطاع للتنمية) [الجماعات المحلية الرئيسية الأطراف متساوية من مشاركة(المجتمع، في الجماعات في المشاركة و التعاون على الأطراف الرئيسية لهؤلاء قدرة وجود إلى]، بالإضافة المدني الخاص،المجتمع والجماعات القطاعات قدرات بناء والتركيز على والمشاركة، والعدالة التضمين و التنمية، تحقيق مسؤولية الطلب من جزء تصبح أن الإنتاج، وعلى في على المساهمة الأطراف هذه قدرات وزيادة الضعيفة، وتمكين .)[91]والاستقرار الاجتماعي(التوافق تحقيق في رئيسيين الفعال، ومساهمين السوق في
)[92]وكإشارة إلى العوائق التي تحد من التشاركية نجدها تتمثل في (

أولا : فقدان التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة وهيمنة ضلع واحد، يعد من المعوقات المهمة التي تعطل فعالية الضلعين الآخرين وتمنع تطور وتبلور مجتمع مدني حقيقي بمؤسسات فعالة ومستقلة، فعلى الرغم أن مفهوم المجتمع المدني يبدو حديثا فإنه عبر قرنين من الزمان تحدد كمجال يتميز عن السلطة وعن البنية التقليدية الموروثة لأنه يشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على مفهوم الدولة الحديثة التي تعتمد معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والخيارات الفكرية المبنية على العلم والتخطيط البشري ... في إطار علاقات ديمقراطية للأطر المحلية الفعلية المتخلصة من مركزية البيروقراطية.

ثانيا : تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التي تؤثر في كفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية عائقا أمام انطلاقها واستقلاليتها وتهيكلها في مؤسسات حقيقية ذات فعالية .

---

(91) أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره، ص 226 .

(92) مصطفى طلعت السروجي وآخرون ، التنمية الاجتماعية ــ المثال والواقع ــ ، (د م ن: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي لجامعة حلوان ، 2001)، ص 180 ــ 181 .

ثالثا : يعتبر برنامج عمل مؤسسات المجتمع المدني الروتيني عائقا أمام مشاركاتها وفعالياتها فهي في معظمها إما ذات طابع إحساني خيري وإما ذات طابع خدماتي من النمط القديم الذي يعتمد على أسلوب عمل فوقي لا يقوم على المشاركة .

رابعا : غياب النظرة التكاملية في عملية التنمية المحلية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر مما يؤدي إلى تشتيت الجهود والتجزئة التي يعاني منها القطاع الخاص .

خلاصات واستنتاجات الفصل الأول:

المنطقة سكان من عدد أكبر إشراك هي المحلية الإدارة نظام تبني من الغاية كإجابة على السؤال المطروح أن والحكم للديمقراطية تعبير أصدق يكون الفعلي الاشتراك وهذا بأنفسهم المحلية مشاكلهم وتنظيم وحل إدارة في المحلية. وتنظيم الشؤون إدارة بعملية للقيام المحليين الأفراد جميع إشراك بمكان الصعوبة من أنه إلا السليم لأن الفرضيات التي يقوم عليها الحكم الجيد هي اعتبار الفاعلين وعلى رأسهم القطاع الخاص والمجتمع المدني كمساهمين مسؤولين عن تحسين عمليات الحكم وجع العلاقة علاقة مؤسساتية .[93]

سبق: ما خلال ومنه يمكننا أن نستنتج من

- ✓ أن أسلوب الحكم المحلي وسع من مفهوم نظام اللامركزية، ليشمل تشجيع فئات جديدة من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني لدعم التحول نحو القطاع الخاص، على أساس إسناد سلطة السيطرة على الإنتاج وتوفير السلع والخدمات لأدنى وحدة قادرة على ذلك بواسطة الشراكة، بما يترتب عليه من تقليص لسلطة الحكومة المركزية بالمحليات بحثا عن الرشادة الديمقراطية التي تثير تساؤلات مباشرة حول "الفواعل الأساسية في عملية التنمية المحلية " وحول "الشركاء في عملية التنمية" فإعطاء أهمية لبعض الفواعل الجديدة في عمليات الحكم ومسارات التنمية يؤدي إلى تبلور تفاعلات اجتماعية جديدة والى عمليات تتم وفق معدلات جديدة.
- ✓ النظام الديمقراطي السليم هو أفضل ضمان للاستقرار السياسي الذي يعتبر بدوره عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص على المدى الطويل.
- ✓ لابد من وجود إجراءات صنع القرار بالمشاركة والتغذية العكسية من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويحتاج الحكم الديمقراطي التشاركي إلى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة في صنع السياسات المحلية.

---

[93] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 39 .

مسؤولية تحمل في الدور الرئيس للمحليات يكون أن يعني في مباشرة التنمية اللامركزي النموذج إن المركزية؛ السلطة غياب الأول المقام في تعني لا المسؤولية هذه المحلي، المستوى على متطلبات التنمية توفير توفير في المساعدة على يقتصر قد إذ المركزية، السلطة به تقوم الذي الدور في تغيير تعني اللامركزية بل إن من تصبح والمتابعة عليها والإشراف التنفيذ عمليات أن حين في بالخدمة، الخاصة المعايير ووضع التمويل هذه الخدمات بمثل يتعلق فيما للمواطن أقرب هي المحلية السلطة أن ذلك في والسبب المحلية. السلطة مسئولية أفراده وتفضيلات المحلي المجتمع مقومات عن المعلومات من تمتلك أنها كما المركزية، بالسلطة مقارنة المركزية.(السلطة من دقة أكثر بصورة[94])

وعلى هذا الأساس إن دولا كثيرة تحولت من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد السوق باحثة عن موقع اقتصادي معتبرة في ذلك أن سبب فشل خططها التنموية هو التخطيط المركزي والتسيير الإداري الوحدات لأن). ونظرًا[95]للاقتصاد ، حيث إن التحول نحو اقتصاد السوق يحرر المبادرات في اتخاذ القرار (للمجتمعات السريع التضخم ومع المحلية، للتنمية والمالي الفني الدعم وتقديم إدارة عاتقها على المحلية تأخذ مما .لها المالي الدعم وتقديم التنمية المحلية عمليات لإدارة تقليدي غير فكر إيجاد المطلوب من أصبح المحلية المحلية التنمية وبرامج مشروعات في للمشاركة الخاص القطاع دور تفعيل كيفية عن البحث إلى الحاجة دعى منهج على الشراكة مفهوم ويعتمد التنمية، إدارة في الشراكة مفهوم تحقيق على تعمل آليات إيجاد خلال من المحلية التنمية أعمال ودعم تفعيل على تعمل الشراكة أن يتضح ذلك خلال ؛ومن لتحقيقه رئيسية كأداة الحوار إطار في والعمل للإدارة إيجابية كطريقة المجتمع أطراف بين بناء حوار إقامة إمكانية من تعظم لكونها نظرًا الشراكة . عملية تنشيط في تساهم التي الأطراف بين الحوار وبناء التشاور من زيادة ظل خاصة في اللامركزية؛ تطبيق نحو الدول توجه ظل في أساسية مسألة القضية هذه مناقشة تمثل مدى حول التساؤل يظهر الخاص القطاع دور تنامي ضوء وفي العامة الموازنة على الخدمات توفير عبء المحليات مستوى على لتوفير متطلبات التنمية وخاصة التشاركية نظام بتطبيقات الاستعانة إمكانية. ومنه كيف يمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكا لتفعيل دور الجماعات المحلية في تنشيط عملية التنمية المحلية ؟

المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص

---

(94) عبد الله شحاته خطاب ، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات :الإمكانيات والتحديات ، [http://www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20abdallah%20shehata.pdf]، (تم تصفح الموقع يوم 21.04.2014) ،ص 4 .

(95) علي كساب و محمد راتول ، " التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول، (السداسي الثاني 2004)، ص 8 .

من الأهمية بدايةً أن نعرج على أن كل المراجع [المستخدمة في إعداد هذا الموضوع] التي تهتم في البحث عن العلاقة التشاركية القائمة التي تربط الجماعات المحلية بالقطاع الخاص هي علاقة شراكة بدل أن تكون علاقة تشاركية ، كون أن المصطلح يحمل في طياته صبغة اقتصادية أكبر منها سياسية . وكما أسلفنا ذكرا إن من بينها : العامة الأنماط من مجموعة متعددة له التشاركية مفهوم

- الخاص القطاع و الجماعات المحلية بين الشراكة.
- المحلية . المحليين والجماعات السكان مشاركة على أسست التي المدنية المنظمات بين التشارك

هناك يكون أن يجب المحلي، لذلك المجتمع وإدارة تنمية في المشاركين الأساسيين الشركاء حددت الأنماط هذه المؤسسية والانتماءات التخصصات في تنوع.

وإنه من الأهمية أيضا أن نحاول وضع تعريفٍ واضحٍ وشاملٍ لمفهوم القطاع الخاص، فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها؛ وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها[96].

عرف القطاع الخاص على أنه "ذلك الجزء الوطني الاقتصاد من أو الأفراد ويديره يملكه الذي الشركات أو الأشخاص المساهمة"[97]. وعرف أيضا بأنه الاقتصاد الحر الذي يركز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي تقليص دور الدولة أو الاستغناء عنها ليبقى دورها شكليا[98]. فيما عرفه آخرون أنه ذلك الجزء الوطني الاقتصاد من الذي يملكه أو تديره الأفراد بمعرفة يدار الذي القطاع بأنه كذلك يعرف كما والأفراد الأموال وشركات الأشخاص شركات تسعى وهي الخاصة الاقتصادية بالنسبة للأنشطة الأمور دفة توجيه السوق آليات وتتولى الأعمال، ووحدات ممكن ربح أقصى تحقيق إلى بالتالي[99].

وبتعبير أكثر وضوحا هو ذلك القطاع من الحياة الاقتصادية الذي يتميز بحرية الإنتاج والاستثمار والتملك والبيع والشراء وغير ذلك من الأنشطة البعيدة عن تدخل الدولة والقطاع العام. فهو يتسع في الأنظمة الرأسمالية حيث تشكل حرية الاقتصاد المبدأ الأساسي، ويتجه نحو أكبر قدر ممكن من الربح والمردود، مما يدفع بأصحاب الأملاك من أراضي ورأسمال وقوة وعمل على مضاعفة وزيادة الاستثمار في سبيل توسيع قاعدة التملك واستعادة مردود الملكية أو الجهد المادي والذهني المضاف إلى السلعة لمصلحة المالك صاحب المشروع والمحافظة على هذه الملكية وزيادة حجمها[100].

ينقسم الخاص القطاع إلى قسمين[101]:

منظم خاص قطاع: هو الذي يعمل القطاع في إطار منظم حسابات وتعامله عمله في يمسك حيث نظامية.

منظم غير خاص قطاع: هو الذي القطاع لا يمسك عمله في وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي.

إن أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص هو أسلوب علمي يركز على عنصر المشاركة ولكن من خلال المشاركة الأطراف بين المالية المخاطرة عناصر وجود يظهر ذلك وعلى محدد تنموي مشروع تنفيذ في مشاركة . تستلزم شراكة كل وليس مشاركة كل تستلزم شراكة ولكن والمشاركة حيث الشراكة بين الفرق

---

[96] محمد غسان القلاع، تطوير القطاع الخاص(من العائلة إلى المؤسسة)، [http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/kilaa/kilaa.htm]، (تم تصفح الموقع يوم 04.08.2014)

[97] حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، (د ب ن ، مكتبة القاهرة الحديثة، 1995)، ص203.

[98] خيرة بن عبد العزيز، المرجع سبق ذكره ، ص 50 .

[99] مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، (ط 2 ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، 1997)، ص126 .

[100] عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، (بيروت: دار الهدي، المجلد الرابع ، 1985)،ص 785.

[101] خليل خميس ،" مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر" ، مجلة الباحث ، عدد09 ، (2011) ، ص 205 .

الأساسية الوسائل أحد بين الجماعات المحلية كوحدة إدارية والقطاع الخاص وهو ما أشير إليه أن الشراكة المحلي، لأن القطاع الخاص يستطيع دعم المستوى على العامة الخدمات تقديم تمويل و في تسهم أن يمكن التي التنمية المحلية بتوفير الخبرة اللازمة والتمويل الكافي للمشاريع التنموية المحلية، نظرا لقدرته على التغلغل أكثر من الدولة داخل المجتمع ([102].

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على بروز القطاع الخاص كشريك أساسي.

النشاط الدولة إلى إعادة تحديد دورها في تضطر سواء، حد على والنامية المتقدمة المجتمعات في من تنبع التغيير التي تشكيله، وتتبع الضغوط من أجل وإعادة توجيهه وإعادة بتقليصه والاجتماعي الاقتصادي مصادر ثلاثة:

- القطاع الخاص يريد بيئة مواتية لأثر السوق، ويريد توازنا أفضل بين الدولة والسوق.
- المواطنون يريدون زيادة مساءلة الحكومة واستجابتها فضلا عن التوسع في اللامركزية.
- الضغوط العالمية من الأطراف الدولية والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السائدة على نطاق العالم تشكل تحديا لهوية الدولة وطبيعتها.[103]

الاستقلال السياسي، أفرزت على الحصول عقب انتهجتها التي النامية البلدان في التنموية التجربة وإن تتلاءم جديدة أفكار تنموية اقتراح إلى بالبعض دفع مما أهدافها تحقيق دون حالت الجوهرية المشاكل من العديد النظام خصائص أكثر مع للتأقلم السوق اقتصاد وتطبيق الاقتصادي بالتحرر المتميز الراهن الوضع مع السوق .(في المنافع واقتسام الجديد العالمي [104])

ضرورة الحكومات من العديد والثمانينات السبعينات نهاية خلال العام المديونية تراكم إضافة إلى هذا دفع للقطاع الفرصة أن إتاحة اعتبار على الأساسية البنية مشروعات تمويل في الخاص القطاع من الاستفادة للمخاطر أفضل تخصيص إلى معين يؤدي لمشروع بالنسبة الخدمات تقديم في المهام من بالعديد القيام الخاص هذه إلى مناقشة الدولي بالبنك حدا ما وهذا .الخدمات الأساسية لتقديم العامة أو الحكومية المسئولية بقاء مع والشرق إفريقيا مثل دول في الأساسية البنية خدمات في تقديم يلعبه أن الذي يمكن الدور وتحليل القضايا وبداية الثمانينات نهاية مع الاقتصادي الإصلاح برامج تبني على تلك الدول إقدام مع تلازم ما وهو الأوسط تلك المنطقة(في التسعينات [105].)

من عوامل بروز القطاع الخاص هي بالأساس عوامل نجاحه والتي حددت في كثير أهم وبمعنى عام تعتبر التالية النقاط في الاقتصاديين_ بعض رأي البلدان _حسب :([106])

- وضوح الهدف للقطاع الخاص؛ هدف واحد هو الربح الأقصى وليس له أهداف أخرى.
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال، مما يخفض إنتاجيته.

---

(102) بلال خروفي ، المرجع سبق ذكره، ص 41 .

(103) جيمس سبيث ، إدارة غوستاف) الإنمائي،[متحصل عليه من المتحدة الأمم العامة لبرنامج للسياسات المستدامة ، وثيقة البشرية التنمية لخدمة الحكم ، تاريخ الاطلاع 28.03.2014 ، ص 13 http://www.wafainfo.ps/pdf/G_0007.pdf]،

(104) كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في الفكر التنموي الجديد ، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية ، جامعة باتنة ، [http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf]، تاريخ الاطلاع : 05 - 07 - 2014 . ص 2

(105) عبد الله شحاته خطاب ، المرجع سبق ذكره ، ص7 .

(106) إسماعيل محروس، اقتصاديات الصناعة و التصنيع،(ط2، الجامعة الإسكندرية ، مؤسسة شباب، 1992) ، ص 31 .

- التوسيع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب؛ أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا ومعاقبة المقصرين.
- التمتع بالديناميكية والحيوية.
- المنافسة وسرعة الإنجاز.

وأن خاصة التنمية، في المشاركة مجال في الأساسية الأعمدة أحد يعتبر حيث كبيرة بأهمية فهو بذلك يحظى أجهزتها بمختلف الدولة بين الأدوار بتكامل إلا يتحقق لا الوطني أو المحلي المستوى على سواء تحقيقها وزيادة اللامركزية نحو التوجه ظل في الخاص خاصة القطاع دور ويظهر المدني، والمجتمع الخاص والقطاع إستراتيجية وضع يتطلب المحلية التنمية تحقيق أن حيث القرار، اتخاذ عملية في الشعبية المشاركة مستوى منه المحلي المستوى على علاقة أكثر القطاعين وأن خاصة والخاص، العام القطاعين بين الشراكة على تقوم جميع بها تستبدل التي الاقتصادية والخريطة الإطار بمثابة الاستراتيجية هذه وتكون الوطني، المستوى على أي إن ضرورة زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لما)،[107]التنمية(تحقيق نحو القطاعات تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة؛ وإنما يعني أن يتحمل مسؤوليته كاملة، وإتاحة الفرص لدور أكبر للقطاع الخاص لا يعني إطلاقاً إزاحةً لدور الدولة، ولكنه تطويرٌ لأسلوب تدخل الدولة بحيث يغلب التدخل عبر)[108]السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر.(

المبحث الثاني: القطاع الخاص كشريك مفعل لدور الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية

المطلب الأول: مبررات شراكة الجماعات المحلية اتجاه القطاع الخاص

التعاقد مع الغير أداة من أدوات التحول إلى القطاع الخاص وتقليص وظائف الحكومة المحلية بحيث يصبح دور هذه الأخيرة هو التوجيه وليس التجديف، ويعود ظهور هذا النمط من الخصخصة محليا إلى عجز الهيئات والأجهزة المحلية عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية مما أجبرها على السماح للشركات الخاصة والهيئات العامة للمنافسة من أجل عقود الخدمات مما سمح بتقليص تكاليف السلع والخدمات للمواطن المحلي)[109]وزيادة كفاءة تقديمها.(

بمعنى أن بناء الشراكة من أجل تحقيق التنمية سوف يسمح للمحليات بحجم أكبر من الإنجازات باستخدام الموارد المتاحة نفسها، فضلا عن أن تخفيض التكلفة في ذات الوقت سوف يسمح باستخدام وسائل جديدة تمكن المحليات من الحصول على مواد إضافية تهدف إلى ربط مختلف الشركاء المحليين المؤثرين في عملية التنمية). [110]المحلية بمجموعة من الأهداف والتي يمكن من خلالها دعم وضمان استمرارية عملية التنمية المحلية (
وعلى هذا الأساس؛ إن خصخصة الخدمة لا تكون بتغيير الهدف ولكن بتغيير وإعادة تنظيم الإدارة لتوصيل الخدمات وتحقيق الرفاهية والهدف من التدخل الاقتصادي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتتطلب سياسة)[111]الخصخصة الاعتماد على تعاون الجهود وتشجيع كافة الطبقات في إطار من الحرية .(

---

(107) عبد القادر حسين، المرجع سبق ذكره، ص 206 .

(108) محمد غسان القلاع، المرجع سبق ذكره.

(109) خروفي بلال ، المرجع سبق ذكره، ص 73 .

بها ـــــ ، دراسة مشتركة العمل المحلي وخطط الاقتصاد تنمية استراتيجيات وتنفيذ وضع المحلية ـــــ دليل الاقتصادية ستيفتانج وآخرون ، التنمية) بيرتلزمان[110](، ص 200428 صادرة عن البنك الدولي ، سبتمبر

(111) مصطفى طلعت السروجي وآخرون ، المرجع سبق ذكره، ص 138

وزيادة على ما توفره الشراكة من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشييدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.[112]

كما أن الشراكة من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع. وبصورة[113] قرار يعود تحديدا أكثر أيا العامة الخدمات تقديم أجل من الخاص القطاع مع في مشاركة للدخول المحلية أو المركزية بسلطاتها الدولة كان النموذج شكل تقديم لتقديم سواء مركزيا أو لا مركزي إلى عدة أسباب منها:[114]

1. الإسراع بتنفيذ المشروعات ذات الأولوية بتجميعها وإنجازها من خلال طرق حديثة، فقد أدى ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات إلى دفع الحكومة نحو الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص لإنتاج بعض الخدمات العامة.
2. الاستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي توفرها وحدات القطاع الخاص.
3. تشجيع القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة والاجتماعية في ظل انسحاب الدولة مع التوجه الليبرالي الذي تتبناه غالبية الدول.
4. تقليل حجم القطاع العام والاستفادة بالموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص.
5. تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة إذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة من حيث القدرة على تقديم الخدمة، فالشركات الخاصة تخشى أن تفشل عمليات التعاقد مع الحكومة نظرا لأن ذلك سيضر بسمعتها في السوق ولكن في المقابل قد يسمح لها التعاقد أن تكون لها بعض القوى الاحتكارية في السوق مما يعظم مكاسبها من التعاقد، كما أن التزام القطاع الخاص بتوفير الخدمة أو القيام بالتجهيزات في المواقيت الزمنية المحددة في العقود وإلا تعرض لغرامات تأخير؛ يعني أنه سوف يسعى دائما للالتزام بالوقت على عكس القطاع الحكومي الذي يبرر التأخير ولا يمكن عقابه. ويحقق ذلك إنجاز الأعمال في مواقيتها نتيجة التزام الحكومة تجاه القطاع

---

[112] بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، (جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011)، ص 16.

[113] ريتشارد هينغ وآخرون، قضايا اقتصادية :الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، (مطبوعات صندوق النقد الدولي، 2007)، ص8. [http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf]، تاريخ الاطلاع: 18.03,2014 ،

[114] عبد الله شحاته خطاب ، المرجع سبق ذكره ، ص8.

الخاص لإدراكها أن للقطاع الخاص الحق في المطالبة بالخسائر في حالة عدم التزام الحكومة بالعقود المبرمة في حين لا يحدث ذلك في ظل قيام القطاع العام بالتنفيذ.

الخدمة، بتوفير أجل قيامه من الخاص القطاع مع التعاقد عمليات تبرر التي المختلفة المزايا هذه إلى بالإضافة هو ضرورة المحليات على مستوى المشاركة نماذج أحد تطبيق من تجعل التي الأساسية الأسباب أحد فإن حلا باعتباره الاقتراض يظهر للمحليات المحلي التمويل نقص ظل وفي.المحلية الكيانات لدى التمويل نقص البنوك من فكثير للمحليا، الائتمانية القدرات ضعف في تظهر المشكلة ولكن البنية الأساسية، خدمات لتقديم أن إلى الدولية تشير الخبرة أن كما النامية، الدول في خاصة المحلية السلطات إقراض عن تحجم التنموية الصناديق هذه أن مثل إلا البنية الأساسية خدمات لتمويل الجنوب دول في نشأت قد التمويل صناديق من العديد قد النامية الدول في المالية المؤسسات عدم تطور فإن ذلك إلى بالإضافة مختلفة، مالية مشكلات من عانت قد هذه ظل وفي والمتوسطة، الصغيرة للمحليات وخاصة الاقتراض للمحليات إمكانيات على قيدا الآخر هو مثل الخدمات بتوفير المحلية السلطات لقيام حلاً باعتبارها والخاص العام بين القطاعين المشاركة ظهرت القيود المختلفة (العامة).[115]
خدمات تقديم على الجماعات المحلية قدرة وعدم المحلي، التسيير يعرفها التي الكبيرة للاختلالات وكنتيجة يخضعون المُنتَخَبين) لأن[116](الشاملة. التنمية في فاعل كشريك الخاص بالقطاع الاستعانة عليها حتم نوعية يتعلق عندما الضرورية للتصدي لها،خاصة الكفاءات يمتلكون لا الأحيان أغلب في ولكنهم السوق، لضغط نشطاء مؤسسات القطاع الخاص من عاديون مواطنون أحياناً الحديث، ويكون التقنيات نشر بقرار مثلا الأمر متناظرة مكانها، في تبقى ينبغي أن القطاع الخاص خبرة أي إن السياسيين، من المسؤولين وعلماً تأهيلاً أكثر الرسميين .(الخبراء خبرة مع)[117]
ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية:[118](

- ✓ عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها .
- ✓ التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ✓ ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- ✓ محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها، وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

---

(115) المرجع نفسه، ص8 .

(116) محمد الطاهر غزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011 ، ص 51 .

(117) ماري ،) شهرستان، " التشاركية الديمقراطية تجدد ، مجلة تحولات، العدد الثامن، مارس 19(4) ، ص2006

(118) محمد متولى دكرورى محمد ، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، [http://www.minshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=494&d=1250162975] تم تصفح الموقع 22.05.2014، ص 6 .

- ✓ تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- ✓ زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
- ✓ تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.
- ✓ التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
- ✓ تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

المطلب الثاني: عقود الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص:

إن الشراكة في جوهرها هي الطريقة لتقديم الخدمات العامة بحيث تتعاقد من خلالها الحكومة المحلية مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية للخدمات العامة أو الاستخدامات الخاصة بالحكومة المحلية ذاتها [119]، إذ أنه لا يوجد أسلوب موحد لتحقيق الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في كل الحالات، ولكن جميع على تطبيقه يمكن التنموية المشروعات الأمثل الأسلوب إلى الوصول يمكن حالة في كل عن النظر)، وبصرف[120] في السائدة والسياسية الاجتماعية الظروف على اعتماداً وذلك حدى، على كل دولة(يتم اعتماد أحد أشكال الشراكة ضمن مفهوم الشراكة : الدولة تتبناه الذي المدخل

1) **شراكات تعاونية :** وتدور بخصوص إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة بحيث يتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء في أداء مهامهم والواجبات فكلاهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع.

2) **شراكات تعاقدية :** التعاقد هو الأسلوب الأكثر استخداما من قبل الحكومات لانتزاع أقوى مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ، ذلك أن التعاقد على البنى التحتية والخدمات تسمح للحكومات التنسيق مع شركات القطاع الخاص لتوفير الخدمات والمرافق [121]، وفي إطار هذا الشكل تحدد نوعين من العقود فهناك عقد تفويض وعقد مشاركة :

- **عقد تفويض:** بمعنى قيام القطاع الخاص بتقديم الخدمات تحت إشراف ورقابة الجماعات المحلية، ففي هذه الحالة تكون مسؤولية الجماعات المحلية هي توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص لتقديم الخدمات، وتستطيع من خلال ما تمتلكه من أدوات (كالضرائب أو الدعم مثلا) أن توجه القطاع الخاص نحو توفير هذه الخدمات وهنا تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا من خلال قيامها بدور

---

[119] بن عبد العزيز خيرة ، المرجع سبق ذكره ، ص 54 .

[120] امجد غانم ، المرجع سبق ذكره، ص 11 .

[121] بن عبد العزيز خيرة ، المرجع سبق ذكره، ص 57 .

الرقيب والمنظم والمشرع لضمان استيفاء تقديم الخدمات المقدمة بواسطة القطاع الخاص وفق معايير تحددها[122] .

- **عقد مشاركة مع القطاع الخاص:** وفي هذه الحالة تقوم الجماعات المحلية بتوفير الخدمة دون إنتاجها، أي عندما تمنح للقطاع الخاص مهمة القيام بالخدمة (مثل جمع القمامة، إنارة الشوارع، بناء المدارس والمرافق العامة ....) من خلال عمليات التعاقد[123].

لكل طبقاً فيها ومسؤولياته مساهمته ودرجة الخاص القطاع مع الشراكة أساليب وفق هذا التصنيف تتنوع المسئولية بتحمل فيها العام القطاع يقوم التي الخدمات بعقود الأساليب بدءاً تلك تتدرج حيث أسلوب، القطاع يقوم والتي وانتهاءً بالخصخصة الكاملة أو البيع التنفيذ، واستثمارات والمخاطر التمويل في الكاملة له المطلقة إلى الملكية بالإضافة بكاملها، والإدارة والتشغيل البناء مسئوليات كافة بتحمل فيها الخاص مختلفة وبدرجات متباينة كما)، وتأخذ مشاركات التعاقدية للقطاع الخاص أشكالاً[124]المشروع(لأصول يوضحها الجدول الآتي :

)[125]الشكل (3) أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها.(

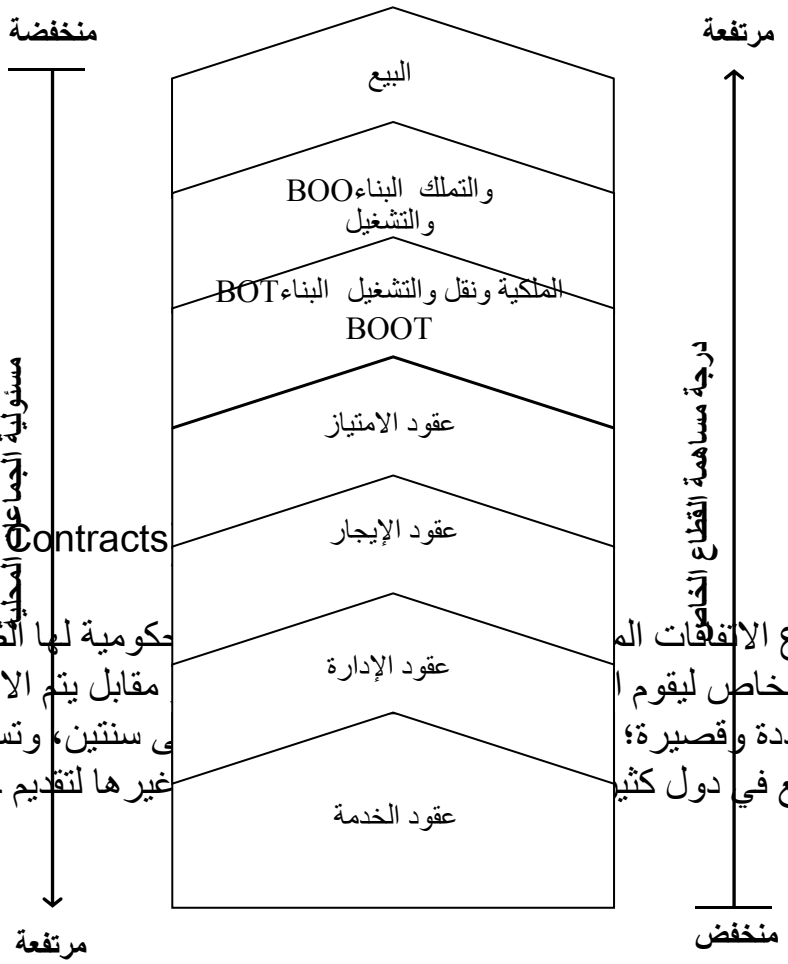

(Service Contracts

يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقات الم حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم ا مقابل يتم الاتفاق عليه، وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة؛ ى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثير غيرها لتقديم خدمات عديدة مثل

(122) عبدالله شحاته خطاب ، المرجع سبق ذكره ، ص 4 .

(123) المرجع نفسه ،ص4 .

(124) امجد غانم ، المرجع سبق ذكره ، ص 11 .

(125) محمد متولى دكرورى محمد ، المرجع سبق ذكره ، ص 13 .

إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك[126].

✓ **عقود الإدارة** (Management Contracts):

الحالة هذه وفى.المؤسسة هذه لإدارة خاصة شركة مع حكومية مؤسسة أو هيئة خلاله من تتعاقد اتفاق هو خدماتها، مقابل رسوم على الخاصة الشركة وتحصل الخاصة الشركة إلى حقوق التشغيل فقط تتحول التشغيل نفقات عن مسؤولة العمومية المؤسسة تبقى كما بأدائها، أو الشركة الرسوم بأرباح هذه ربط وبالإمكان سنوات (خمس إلى ثلاث مابين العقود من النوع هذا مدة وتتراوح والاستثمار، [127].

✓ **عقود الإيجار** (Leasing Contracts):

والاحتفاظ الأصول هذه استخدام حق خاصة شركة)الحكومة المحلية(الأصول مالك خلاله من يمنح عقد هو عقد طريقة من العكس وعلى عليه. متفق إيجار دفع مقابل) عليها(من 6 _ 10 سنوات متفق لفترة بالأرباح قيمة على والحفاظ النفقات تخفيض يحفزها على مما التجارية المخاطر الخاصة الشركة تتحمل الإدارة الديون(وخدمة الثابتة عن الاستثمارات مسؤولة تبقى الدولة ولكن الأصول، [128].

✓ **عقود الامتياز** (Concession Contracts) :

الجهة إلى والتطوير التشغيل حقوق تحول فإنها الخاص للقطاع امتياز عقود البلديات تمنح عندما النفقات إلى التأجير بالإضافة مواصفات كل الامتياز عقد الخاصة، وقد يتضمن الشركة أي المستفيدة عند نهاية البلديات إلى الأصول الامتياز، وترجع صاحب عاتق على تقع التي والاستثمارات الرأسمالية الافتراضية للاستثمارات ، الحياة حسب وذلك عاما 30 إلى بين 10 ما تتراوح ما عادة التي الامتياز فترة استثماراته واستهلاك الديون وخدمة التشغيل نفقات تغطية له يضمن بشكل الامتياز صاحب إيرادات وتتحد [129].

✓ **البناء والتشغيل ونقل الملكية** (Build, Operate, Transfer (BOT :

الخاص؛ القطاع إلى بتشغيله تعهد ثم بتمويله وتتكفل بنفسها المشروع ببناء الدولة تقوم النظام هذا حسب هذه وتعتبر السياحية والمشروعات الفنادق مجالاتها وأهم العامة المشروعات إدارة صور من صورة وهي الخدمات عقود من عقداً الصورة[130].
حق إلى الحكومة بالإضافة تقترحه معين مشروع وإدارة وتشغيل وبناء تصميم في الحق المشروع لشركة جانب إلى البناء تكاليف المشروع شركة لتسترد كافية تكون عليها يتفق السنوات من لعدد التجاري الاستغلال ملكية وتنتقل الاتفاق، عقد ضمن للشركة تمنح أخرى مزايا أية أو المشروع عائدات من مناسبة تحقيق أرباح [131] .مسبقاً عليه الاتفاق تم بمقابل أو مقابل دون المانحة الجهة إلى أو الاتفاق التعاقد لشروط وفقاً المشروع

---

[126] محمد متولى دكرورى محمد ، المرجع سبق ذكره، ص 14 .

[127] المرجع نفسه ، ص 15 .

[128] المرجع نفسه ، ص 16 .

[129] المرجع نفسه ، ص 17 .

[130] احمد بوعشيق ، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص : سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ، (المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية ، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009)، ص7.

[131] امجد غانم ، المرجع سبق ذكره، ص 13 .

✓ **البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية**(BOOT) Build, Own, Operate, Transfer :

إقامة في الحق الخاص القطاع مستثمر بمنح الحكومية أجهزتها إحدى أو الدولة تقوم الأسلوب هذا ظل في وتحصيل وصيانته المشروع وتشغيل أصوله وتملك الخاصة نفقته على الخدمية وتمويله المشروعات أحد تؤول أن على عليها متفق زمنية لمدة مناسب ربح وتحقيق فائض التمويل أعباء لسداد الخدمة تقديم مقابل حيث BOT أسلوب عن هذا الأسلوب الزمني. ويختلف الفترة تلك نهاية في للدولة المشروع أصول ملكية الأصول تكون ملكية حيث العامة، المنفعة ذات الخاصة المشروعات لنظام بارزاً تطبيقاً BOOT نظام يعتبر الإشارة السابق العقود أنواع في يتحقق لا الذي الأمر وهو الخاص للقطاع خالصة المشروع مدة خلال إليها.[132]

وتشغله طوال وتديره تملكه حيث العام المرفق ببناء تقوم المشروع شركة فإن العقد هذا إطار بمعنى أنه في سهولة يكلفها مما العقد، مدة ملكيته المشروع لشركة يتيح أنه فيBOT عنBOOT نظام العقد، ويختلف مدة والصيانة التشغيل.[133]

✓ **البناء والتملك والتشغيل** Build, Own, Operate (BOO)

البناء مسئوليات الخاص القطاع إعطاء فيها يتم والتي الكاملة، الخصخصة أساليب من الأسلوب هذا يعتبر الإدارة أو التشغيل يكون المشروع ، ولا لأصول له المطلقة الملكية إلى بكاملها، بالإضافة والإدارة والتشغيل إلى الأصول بنقل الخاص القطاع التزام على يكون هناك لا كما محددة، زمنية بمدة مرتبطاً الأسلوب بهذا بعد تنشأ لم التي الجديدة الأسلوب للمشروعات هذا الدولة، ويستخدم.[134]
حيث ينتهي دائمة فيها الملكية تكون الأساسية البنية مشروعات من مبسطة صورة هو النوع بمعنى أن هذا الامتياز فترة بانتهاء ذاتياً المشروع .[135]
يمكن اختصار كل هذه الأنواع من العقود في صورة بسيطة كما هو مبين في الجدول الأتي:
الجدول رقم (4) الاختيارات المتاحة لهيكلة مشروعات الشراكة[136]:

---

[132] المرجع نفسه ، ص 13 .

[133] احمد بوعشيق ، المرجع سبق ذكره، ص 6.

[134] أمجد غانم ، المرجع سبق ذكره، ص 13 .

[135] أحمد بوعشيق ، المرجع سبق ذكره، ص 6.

[136] محمد متولى دكرورى محمد ، المرجع سبق ذكره، ص 9 .

من إنه بين

آلية عقود الشراكة	متوسط مدة العقد	تقديم الخدمات أو الإدارة	توفير رأس المال العامل	الحصول على صافي الإيرادات أو صافي الخسائر	توفير التمويل طويل الأجل	امتلاك الأصول قانونيا	توفير التخطيط للقطاع و مراقبة الخدمات
عقد خدمات	2- 3 عام	قطاع خاص	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية
عقد إدارة	3-5 عام	قطاع خاص	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية
بناء و تشغيل ونقل ملكية	20-30 عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية
بناء و تشغيل و تملك	20-30 عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الجماعات المحلية
حق الاستغلال	20-30 عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الجماعات المحلية	الجماعات المحلية
مبادرة تمويل القطاع الخاص	10-30 عام	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	الجماعات المحلية

التجارب الناجحة لبعض الدول في التعاقد مع الغير ([137]):

هولندا : يمكن فيها للبلديات أن تتعاقد مع شركات خاصة لتقديم خدمات معينة كالنظافة والحدائق العمومية ، كما يمكن أن تتعاقد البلديات مع أفراد وجمعيات تطوعية كالنوادي الرياضية أو خدمات الإسعاف التي يديرها 60 من المجالس البلدية بالتعاقد مع شركات خاصة لإدارة الخدمات.%الخواص حيث تقوم

إيطاليا :يتم إسناد الخدمات مثل النظافة لمنظمات خاصة على أن يقتصر دور السلطات المحلية على تحديد مستوى الخدمات وتمويلها جزئيا أو كليا فضلا عن الاهتمام المتزايد بالعمل التطوعي في تقديم العديد من الخدمات الثقافية والاجتماعية .

المطلب الثالث: متطلبات العملية التشاركية لكل من الجماعات المحلية والقطاع الخاص

---

[137] خروفي بلال ، المرجع سبق ذكره، ص 74 .

لكي يعمل نظام الجماعات المحلية بطريقة تشاركية وشفافة من اللازم على الحكومات إدخال "نظم الاندماج" على المستوى المحلي ، والمقصود بنظم الاندماج إيجاد تكتل يضم الفواعل الثلاثة، ويمكن لهذه المقاربة أن تبني جسور الثقة بين الناس وحكوماتهم وهو مستلزم أساسي من مستلزمات المشاركة .[138]
، من خلال للتنمية المعجلة الرئيسية الموجهات من للتنمية المحوريين الشراكة بيم الفاعلين ترتيبات تعتبر خلال من الفاعلين هذين بين الشراكة علاقات) ، حيث تتحقق[139]الخاص(القطاع و الحكومة بين الشراكة يلي كما تحديد دور كل منهما:

أولا :الوحدات المحلية:

- ✓ وجوب تغيير جميع الأنظمة الفاعلة، بمعنى تكوين علاقة جديدة بين الأشخاص المتواجدة على مستوى التطبيق، مع أشكال جديدة من الرقابة الاجتماعية، فالأمر لا يتعلق بإقرار هياكل جديدة، أو تقنيات جديدة، أو طرق جديدة، بل صيرورة التغيير تتطلب أنشطة و أنشطة مجددة، التفاوض و التعاون على مختلف الأصعدة.[140]
- ✓ تعزيز سيادة القانون[141] :تشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية وبالتالي يتعين على الحكومات المحلية وضع " قواعد اللعبة "؛ أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات يجعلها قابلة للنفاذ ، فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر في كيفية إجراء العمليات حيث أن الأنظمة القانونية المركبة والمتناقضة تجعل ممارسة الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون .[142]
- ✓ كون الشراكة للقطاعين العام والخاص تفتح قنوات جديدة للتمويل سوف يكون للجماعات المحلية حرية أكبر في تنفيذ برامج الاستثمارات الخاص بها الأمر الذي يخلق بدوره فرصا لقطاع المقاولات والتمويل المحلية بما سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار وتوفير التنمية المستدامة وفتح المجال أمام فرص عمل حقيقية [143].

---

[138] خيرة بن عبد العزيز، المرجع سبق ذكره، ص 56 .

[139] أسيا بلخير ،المرجع سبق ذكره، ص227.

[140] شريفة رفاع ،" نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية" ، مجلة الباحث عدد 6 ،(2008) ، ص 112 .

[141] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره، ص 55 .

[142] عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة ، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية _دراسة حالة الجزائر_ "، مجلة الباحث ،العدد السابع، (2009)، ص143 .

[143] خيرة بن عبد العزيز ،المرجع سبق ذكره ، ص 54 .

✓ بناء الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير و الاستجابة للاحتياجات و المقترحات الخاصة بالقطاع الخاص ومؤسساته، كوضع نظام لتلقي مقترحات الإصلاح والتحسين في السياسات أو الممارسات الحكومية المحلية، و القيام ببعض البحوث المسحية لتقييم مدى رضى القطاع الخاص عن السياسات و الخدمات الحكومية .[144]

✓ سيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام، بفوائد ومزايا حوكمة المؤسسات والإطار المؤسسي اللازم لها .ويعتمد النجاح في إتباع ممارسات حوكمة المؤسسات على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال، وهذا يتطلب إحداث تحول ثقافي، ومساندة هذه العملية[145].

✓ إن الشراكة مع القطاع الخاص يعطي الحكومات المحلية القدرة على الاستفادة من وفرات الحجم من خلال التعاقد مع العديد من الموردين كما يمكنها أيضا ضمان استمرارية الخدمة عن طريق التعاقد على خدمات تنافسية مع زيادة الفعالية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني وكذا تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين[146].

✓ على الجماعات المحلية تقوية القطاع الخاص وإدامته عن طريق :[147]

- خلق بيئة اقتصادية مشجعة ومستقرة.
- تشجيع فرص الاستثمار المنتج بتوفير النظام التشريعي الملائم ومحاربة البيروقراطية.
- الحفاظ على تنافسية الأسواق وتنظيمها بتطبيق القوانين المنظمة لها و الحفاظ عليها.
- التحفيز على استغلال وتنمية الموارد البشرية .
- تسهيل فرص الاستثمار للطبقات الفقيرة بشكل متساوي، ودعمها تقنيا وماديا وقانونيا.
- جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية[148].

---

[144] أسيا بلخير، المرجع سبق ذكره ، ص 227

[145] مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، (القاهرة :مركز المشروعات الدولية الخاصة ،نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة عدد 13 ، صيف 2008) ، ص02 .

[146] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره، ص 39 .

[147] بلال خروفي ، المرجع سبق ذكره، ص 41 .

[148] العالم النامي في التغيير استراتيجيات و الرشيد الحكم حول الدولي بسطيف: الملتقى عباس فرحات ، (جامعة المكونات و المفهوم:الراشد) الطيب بلوصيف، الحكم)، ص 2007.26 افريل_8_9،

- تقوية دولة القانون.[149]

قد تختلف مساهمة الإدارة المحلية في تقديم الخدمات بحسب نطاق وحجم الصلاحيات المخولة لها من دولة السابقة الترتيبات لأخرى وإن كانت كل هذه الإدارات تتشابه في بعض الخصائص إلا أنه لابد أن تتطلب هذه المشاركة ثقافة تنمية يتطلب الذي ،الأمر التقليدي نظام الإدارة المحلية مع تتماشى لا الإدارة و للعمليات نظم) وعليه يبقى الهدف الرئيسي من قيام الجماعات المحلية [150].المختلفة المؤسسية الترتيبات هذه وتفعيل لبناء ضمن إطار الشراكة مع القطاع الخاص على تقديم الخدمات العامة والتقرب أكثر من المواطن المحلي لكونها) .[151]الأقدر على التعبير عن احتياجاتهم والأقدر على توصيلها(

ثانيا : القطاع الخاص:

يتطلب الذي الأمر مؤسسي، كذا و مؤسساتي مستوى على تغييرا تتطلب الحديثة العامة الخدمات إدارة إن في تكمن الحقيقة الرافعة أن إلا ، جميع شرائح المجتمع المحلي طرف من مستمرة واسع ومثابرة تجنيد و دعم)[152].الجميع لمصلحة تتضمنها التي والأساليب بها يقومون التي الأشياء بصحية المعنيين قناعة

يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا كشريك في تنمية المحليات وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع الجماعات المحلية ... كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الجماعات المحلية فيما يخص التنمية)؛ بمعنى أن عملية تقديم الخدمات الاجتماعية ما هي إلا نتاج [153]المحلية من أجل نجاح السياسات العامة ( )[154]للعملية السياسية التي تتضمن في طياتها حسابات الموازنة . (

فهو **يستطيع (القطاع الخاص) أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات، وإصدار الإحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات، ويحتاج القطاع الخاص إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية، ويجب أن يتحمل القطاع ذاته قدرا لا على المسؤولية عن تعليم وتدريب القوى العاملة، وتمكين العمال من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات)[155]والاتصالات .(**

وكنتيجة لهذا الدور يترسخ مفهوم ومضمون المسؤولية الاجتماعية لمنشئات القطاع الخاص وتنفيذ برامجها ومساندة وسائلها لتحقيق أهداف التنمية المحلية لصالح ولخدمة كافة شرائح وفئات المجتمع وذلك في إطار مؤسسات تقييم الشراكة الأساسية مع الجماعات المحلية وجمعيات النفع العام، وعلى هذا الأساس لم يعد فقط، المالية مراكزها سمعتها على بناء فى تعتمد تعد ولم فحسب، على معيار ربحيتها يعتمد القطاع الخاص مع التطورات المتسارعة في الجوانب التعامل على قادرة عمل بيئة خلق على تساعد حديثة مفاهيم ظهرت فقد المفاهيم مفهوم المسؤولية أبرز من كان بحيث العالم، أنحاء عبر والإدارية والتكنولوجية الاقتصادية) .[156]عملية التنمية المحلية(الخاص محوريا في القطاع مؤسسات دور أصبح أين " للشركات الاجتماعية

)[149]المرجع نفسه، ص 26.(

[150] أسيا بلخير، المرجع سبق ذكره، ص 227

[151] بلال خروفي، المرجع سبق ذكره، ص 76 .

[152] شريفة رفاع ، المرجع سبق ذكره، ص 114 .

[153] خديجة بوريب ، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة منتوري _ قسنطينة ، 2010 _ 2011 ، ص 40 .

[154] خروفي بلال ، المرجع سبق ذكره، ص 76 .

[155] سفيان فوكة و مليكة بوضياف ، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، [http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_31.pdf] ، تم تصفح الموقع يوم : 22.7.2014 ، ص 9 .

[156] خيرة بن عبد العزيز، المرجع سبق ذكره ، ص 58_ 59 .

بمعنى **تتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية** في **المعلومات** والإحصاءات **وتعزيز المسؤولية** الاجتماعية **إضافة إلى معيار الإدارة** الاقتصادية – الاجتماعية **العلانية ذات البعد** الاجتماعي **حيث تقوم بتقويم الخدمات** الاجتماعية **الأساسية وفق العدالة** الاجتماعية **وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين**[157].

يركز النظام الاقتصادي الفعال على الدور الأكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية ويسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية فوجود مستوى متطور في المجال الاقتصادي يسمح للقطاع الخاص بالعمل بأكثر فاعلية طريق عن خلاله وليس من تعمل الذي الاقتصادي المحيط من العامة الخدمات إدارة تمويل مصادر عن بحثا التسيير بعيدا عن سيطرت الدولة، لذا فإن ضمان لامركزية انتهاج الضريبية مع الاقتطاعات في الرفع الشراكة بين أدوار الجماعات المحلية كوحدة سياسية (تمثيلية) والقطاع الخاص كوحدة اقتصادية يتضمن[158]:

- إنشاء وصيانة النظم الضريبية الفعالة والعادلة.
- صياغة سليمة وشفافة اللوائح القطاعية وتعزيز الإدارة العامة.
- محاربة الفساد وإزالة العوائق وخفض تكاليف المعاملات.
- إنشاء أسواق فعالة وتنافسية تدعمها المنافسة.

اعتبارات بين التوازن ذلك الإصلاح و التحديث إطار في الحلول منطق يحمل أن الضروري من وبالتالي القطاع ممثلي الجماعات المحلية مؤسسات اعتبارات سياسية بإشراك و اقتصادية أي اعتبارات الفعالية؛ و المجالس و اللجان خلال ، من المشاركة و التبادل آليات المحلية وبناء السياسات صياغة في الخاص الخاص كالبحوث القطاع المحلية و الحكومة بين المعلومات بتبادل تسمح التي المشتركة، و الاجتماعات المحلية السياسات في الشفافية ، وكذا تحقيق المشتركة التكنولوجية التنمية المشتركة، ومشروعات الاقتصادية بتحقيقها الالتزام يفرض ،مما مناقشتها يتم التي.

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتجية للقطاع الخاص وتحدياته في ظل الشراكة من اجل التنمية المحلية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتجية لشراكة القطاع الخاص

وأن الحكومات مسؤولية من للمواطنين الخدمات تقديم أن هو التشاركية، منتقدو يثيرها التي النقاط أبرز من تفكيره[159] محور في المواطنين مصالح يضع أن يمكن لا الربح يستهدف الذي الخاص القطاع . غير أن لأن هدف ووسيلة: هو هدف هذا الاشتراك إن"الشعب، فئات جميع مشاركة على تقوم التي هي الحقيقية التنمية

---

(157) سفيان فوكة و مليكة بوضياف ، المرجع سبق ذكره ، ص 8

(158) خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره، ص 55 .

(159) عبد الرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية_دراسة حالة الجزائر_، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009_2010، ص78.

في وهو ومستقبله لحاضره والعمل التفكير في مسؤوليات الشعب إشراك على ترتكز إنما الديمقراطية الحياة وأساليبها(طرقها ويمارسون أهميتها الناس يتذوق مجالات المشاركة طريق عن لأن وسيلة الوقت نفس[160]). التنمية تحقيق إلى تهدف والخاص العام القطاع بين للشراكة الدولي البنك وعلى هذا الأساس جاءت رؤية السياسات أما ورسم في اتخاذ القرار الدولة دور يبرز حيث النامية الدول في خاصة والاجتماعية الاقتصادية خطط تنفيذ كفاءة عدم فكرة على بناء في أدائها والمشاركة تنفيذ المشاريع في فيبرز الخاص دور القطاع منفرد(بشكل الخاص القطاع أو الدولة وأجهزتها من أي على اقتصرت ما الاقتصادية إذا التنمية[161]). الايجابية الخطوات اتخاذهم للحكومة، وبمدى الأفراد بمشاركة بالأساس يرتبط لتنمية مشروعات فنجاح دون طائفة معينة على ترتكز أو فردية تكون أن يجب لا المشاركة ولكن" العملية، هذه مراحل في والفعالة الفئات مختلف مشاركة من أساس على يقوم وأن بد لا تنفيذه يجب الذي الأخرى، فالبرنامج التنموي السياسات، هذه تحكم التي والتشريعات السياسات وضع هو الحكومة المحلية دور)، ومنه كان[162]الاجتماعية (في ينحصر هنا الحكومة دور فإن مجانيا تعليما المواطنون كافة ينال مثلا أن هي السياسة هذه كانت فإذا قبل من وجه أفضل على يتم الخدمة لتلك الفعلي والتقديم السياسة تلك تطبيق وإن ذلك، تحقيق على الحرص الكلفة مقابل للمواطنين قيمة أفضل تحقق الوقت وفي ذات تقديمها على بالقدرة تتمتع التي الأطراف تلك الموازنة العامة على الضغوط الاعتبار في واضعين.)[163](

الخاص التمويل أن حيث القصير المدى على الدولة موازنة على الضغط تخفيف منافع تحقق يمكن الشراكة أن الحكومات بعض يدفع ربما أنه إلا القطاع، هذا يقدمها لا خدمة بتقديم الحكومي للقطاع المالية الالتزامات يربط تنطوي لا أن الخاص يجب القطاع مشاركة أن كما "مجانية"شبه تحتية بنيات يفرز النهج هذا بأن للاعتقاد الحصيفة للأصول(الإدارة مسؤولية تهرب من أو العامة المالية للتوجهات تحريف على[164]). التي الحلول استكشاف على الدول من العديد تشجيع في رئيسيا دورا تلعب الميزانية قيود أن من الرغم وعلى الشراكة"نظم تبنت هولندا مثل الحكومات، بعض أن إلا والخاص، الحكومي القطاعين بين الشراكة توفرها ؛ الكفاءة من كبير بقدر المالية المتطلبات على الحصول أجل من فقط ليس "والخاص الحكومي القطاعين بين الحكومي(القطاع لإصلاح سعيها هو ذلك من والأهم بل[165]).

<u>المطلب الثاني: تحديات القطاع الخاص.</u>

دوره بأداء له تسمح لا أو تمنعه التي التحديات بعض الربحي _ طابعه يواجه _ رغم الخاص القطاع إن الظروف توفير دون يحول قد عامة بصورة الاقتصادي للمجال والتنظيمي المؤسسي البناء ، فطبيعة الاجتماع و الفساد، التهريب، الغش انتشار ظل في المتاحة، وخاصة الاقتصادية الموارد استغلال له تتيح التي المناسبة على حركيته في هش، يعتمد قطاع هو النامية الدول معظم في الخاص القطاع أن إلى التقليد التجاري ، إضافة الركود عن الناتجة السلبية الآثار إلى الأحيان من كثير في يعرضه العامة، ما الميزانية خلال الدولة من إنفاق الاقتصادي.)[166](

فقد.المحلية الوحدات لدى التي والخبرة المعرفة هو التطبيق مجال في التحديات هذه كذلك إنه من أبرز وحساب المخاطرة العقود لإعداد للمتخصصين معنوي نقص يوجد ما غالبا أنه الدولية الخبرة أظهرت

---

(160) صباح لمزواد، <u>دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة _دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي_</u>،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009،ص38.

(161) عبد الرزاق مولاي لخضر، المرجع سبق ذكره، ص79.

(162) صباح لمزواد، المرجع سبق ذكره،ص38.

(163) عبد الرزاق مولاي لخضر، المرجع سبق ذكره، ص78.

(164) المرجع نفسه، ص78.

(165) المرجع نفسه، ص78.

(166) أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره، ص 64

السلطة أو الحكومة والمحليات ، فمسؤولية للبلديات استراتيجية مخططات لإعداد أو المشاركة بعقود المرتبطة هذه مثل عن الناتجة التبعات المحلية تتولى السلطات ؛ وإنما المشاركة عقد على التوقيع فقط ليست المحلية لديها تكون وأن المختلفة مستوياتها على المحلية السلطة وضوح لدور هناك يكون أن وهذا يستدعي العقود، أنه هو السياق هذا في تحديا تمثل التي الأخرى التنفيذ. المسألة ورقابة مسؤوليات متابعة لتحمل الإمكانيات تتم التي الزمنية الآفاق خلال الحكومية والسياسات القوانين واتساق استمرارية حول يوجد تخوف ما دائما هذه تطبيق مثل في الدخول عن الإحجام إلى المحلية السلطات يدفع قد ما المشروعات ، وهو تلك خلالها الحكومية علامة حول التوجهات أو أدلة لديه يكون أن لابد الخاص القطاع أن خاصة العمليات التشاركية ، بالمشاركة الخاصة القرارات اتخاذ عند.[167]

يتم ولكن عندما المحلي المستوى على فقط ليس المشاركة نماذج تطبيق عند أخرى وتحديات هناك مخاطر إن وخاصة المشاركة ذاتها، فعقود المشاركة بعقود ترتبط المخاطر المركزي، هذه المستوى على أيضا تطبيقها شروط تعديل أو تغيير في الحكومة المرونة، وعندما ترغب عدم من معنوي بقدر تتسم الأجل طويلة العقود تبدو ما وهى الخاص القطاع مع التعاقد حول في مفاوضات أخرى مرة للدخول تضطر قد المقدمة الخدمة المشروع على إدخالها الحكومة تحتاج تطويرات أو تكنولوجية إذا حدثت طفرة ما حال في أساسية مشكلة. ثم ومن المشروع إتمام عدم التفاوض على يترتب فقد جديدة تكلفة سوى يعني لا مفاوضات جديدة في والدخول إلى التمتع التفاوض وإعادة التفاوض من الجولات هذه جدي، وتحتاج تعاقد لنشأة أخرى دائرة الدخول في على تنطوي المشاركة وتطبيقاتها عقود أن كما ، معها التعامل المحلية الوحدة على أحيانا يصعب قد بإمكانيات ببنود الالتزام بعدم الخاص يقوم القطاع أن احتمالات من عليها يترتب وما المباشرة الحكومية الرقابة غياب انتشار مع ذلك تلازم حالة في خاصة الخدمات المقدمة، كفاءة وعدم العامة للموارد ضياع ثم ومن العقد، المحلية السلطة أركان بين الفساد.[168]

<u>خلاصات واستنتاجات الفصل الثاني:</u>

نظراً للنمو المتزايد لحجم القطاع الخاص في الدولة التي يشترط فيها تطبيق الحكمانية، **أصبح القطاع الخاص كمكانيزم أو أداة فاعلة في تجسيد هذا النمط من الحكم، ذلك من ناحية أنه يلعب دوراً معتبرا كشريك للإدارة العامة** المحلية (الجماعات المحلية) **وهذا حسب ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، والتي تخصه الدولة بها، فبإمكانه أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع أجهزة** الجماعات المحلية **أو منظمات المجتمع المدني في مجلات متعددة.**

---

[167] عبدالله شحاته خطاب ، المرجع سبق ذكره، ص9 .

[168] المرجع نفسه، ص10.

دعم في كبير بشكل تساهم سوف بتأخرها، اعترافها طريق عن التي الدولة، من التغيير يبدأ أن المهم فمن هذا في الجديدة العامة الإدارة يميز الذي العام أولا، الاتجاه نفسها تطوير على بالعمل هذا و التحديث، عملية بين التبادلات على قائمة تعقيدا أكثر هياكل وإدارة لإنشاء كوسيلة الهرمية العلاقات فصل المجال هو خارجية مصادر الجديدة العامة الإدارة ضمن البيروقراطية وتستخدم.السواء على الخاص و العام القطاعين الأشكال من تنوعا أكثر سلسلة هناك و داخليا، إليه تحتاج كانت ما تنتج السابق في كانت حين ؛ في للخدمات المستشارين استخدام و الداخل من التعاقد مثل العمالة، إدارة في تطويرها يجري التي التعاقدية.[169]

كما أنه **لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة** محلية متعددة الفواعل **من تحقيق إنجازات** في **السياسات العامة**.[170]

---

[169] رفاع شريفة ، المرجع سبق ذكره، ص 112 .

[170] سفيان فوكة ومليكة بوضياف ، المرجع سبق ذكره ، ص 8.

في المجتمع الفاضل مصطلح محل حل حيث العصرية، للدولة ملازما المدني المجتمع مفهوم أصبح مباشرة غير علاقات عن وإنما الدولة، و المواطن بين مباشرة علاقات عن نتحدث نعد السياسية، ولم الفلسفة)، ومن ثم فإنه حين التحدث عن دور للمجتمع [171]نقابات(و جمعيات من المدني المجتمع مؤسسات تتوسطها المدني في صنع السياسة المحلية يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الآخر والأساسي في عملية صنع السياسة؛ هم الجماعات المحلية (بلديات أو ولايات). فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي جماعة إقليمية بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة رسمية وغير رسمية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع – خبرة – مشاورات –السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات ..[172]) للنظام السياسي (منهج النظم) (... تأييد –مطالب

وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل الأتي :

كيف يمكن أن يكون المجتمع المدني متشاركا في تفعيل دور الجماعات المحلية في تنشيط عملية التنمية المحلية ؟

المبحث الأول: التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: المجتمع المدني : المدلول والمعنى

وبين وبينهم من جهة، أفراده بين تقوم التي العلاقات من متشابك نسيج المبدأ، حيث من المدني، المجتمع والتفاهم والتراضي والمنافع، والتعاقد المصالح تبادل على تقوم علاقات أخرى ،وهى جهة من الدولة الأمر فيها يستدعى التي الأوقات في كافة الدولة ومحاسبة والمسئوليات، والواجبات والحقوق والاختلاف في يتجسد أن جدوى، ذا يكون لكي يستدعي، من العلاقات النسيج هذا فإن جهة أخرى، ومن محاسبتها، التي الأساسية القاعدة مجموعها في متعددة تشكل وحقوقية واقتصادية وثقافية اجتماعية طوعية مؤسسات فهي)،[173]أخرى(جهة من ذلك الأمر استدعى إذا ووسيلة محاسبتها جهة، من مشروعية الدولة عليها ترتكز الحكومية، غير والمنظمات العمالية، النقابات طوعيا وتشمل حولها نفسه المجتمع ينظم التي الجمعيات مجموع) [174]المهنية.(والجمعيات المجتمع تنمية ومنظمات والخيرية، والتعاونيات الدينية والمؤسسات

يعرفه محمد عابد الجابري : " المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية بمعنى المجتمع الذي تمارس فيه الحكم على أساس أغلبية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية ، في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة ". وهكذا يتضمن المجتمع المدني منظمات ومؤسسات غير حكومية ونقابات مهنية

---

(171) إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي،(القاهرة: دار قباء للطباعة، 2000) ، ص13 .

(172) جمهورية مصر العربية ، مركز دراسات الوحدة ((هويدا عدلي ، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، العربية ، 2005 ، ص 1 .)

(173) عبد الغفار شكر ، "نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي "، الحوار المتمدن ، العدد985 ، (13 / 10 / 2004)، [http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930] تم تصفح الموقع يوم:19.02.2014.

(174) إسلام بدوي محمود الداعور ، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية ، (رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في إدارة الأعمال)، جامعة الخليل ، 2008 ، ص 23 .

وجمعيات ثقافية وتعاونية ووسائل إعلام خاصة ... الخ؛ تشكل قنوات لمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالحياة العامة ، وتكمن أهمية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية (175).

الحرة التطوعية التنظيمات مجموعة"بأنه: المدني المجتمع "إبراهيم الدين سعد"نجد كذالك تعريف الدكتور أجل من أفرادها مصالح الدولة، لتحقيق و الأسرة بين العام المجال تملأ الإرثية التي غير و الحكومية غير الاحترام، التراضي، التسامح ومعايير بقيم ذلك في ، ملتزمة جماعية مصالح عن للتعبير أو مصلحة أو قضية الاختلاف و للتنوع السليمة والإدارة"(176).

العضوية على يقوم منظم مجتمعي كيان أي التعريف لهذا طبقا المدني المجتمع مؤسسات دائرة في يدخل فيه تستند ولا التطوعي، العمل أو المهنة أو العام للغرض تبعا المنتظمة

والطائفة(والعشيرة الأسرة مثل الأولية والولاءات الدم وروابط الوراثة عوامل على العضوية (177).

ويمكننا طرح بعض التصورات المعرفية للمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر باستخدام آليات التحليل الكلي/ الجزئي: (178)

1. –المقاربة الكلية لإرنست جلنر Ernest Gellner الذي يقدم طرحا كليا للمجتمع المدني باعتباره تعبيرا فعليا "عن المجتمع الذي تكون فيه الدولة و الاقتصاد منفصلين، وأين تلعب الدولة دورها في تنظيم الحياة العامة، وأين " الدولة ذاتها مراقبة من طرف بعض المؤسسات ذات الوظيفة الاقتصادية، ومع تطور الإدراك السياسي (الواقعي) مما يلغي إمكانية بروز أي حركية للهيمنة الاديولوجية ".
2. – المقاربة الجزئية التي طورها Charles Taylor أين قدم ثلاث تصورات حول المجتمع المدني:

- ✓ بالمعنى الجزئي: فالمجتمع المدني يقصد به مجموعة الجمعيات المستقلة؛ مثل العائلة أو الكنيسة و جماعات المصالح و التي لا تقع تحت وصاية الدولة.
- ✓ بالمعنى الوظيفي: المجتمع المدني يوجد عندما يكون المجتمع ككل قادرا على بناء و تنسيق نشاطاته حول الجمعيات المستقلة و المبادرة في مجالات اختصاصات ووظيفية محددة بعينها (البيئة، المرأة، الثقافة..... الدين).
- ✓ بالمعنى الشامل: يقصد بها مجمل الجمعيات (بما في ذلك جماعات الضغط/المصالح) التي بإمكانها التوجيه الفعلي لسياسات الدولة .

وبالنظر لهذه التعاريف غير التوافقية تماما حول المجتمع المدني يتحتم تقديم تعريف إجرائي حول هذه الظاهرة المجتمعية السياسية التي أصبحت تعرف كقيمة و رأسمال اجتماعيين ضروريين لترشيد المجتمع و الدولة معا... فالمجتمع المدني هو مجمل الجمعيات الوظيفية و غير السياسية النشطة و المبادرة و المستقلة و الهادفة لتحقيق الصالح العام في مجتمع أو مجموعة من المجتمعات.

يكمن جزء من المشكلة في أن المجتمع المدني مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لامناص منه؛ بحيث إنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة؛ إذ ليس كافيا وصفه بأنه ميدان وسيط للاتحادات الطوعية المدعمة بمعايير

---

(175) خديجة بوريب ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

(176) سعد الدين إبراهيم، المرجع سبق ذكره، ص 13.

(177) عبد الغفار شكر ، مرجع سبق ذكره.

(178) امحند برقوق ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد مقاربة في الحسبة الديمقراطية ، [http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html] تم تصفح الموقع في 03.08,2014 .

)، فمهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني؛ فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل [179]الجماعة (اختلاف؛ هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء " مجتمع المدن " وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها؛ وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة .[180](

المطلب الثاني: تطور التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني

عرف مفهوم المجتمع المدني المختلفة[182] للتجمع البشري، معتبرا المدينة مجالا للتواصل وأن الإنسان حيوان سياسي واجتماعي بطبيعته؛ وهي المعاني التي تشكل منها مفهوم (Communication Political)والانتقال من مفهوم (Communication) إلى مفهوم (Societies) كتاب أرسطو المذكور آنفا في القرن الخامس عشر بدأ انتشار مفهوم (Societies Civilis)، وعندما ترجم ليوناردو بروني (Leonardo Bruni) لما يمثله من إشارة واضحة لانبثاق النزعة الإنسانية المدنية التي شهدتها مدن إيطاليا .[183](

تغيرا والاجتماعية الإنسانية العلوم في المفاهيم من كغيره المدني المجتمع مفهوم ارتبط ظهوره بالبرجوازية الأوروبية خلال القرن 17 م)، حيث[181]ظهوره(منذ ودلالاته معناه في وتطورا التي ما إن تمكنت من الحصول على ثروة مادية لم تتوان في مطالبة الدول بالحقوق المدنية والسياسية). وكان طوماس الإكويني في تعليقه على كتاب السياسة لأرسطو يدافع عن المكون الاجتماعي [182]

وانشغل بمفهوم المجتمع المدني فلاسفة التنوير في مرحلة مقاومة أنظمة الحكم المطلق، ولم تحل النظرة الفلسفية دون إضفاء الطابع السياسي على هذا المفهوم إذ جعلوه مقابلا للدولة الاستبدادية؛ وانتشر تداول هذا المصطلح في أوروبا في القرن السابع عشر مع نشوء الديمقراطيات التي أقيمت على أنقاض الأنظمة السياسية التي كان يسودها الحكم المطلق ونفوذ الكنيسة وهيمنة الإقطاع. وفي هذا الصدد يأتي ذكر المفكر الأسكوتلاندي (آدم فرغسيون) حول تاريخ المجتمع المدني، الصادر سنة 1967 والذي أثار فيه تساؤلات حول تمركز السلطة السياسية، واعتبر أن الحركة المجتمعية هي النسق الأفضل للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وفرق توماس هوبز بين الدولة والمجتمع المدني في كتابه حول حقوق الإنسان، الصادر سنة 1791، حيث دعا إلى حكومة محددة الوظائف ومجتمع مدني حر وسامي؛ غير أن هذه الدعوة لم تجد صداها واضحا نزوعا المدني للمجتمع تحديده سجل فقد بعده جاء الذي لوك جون) أما[184]مع نمو المجتمع الرأسمالي.(المنظم المجتمع قيام" أنه إلى أشار عندما بينهما تجمع التي الروابط تماما يلغي أن دون الدولة عن لتمييزه ."وفوقها الدولة دون الموجود الطبيعي القانون سن عملية تنظيم مهمته الدولة إطار ضمن سياسيا)[185](

---

(179) جون اهرنبرغ ، المجتمع المدني _التاريخ النقدي للفكرة _ ،تر : على حاكم صالح وحسن ناظم ،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2008)، ص 440

(180) خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واقره في تنمية مجتمع الإمارات العربية المتحدة _ دراسة حالة جمعيات النفع العام _ ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 2013 ، ص 20.

(181) العياشي عنصر ، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا ، مجلة إنسانيات ، مجلد v 1، (العدد 13 جانفي _افريل 2001)،ص2.

(182) بلال خروفي ، المرجع سبق ذكره، ص 42 .

(183) خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، المرجع سبق ذكره، ص 18

(184) خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني ، المرجع سبق ذكره ، ص 18

(185) العياشي عنصر، المرجع سبق ذكره، ص2.

بين الوسيط موقعها إلى تشير كونها مغايرا معنى المدني المجتمع فكرة اكتسبت عشر الثامن القرن وفي باستطاعته السيادة، صاحب مجتمع هو" روسو جاك جان اعتبره عندما المجتمع، وبقية السلطة مؤسسات المجتمع ربط الذي مونتسكيو عند الاتجاه نفس نجد كما ."والمحكومون الحكام فيها يتماهى عامة إرادة صياغة ولا ."والمحكومين الحاكمين بين القائمة السلطة قبل من بها المعترف الوسيطة الأرستقراطية " بالبنى المدني بحيث والدولة العائلة بين" المدني للمجتمع الوسيط الموقع أكد الذي هيغل الألماني الفيلسوف يستثنى من هؤلاء بحيث المذكورتين والمؤسستين المدني المجتمع بين الموجود التداخل حقيقة يغفل أن دون "بينهما يفصل أهمية على يركز إذ اليوم، المتداول الحديث المعنى من اقترابا توكفيل عند ونجد.الآخر منهما الواحد يخترق .")186(للكلمة(الضيق بالمعنى الدولة إطار في ودورها النشطة المدنية المنظمات"

وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي بالموازاة مع التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم الغربي وبروز نزعة الدفاع عن المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية ، وبدأ يتبلور المفهوم الحديث للمجتمع المدني من خلال ما كتبه هيغل في مؤلفه (مبادئ فلسفة الحق)، الصادر سنة 1812 م، حيث أشار فيه إلى أن المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة؛ وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات وتنتظم كلها داخل القانون المدني أما في الفكر الماركسي فإن مفهوم المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وعالج المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891 _ 1937) موضوع المجتمع المدني من منظور جديد فاعتبره ليس ساحة للتنافس الاقتصادي؛ وإنما ساحة للتنافس الإيديولوجي، منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسة والهيمنة الإيديولوجية، فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متناقضة، واحتدام الصراع الطبقي كان لابد للطبقة الرأسمالية السائدة من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن حماية مصالحها وتحقيق الاستقرار في المجتمع، يقول غرامشي: إن المجتمع المدني هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب والصحافة تختلف مهامها عن وظائف الدولة، ويفسر ذلك المفكر الألماني يورغن هابرماس بقوله إن وظائف المجتمع المدني في مفهوم غرامشي تعني الرأي العام غير الرسمي أي)187(الذي لا يخضع لسلطة الدولة .(

الخاصة بتركيبته المدني المجتمع لقيام الضرورية الشروط من أدنى حد بتوفر تميزت مرحلة كل إن الراهن، وانطلاقا من هذا الوقت في المعاصرة الرأسمالية المجتمعات في له المميزة التركيبة إلى فوصوله ضروريا ملائما،؛ بل مناخا خلالها من تشكل التي التاريخية الشروط من مجموعة يحدد من التباين فهناك الأقل على شرطين حضور من بد ولا .المعاصرة الرأسمالية المجتمعات في المدني بالمجتمع يسمى ما لبروز الاقتصاد الليبرالية، المواطنة، مثل ظواهر عن تمييزها ينبغي التي المدني المجتمع ظاهرة وجود على للدلالة)188(.لقيامه(المصاحبة الأخرى الظواهر من وغيرها الرأسمالي

1. قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي صيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.
2. التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الاقتصاد، أو تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الآخر، وقد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.

---

(186) المرجع نفسه، ص2 .

(187) خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، المرجع سبق ذكره ، ص 19

(188) العياشي عنصر ، المرجع سبق ذكره ، ص3 .

3. قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة(عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية.)
4. انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.
5. تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات ...) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، والتنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد(العائلة، الطائفة القبيلة) .
6. ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع .

الاجتماعي الوعي مستوى في الحادثة التغيرات عن تعبر التي الشروط هذه ووفق مجموعة واجتماعيا. تاريخيا تتحدد ميزات وهي واشتغاله، سيره وآليات المجتمع بنية على الطارئة والتحولات)189(

المطلب الثالث : أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه.

مكونات حول والمفكرين الكتاب بناء على التعريفات السابقة لمفهوم المجتمع المدني هناك اختلافات بين المجتمع مفهوم في ثابتة عناصر وجود في **الأول السبب** يكمن **سببين**: المدني، أرجعه البعض إلى المجتمع ، أما ...الدولة عن الاستقلال التطوعي، العمل المدني، المجتمع تنظيمات بين الأفقية العلاقات"المدني، منها)190(والاجتماعية. والاقتصادية السياسية الأوضاع وتغير للزمان وفقا المتحولة فيعود للعناصر **الثاني السبب** وعموما تتمثل أسسه في عدة عناصر رئيسية هي:

- الركن الأول يتمثل في فكرة الطوعية؛ أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة والمتوارثة تحت أي اعتبار[191] . بمعنى أن المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ، ولذلك فهو غير الجماعات القرابية " مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة ، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها ، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث . والمجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم . وينضم الأفراد إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو

---

(189) المرجع نفسه، ص3 .

(190) ضيف الله نيار، مفهوم المجتمع المدني : الاختلاف المفاهيمي والتأصيل النظري ، [http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59130]، (تم الاطلاع في 22.03.2014) .

(191) خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني ، المرجع سبق ذكره، ص 25

الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية [192]. وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار[193].

- ثانيا _ الركن التنظيمي / المؤسسي : المجتمع المدني يضم مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينظمون إليها بمحض إرادتهم [194].

أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم فهو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراد الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد . ولكن يبقى أن هناك " تنظيماً " ، وأن هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني " عن المجتمع المجتمع عن يختلف)، وبهذا[195]عموماً . فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام (مجمل تطال التي "المؤسسية" فكرة إلى الركن هذا يشير حيث الكلاسيكي، العام بمفهومه التقليدي)[196(.والثقافية والاجتماعية والاقتصادية السياسية الحياة تشمل والتي تقريبًا، الحياة الحضارية

- ثالثا _ الاستقلالية : فالمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشرة فهو يتميز بالاستقلالية [197].

- رابعا _ الأساس أو الركن القيمي /الأخلاقي : والذي تجسده مجموعة من القيم والمعايير مثل الحرية ، المساواة ، التطوع ، التسامح ، والقبول بالتعدد في الفكر والرؤى والمصالح؛ فضلا عن قيم التعاون والتكامل والمشاركة وحل الخلافات بالطرق السلمية [198]. وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني؛ تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض ، وبينها وبين الدولة ، بالوسائل السليمة المتحضرة أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي [199].

- خامسا _ يتعلق" بالغاية "و" الدور :"التي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي. في حين حدد" صمويل هنتغتون S.Huntington" أربع معايير يمكن استخدامها للتحكم، على مدى التطور الذي بلغته

---

[192] محمد زاهي المغيربي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا ، (القاهرة : مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1995)، ص 6

[193] محمود قرزيز و مريم يحياوي ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير ، [http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf]، تم تصفح الموقع في 13.08,2014 ، ص 2_ 3.

[194] خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني ، المرجع سبق ذكره، ص 25

[195] محمد زاهي المغيربي ، المرجع سبق ذكره، ص 6

[196] قرزيز محمود و يحياوي مريم ، المرجع سبق ذكره، ص 3.

[197] خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني ، المرجع سبق ذكره، ص 25

[198] المرجع نفسه ، ص 25

[199] محمد زاهي المغيربي ، المرجع سبق ذكره، ص 6

مؤسسة أو منظمة ما، وهي : القدرة على التكييف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس مقابل الانقسام.[200]

ويمكن شرح تلك النقاط أيضا، حسب تصور صاحبها :

1. القدرة على التكيف: وهي قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية وهي عدة أنواع.

1. التكيف الزمني : يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، لأن ذلك يزيد من قيمتها.
2. التكيف الجيلي: هو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها.
3. التكيف الوظيفي: يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، وبهذا لا تكون مجرد آلة لتحقيق أغراض معينة.

2. الاستقلال: بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها.

3. التعقد: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة؛ أي تعدد هيئاتها التنظيمية.

4. التجانس :يعني عدم وجود أي صراعات داخل المؤسسة تؤثر سلبا في أنشطتها[201]

آلية خلال من المجتمع على والسيطرة السلطة لاستكمال وسيلة هو البعض نظر وجهة من المدني المجتمع توسيع نطاق خلاله من يمكن ساحة للصراع هو الآخر البعض نظر وجهة الثقافية، ومن الأيديولوجية الهيمنة المجتمع المدني، مؤسسات بها تقوم ومتعددة أساسية وظائف الإطار هذا في تبلورت وقد المجتمع، في التأثير أهميته مدى ما يفسر وهذا المدني؛ للمجتمع التنموي الدور عن بالحديث مرتبط الوظائف هذه عن فالحديث : التنمية السياسية تحقيق إلى سعيها في خاصة بصفة النامية للمجتمعات عامة، وبالنسبة بصفة

1. وظيفة تجميع المصالح : حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية [202]
2. تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية. وقد حدد دياموند L.Diamond الطرق التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية ، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية لما يمتلكه من قدرة على الضغط، فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع[203].

---

[200] تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،(عمان : دار مجدلاوي، 2004)، ص110 .

[201] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص32 _ 33.

[202] عبد الغفار شكر،" أثر السلطوية على المجتمع المدني " ،[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817]، تم تصفح الموقف يوم03_08_2014 .

[203] محمد زاهي المغيربي ، المرجع سبق ذكره ، ص 8.

ويشترط على الدولة توفير المناخ الديمقراطي من أجل نمو أحسن لتنظيمات المجتمع المدني بالإضافة إلى توفير الحريات، الدعم المادي، المعنوي و القانوني لها . واعتباره كشريك فاعل على الساحة الاجتماعية و السياسية ، بالإضافة إلى كل هذا على الدولة أن تقوم بمساعدته على تجاوز تشتته و تناقضاته.

المبحث الثاني: المجتمع المدني كشريك في تفعيل الجماعات المحلية لإنجاح عملية التنمية المحلية

المطلب الأول : المجتمع المدني وآليات تفعيله على مستوى المحليات

مع اتساع دور المجتمع المدني وتزايد أهميته في المجتمعات الديمقراطية فقد أصبح يحظى باهتمام الكثير الحديثة قدموا مقارباتهم السياسية التنمية مجال في من الفكريين والباحثين المعاصرين، ولذاك نجد أن الباحثين الاجتماعية والشراكة المجتمعي الإسهام ومسألة السياسي، الاستقرار ودرجة المؤسسات بناء بين يربط بشكل كمنظومة الحكامة إقامة بين علاقة وثمة وديمقراطية، سياسية ثقافة وإرساء الإطارات وتكوين النخب بناء في والحركي الفاعل الحيوي المدني المجتمع في المتمثل الحكامة هذه دعائم وأحد وتنظيمية، تشريعية قانونية.[204]

وهذا راجع لبروز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دوره في ترقية ثقافة المواطنة السياسية أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب بل يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة مجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية والديمقراطية التعددية والمشاركاتية.[205]

هنا من التطوعية، وتقوية لتأسيس قوية معايير تتضمن أن ينبغي الذاتية القدرات لبناء إستراتيجية أي وإن للضغط المواطنين بين أكثر الثقة وخلق القواعد، تحديد و الشبكات توليد على التطوعية التقاليد أهمية تبرز التنمية أصبحت وهكذا ، أدنى من الديمقراطية وفرض أنفسهم حماية أجل ومن التغيير أجل من حكومتهم على حيث المشاركة آليات دعم الضروري من حيث أصبح واجتماعية، اقتصادية هيكلية تحولات إحداث إلى تهدف التنمية نقول إن وبهذا المحلي. المجتمع تنمية إلى الوصول بغية أهمية العناصر أكثر من الأخيرة هذه تعتبر والتنمية الحوار خلال من جماعية قرارات اتخاذ في العلاقة ذات الهيئات جميع بمشاركة يقر ميثاق عن عبارة توفير فاعل بشكل تحقيقها يتطلب ،)أسفل من تنمية(السكانية التجمعات مستوى المحلي؛ أي المستوى في تبدأ من عام بشكل والسكان والأهلية والشعبية الرسمية الهيئات تمكن التي اللامركزية أشكال من مناسب شكل والمجالس المحلية للحكومات التعاظم الدور نتيجة وهذا خططها، ومتابعة وتنفيذ إعداد خطوات في المشاركة البلدية.[206]

فهناك علاقة تفاعلية جدلية بين الديمقراطية المحلية والمجتمع المدني مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فعال الجماعة مصلحة تمثيل في يكمن المدني المجتمع لمنظمات الأساسي العمل) وعلى هذا الأساس إن[207]ونشيط.

---

[204] المجتمع السياسي ، والتغيير السلطة أيديولوجيا بين:الجزائري المدني) بوحنية قوي ، تم الاطلاع يوم 18_07_2017، ص4 .http://studies.aljazeera.net/issues/2014/03/201431091032346288.htm[

[205] عبد الكريم هشام ، "دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي" ، مجلة المفكر ، العدد السابع ، ص 330 .

[206] عبد القادر حسين، المرجع سبق ذكره ، ص 199 .

[207] عبد الكريم هشام ، المرجع سبق ذكره ، ص 327 .

صنع عملية في السياسية المشاركة وقواعد آليات يضمن الذي الديمقراطي الإطار خارج يتم لن ونفعها، وهذا الممارسة سياق في المدني المجتمع منظمات دور تعزيز إن حيث قراراتها، واتخاذ للدولة، العامة السياسات المشاركة، قيم نشر على المنظمات هذه تعمل بحيث السياسية، المشاركة على عالية بدرجة يعتمد الديمقراطية للقوى السياسية السلمي التنافس وإمكانية السياسي، الارتباط قيم وتدعم السياسي، للتغير محفز كمصدر وتعمل الأفراد بين المتبادلة والثقة.

ثم كسلوك الديمقراطية ثقافة وترسيخ إيجاد من لابد فعالا، و مساهما المدني المجتمع يصبح حتى بمعنى إنه صانعي و فاعلين من المجتمع أطراف جميع تلتزم بها مدنية ثقافة لنشر خطط وضع خلال من ذلك كنظام، و الآخر، الرأي الحوار، التسامح، احترام قيم بانتشار يسمح الديمقراطية ثقافة وجود مواطنين، لأن و القرار تحفيزية بيئية قدرات على ترتكز المجتمع المدني منظمات فعالية فإن وعليه سلمية، بطرق الخلافات وحل العامة السياسات صنع في الفعلية المشاركة لتحقيق معنوية أو مادية سواء.[208]

ولتفعيل الانسجام والتفاهم بن الوحدات المحلية والمجتمع المدني لابد من وضع خطة عمل والتي تعتمد وتركز على :[209]

- ✓ تحديد الانشغالات والأطراف المتمثلين في ممثلي الجمعيات .
- ✓ ترتيب الانشغالات والمشكلات حسب: الكثافة، الأولوية، الأهمية، الآثار والوسائل.
- ✓ الحضور لمداولات المجالس المنتخبة المتعلقة بأخذ القرارات التي لها علاقة مع الانشغالات والمشاكل المطروحة .
- ✓ ضمان متابعة الرزنامة والبرامج المسطرة .
- ✓ رفع المشكلات والانشغالات للجهات العليا إذا لم توجد حلولا لها على المستوى المحلي وكذا عن طريق الجمعيات أو ممثلي المنتخبين .

عند تحقيق هذا البرامج التي يجب أن توضع بمشاركة مجموعة من الفاعلين في تحديد انشغالاتهم، وبالتالي اقتراح حلول وتقديم آراء باعتبارهم الأدرى بمحيطهم وهذا على أساس التشخيص والذي يترجم في وثيقة يحدد جدول سياسة التنمية بالنسبة للحماية المحلية ووسيلة تحريك وتفعيل فاعليها .[210]

تحقيق بمبدأ مطالبته في يتجسد المجال التنموي في المدني المجتمع منظمات دور فإن هذا إلي إضافة والتأثير السلطة عمل على الرقابة كذلك بها، المعمول البرامج وتنفيذ تطبيق مصداقية ومدى مساءلة الحكومة، رأي وإيجاد والبث بالنشر وهذا السلطة، عمل في الإيجابية غير القرارات تغيير على الضغط خلال عليها من لها. يتصدى عام ضاغط[211]

---

[208] أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره ، ص 65.

[209] شريفة ولد أعمر، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية وعلاقته بالادارة المحلية ، (مذكرة نهاية الدراسة في المدرسة الوطنية للادارة) ، تربص في داشرة بريان ولاية غرداية من 4 فيفري الى 4 افريل 2006 ، 2005 _ 2006 ، ص 20.

[210] المرجع نفسه، ص 20.

[211] عبد القادر حسين، المرجع سبق ذكره، ص 200 .

و السياسة المحلية صنع في مشاركتها تفعيل و المدني المجتمع منظمات دور تفعيل أجل ومن وعليه، في عملية بانخراطها إطار تنظيمي يسمح وضع يجب ، المنتخبة المجالس مع بالشراكة المحلية التنمية إدارة الأقل على إلزامية بصفة المحلية التنمية في المشاركة

الأمر يتوقف ولا أو معينين، منتخبين كانوا سواء البشري في الإطار البلديات منه تعاني الذي العجز لتغطية المدني المجتمع وتحمل فعالة، بصفة القرار اتخاذ في المشاركة يتعداها إلى بل الاستشارة تقديم حد عند المواطنين تدخل هيكلة أي فيها؛ العمل فقط المواطنين، وليس طرف المشاريع من إقامة مجال في للمسؤولية المحلية .(التنمية في)[212]

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في الحكم المحلي التشاركي.

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تكون علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة؛ بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي، كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.( )[213]

وكما هو مستقر عليه في أدبيات السياسة المقارنة أن أي سياسة تنموية هي مخرج نهائي لعملية ضغوط وضغوط متبادلة، هذا وقد برزت في الآونة الأخيرة فكرة التشاركية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه التشاركية التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة المحلية بأي التزامات. فنجاح العملية التشاركية يتطلب أمورا عديدة، منها إقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات. كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار، ومن ناحية ثانية فإن الشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع، هذا وقد يأخذ الإطار شكل اتفاق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أو استراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان أو أي شكل أخر. وفي هذا الاتفاق فضلا عن تحديد أسس التعاون تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن الالتزام باحترام استقلالها وحقها في ممارسة أية أدوار دفاعية يبتغيها، وحقها في توجيه الانتقادات إلى الحكومة بل ورفضها التعاون معها. فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات للتعاون.( )[214]

فالحكم التشاركي ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات والسوق، فهو يشمل أيضا المجتمع المدني الذي يعتبر عنصرا اجتماعيا حاملا للمصلحة العامة، وبالتالي فإن مفهوم الشأن العام ليس محصورا بالدولة

---

(212) محمد الطاهر غزيز ، المرجع سبق ذكره ، 48 .

(213) هويدا عدلي ، المرجع سبق ذكره ، ص 3.

(214) المرجع نفسه ، ص 11.

وبأطرها، إذ أن القضايا المتعلقة بالشأن العام لا تصبح شعبية ما لم تتبناها وتدافع عنها المجموعات المعنية فتساهم في بناء الرأي العام وإحاطتها بشكل من أشكال الإجماع قبل أن تصبح نافذة .[215]

وإن قدرة تنظيمات المجتمع المدني في التأثير على عملية صنع السياسة المحلية يتطلب أموراً عديدة؛ **أولها** متعلق بالجماعات المحلية، و**الثاني** متعلق بالمنظمات غير الحكومية، و**الثالث** متعلق بالعلاقة بين الطرفين.

ففيما يتعلق بنجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة المحلية التي تضعها **الجماعات المحلية** هو مرتبط بالإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب والضغوط القادمة من المجتمع ومؤسساته.

تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير على عملية صنع السياسة، و**أول** هذه تنمية روح العمل –المحددات ما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومؤسسية (بناء الهياكل التنظيمية التخطيط الاستراتيجي) أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات، هذه المهارات –الجماعي- مهارات الاتصال المرتبطة بالجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية.

أما المجموعة **الثانية** من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين المنظمات الحكومية بعضها ببعض، وأيضاً مع كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي[216].

وأخيراً مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية، وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهذا الأمر ليس هينا، إذ يحتاج إلى مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية، وجدير بالإشارة أن مصدر شرعية أي منظمة غير حكومية هو استنادها لقاعدة شعبية[217] في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، وهذا لن يتم خارج الإطار الديمقراطي الذي يضمن آليات وقواعد المشاركة التسيير على الحارسة)، وتكون الوسيلة[218]السياسية في عملية صنع السياسيات العامة المحلية واتخاذ قراراتها(للتغير السياسي، وعاملا محفزا يعد المجتمع المدني للدولة، حيث والاجتماعية الاقتصادية للموارد الفعال الانسجام لتحقيق مباشر .(الاجتماعي[219]

إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية بل أكثر من ذلك بحيث أصبح كشريك ثالث في النظام الديمقراطي المشاركاتي إلى جانب القطاع الخاص والجماعات المحلية[220].

وتتعلق المجموعة **الثالثة** من المحددات بطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وهي في الواقع قضية مرتبطة بكل المحددات السابقة. وعلى أية حال هناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه **العلاقة تعاونية** وتستند للاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة

---

(215) عبد الكريم هشام ، المرجع سبق ذكره ، ص 329 .

(216) هويدا عدلي ، المرجع سبق ذكره ، ص 12.

(217) المرجع نفسه، ص 12.

(218) خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 72 .

(219) أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره ، ص 66.

(220) خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره، ص 70 .

ناجحة وفعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسة. وعلى النقيض يأتي السيناريو الثاني إذ يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية **الصراع ويحكمها الخصومة**، فأي مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح. وعلى أية حال من الصعب في الواقع المعاش افتراض وجود أي من العلاقتين بشكل مطلق، فالمجتمع المدني مجتمع غير متجانس في الرؤى والمصالح وبالتالي تظهر على علاقته مع الجماعات المحلية[221].

من هنا تعتبر منظمات المجتمع المدني أساسية في العملية التشاركية لأنها تكمل دور الحكومة في تحقيق التنمية، فقد تلعب هذه المنظمات دورا بديلا عن الحكومة في نواحي مختلفة سياسية ، اجتماعية رعائية ، اقتصادية وبيئية، وأحيانا يمتد هذا الدور ليشمل الجانب الحقوقي والقانوني دفاعا عن حقوق الإنسان وحرية الفرد وإحلالا للعدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطن ومنها الخدمات الصحية التي قد تنشغل الحكومة المحلية عن تأمينها، كما تعتبر أيضا شريكا للحكومة المحلية بما يقتضيه ذلك من تشاور في تحديد الأهداف والاحتياجات والأولويات الإنمائية والمجتمعية والعمل، وعن الجهات التشريعية والتنفيذية بما يهيئ البيئة اللازمة للتأثير على السياسات العامة والمشاركة في تنفيذ البرامج المختلفة ومتابعتها (وهذا من خلال الضغط على تغيير القرارات[222]وتقييمها .([223] غير الإيجابية في عمل السلطة وهذا بالنشر والبث وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها .(

المطلب الثالث: أهمية المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية

في ظل التغير في وظائف الدولة الاجتماعية تحت تأثير المستجدات المحلية والعالمية، تغير دور الدولة من الإشراف المباشر إلى دور الشريك في عملية التنمية، حيث حضيت التنمية المحلية بمزيد من الاهتمام سواء من قبل القائمين على التنمية الشاملة للمجتمع ، أو من قبل القيادات المحلية، حيث بات من الضروري البحث عن أرضية اتفاق جديدة تقوم على مبادئ و آليات عمل مشتركة ومتكاملة، عوض علاقة التوتر والتنافر التي ( )، كما استقطبت اهتمام الدارسين في علم الاقتصاد و [224]أثرت بشكل سلبي على مسيرة التنمية في الماضي الاجتماع و السياسة، وعدت جزءا من التنمية الشاملة، تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، كما أصبحت التشاركية وفي سياق هذه آلية أساسية من الآليات المستحدثة في رسم استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي وتنفيذها. النظرة الجديدة للتنمية الشاملة عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص، برز مفهوم جديد، هو مفهوم " إطار الحياة" الذي يتعدى النظرة التقليدية للتنمية التي تعتمد على مؤشرات تقنية بحتة، إلى نظرة أكثر شمولية واقعية تقوم على المقاربة التشاركية، حيث لم تعد التنمية من مسؤولية الدولة وأجهزتها المحلية، بل أصبحت تعني مسؤولية المجتمع بأسره، تقودها الحكومة المحلية، وبمشاركة حقيقية وفعالة من مؤسسات المجتمع ( ).[225]المدني، التي أصبحت ضرورة ملحة، وشرطا لازما لتحقيق أهداف التنمية

---

[221] هويدا عدلي ، المرجع سبق ذكره ، ص 12.

[222] حليمة بومزبر ، المرجع سبق ذكره ، ص 73.

[223] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره، ص 73 .

[224] بلقاسم نويصر ، "التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر"، متحصل عليه من المجلة الالكترونية للعلوم الاجتماعية ، العدد (جوان 2011) ، [http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=532]، تم الاطلاع يوم 15_08_2014 .

[225] بلقاسم نويصر ، المرجع نفسه.

يمكن للتجمعات المدنية أن تدفع المواطن إلى المشاركة الحرة والواعية في تحديد ورسم العديد من البدائل والاختبارات التنموية على المستوى المحلي، ويعد إشراك الجمعيات أداة فعالة في مراقبة المنهجية والطريقة التي يتم بواسطتها إدارة شؤون والمشاريع المحلية، كما يمكن لهذه الجمعيات أن تضطلع بدور تضامني لا يستهان به من خلال تنظيمه ودعمه. فمثلا في المجتمع الجزائري، وعلى فترات التاريخ، ظل يتميز بخاصية هذا العمل التضامني، وما فكرة وآلية "التويزة" التي ميزت شبكة العلاقات الاجتماعية في العديد من مناطق الجزائر إلى وقت قريب إلا تعبيرا حقيقيا عن هذا التضامن، وعليه يمكن للجمعيات أن تقوم بإحياء وترقية الكثير من الأشكال التنظيمية التقليدية لخدمة أهداف التنمية المحلية في الوقت الراهن بحكم الأهمية التي يحظى بها المستوى التضامني و التشاركي حاليا كأساس لتوطيد العمل الجمعوي في التنمية المحلية، باعتبار أنها تساعد في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها، وتساعد في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها، وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها،ومن الفوائد الإضافية التي تحققها وتقدمها كذالك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكينها من تقييم وإعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبوهم في طرح همومهم وقضاياهم ([226]).

في ضمن العملية التنموية تتمثل الأدوار من مجموعة المدني المجتمع لمنظمات وهو ما يمكن أن يؤسس أنها: ([227])

- تعتبر الوجه السياسي للمجتمع المدني، حقوق بحماية المواطنين، وتسهيل اتصالهم بالحياة العامة.
- تشكل قناة فعالة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية، والاجتماعية في وتنظيمهم جماعات في قوية تستطيع
- تساعد على هذا العامة، للموارد مداخل إيجاد على الفقراء ومساعدة العامة، السياسات في التأثير مراقبة فضلا
- تساعد بمأسسة الجماعي الفعل أمام العقبات تبديد على المدنية الشبكات والشفافية المساءلة عمليات في ودورها والفساد، التعسفات الاجتماعي، ومحاربة التفاعل
- توفير والخدمات الفرص والاقتصادية السياسية التعاملات وتسهيل الثقة، وتشجيع ، الانتهازية البيئة بالقيام بمراقبة وذلك معيشتهم، مستويات وتحسين قدراتهم وتنمية للمواطنين،
- تدفق على المساعدة الأعمال برجال الاتصال على والمساعدة البشرية، الموارد وتنمية المعلومات.

الديمقراطية أسس ترتبط إذ والمواطنة، التشاركية الديمقراطية تجسيد في كبير دور كما أن للمجتمع المدني في كبير دور المدني وللمجتمع الإدارة، عمل وشفافية المواطنة بعيار التسيير في الجماعية المحلية والمشاركة ديمقراطية فلا ديمقراطية، دون تنمية لا أنه المسلمات من كان وإن لها، التحتية البنية يشكل ، باعتباره إرسائها كما أنها ليست على الدوام الفعلية ([228]). الديمقراطية لتحقيق أساسية قاطرة يعتبر وبذلك مدني، بدون مجتمع أكثر عناصر التنمية فاعلية، ولهذا السبب حين تعترف الدول بالحقوق الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني وتحميها فإنها لابد وأن تتكفل أيضا التقيد بسيادة القانون، وبالقيم التي تعكس أعراف المجتمع ويمكن لكل الرأي وإبداء التعبير حق ضمان في وزن ذات المحلية منها أن تكون وخصوصا الديمقراطية، للمؤسسات فهي تحتاج ([229]). الآراء توافق إلى للتوصل وعادلة شفافة فرد في المجتمع علاوة على ضمانها توفير سبل

([226]) كلثوم وهابي ، التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح "الجمعيات نموذجا" ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة المنظمات)، جامعة احمد بوقرة بومرداس ، 2010 2011 ، ص 37 _39 .

([227]) خديجة بوريب ، المرجع سبق ذكره ، ص 35 .

([228]) عبد القادر حسين، المرجع سبق ذكره، ص 199 .

([229]) جيمس غوستاف سبيث ، المرجع سبق ذكره ، ص 14.

إلى قدرات كافية لكي تحقق إمكانياتها الكاملة، كما أنها تحتاج إلى بيئة الخاصة التجارية المنشآت مثل مثلها لإشراك وسبل الدعم، لتيسير وحوافز الجمعيات، إنشاء في تمكينية تشمل إطارا تشريعيا وتنظيميا يضمن الحق منظمات
وتنفيذها العامة السياسات صنع المجتمع المدني في.[230]
فهو يساعد في تفعيل الحكومة المحلية بالمشاركة في الشأن العام المحلي وترسيخ الجانب القيمي في الممارسة الديمقراطية، وتعميق المساءلة ودعم الدولة في القيام بمهامها بضمان الاحتكاك بين السلطة والفئات الاجتماعية، فضلا عن دعم المساواة والعدالة دون إغفال دور المجتمع المدني في خلق وزرع قيم المواطنة (لذلك تجاوزت منظمات المجتمع المدني بهذا المعنى الدور الوعائي[231] والتنمية والمشاركة السياسية .(الخدماتي إلى الدور التنموي؛ بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات والدفاع عن الحقوق وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير مما يعطيها الشرعية ويصنع تطويرها في إطار تطوير البنى الاجتماعية للمجتمع .([232]
غير أن ما يقف أمام نشاط المجتمع المدني في دوره في تفعيل التنمية المحلية تلك المشاكل التي من بينها : ([233]

- ✓ غياب التمويل المادي و اللوجستي الكافي للقيام بنشاطات فعالة .
- ✓ التبعية للأجهزة الحكومية في اتجاهات النشاط والقرارات المتخذة .
- ✓ غياب البيئة القيمية والثقافية اللازمة؛ أي تفاعل الأفراد والجماعات

يرتبط مفهوم تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال وبمعنى أشمل تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الإطار المدني المجتمع). لذلك يعد[234] الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتجيات تنمية المجتمع المحلي (و الأفراد بين يربط و يمتد الذي العام
، و الأنشطة مختلف في جماعيا أو فرديا سواءا بمشاركة الأفراد تسمح اتصال قنوات يشكل الدولة، فهو على التنمية لتحقيق شفافية بكل الموارد تسيير العامة، و السياسات في للتأثير قوة ذات جماعات في تنظيمهم حق و الفكرية، التطلعات عن والجماعات كحرية التعبير الأفراد حرية يعبر عن أنه الأصعدة، كما جميع

---

(230) المرجع نفسه ، ص 14.

(231) بلال خروفي، المرجع سبق ذكره ، ص 42 .

(232) خيرة بن عبد العزيز، المرجع سبق ذكره ، ص 73 .

(233) بلال خروفي ، المرجع سبق ذكره، ص 42 .

(234) الأمين العوض حاج احمد وآخران ، الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، [http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/09/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf]، تاريخ الاطلاع يوم 21_07_2014 ،ص 10.

يؤمن فهو ، لذلك المجتمع تنمية المساهمة في و المبادرة وحرية ، عليها الحصول و العامة للموارد الدخول على يساعد باختيارهم الخاص، مما الناس فيها يعمل الربحي غير الإنساني للعمل منظمة و مساعدة بيئة الجهود لأفضل تعبئتها خلال الحكومة، من و الفرد بين علاقاتها خلال من للحكم ترشيد أكثر إدارة تحقيق :التالية الآليات وفق استخدامها يمكن التي و الجماعية و الفردية

- ✓ -التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود جماعات من المواطنين و حملها على المشاركة في الشأن العام؛
- ✓ -مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة،على أداء أفضل للخدمات العامة و تحقيق رضى المواطنين.
- ✓ -تعميق المساءلة و الشفافية عبر نشر المعلومات و السماح بتداولها على نطاق واسع.
- ✓ -العمل على تحقيق العدالة و المساواة أمام القانون و حماية المواطنين من تعسف السلطة.
- ✓ -تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار و قبول الآخر و مساءلة القيادات [235].

المبحث الثالث: تقييم الدور التنموي للمجتمع المدني وتشاركه مع القطاع الخاص ضمن النطاق المحلي

المطلب الأول: العلاقة التشاركية بين المجتمع المدني و القطاع المحلي ضمن النطاق الخاص

المستوى الخاص على القطاع و المدني المجتمع بين نجد أن الدولة في مجال العلاقة التشاركية القادمة الضغوط بفعل واجتماعياً، اقتصادياً تشغله كانت الذي الدور من كبير جزء عن تخلت الاقتصادي قد النامية، للدول السياسية الأنظمة غالبية على أثرت التي الاقتصادية للأزمة نتيجة الدولية المالية المؤسسات من أفسح وبالتالي الاجتماعية، الرفاهية وبرامج الاجتماعية الخدمات على العام الإنفاق خفض إلى أدى ما وهو المدني(المجتمع وهو الاجتماعية؛ الخدمة مسؤولية من جزءا يتحمل كي آخر شريك أمام المجال .)[236]

هذه العملية هي نابعة من الرشادة السياسية التي أعطت أدوارا جديدة لمنظمات المجتمع المدني وفق منطق التشبيك والذي يعد آلية للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، كما يمكن اعتباره بمثابة دعم لهذه المنظمات لتكون قادرة على مقابلة احتياجاتها وذلك لتطوير قطاع قوي يمكن من خلاله تحقيق التنمية المتواصلة للمجتمع المحلي؛ فمن خلاله تستطيع المنظمات غير الحكومية مقابلة احتياجاتها على المستوى المحلي، وبالتالي تسهم في تطوير قطاع يساهم في تنمية المجتمع من خلال العلاقات والاتصالات غير الرسمية التي تتم بين المنظمات سواء كانت محلية أو إقليمية .([237])

---

[235] زهير عبد الكريم الكايد ،المرجع سبق ذكره، ص 48 .

[236] نصر الدين لبال ، دور الحوكمة المحلية في ارساء المدن المستدامة ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجاستير في العلوم السياسية)، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_ ، 2011_2012 ، 39 .

[237] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 74 .

مع يتناسب وهذا السوق، و الإدارة في كشريك كبيرا دورا يلعب أن يستطيع الخاص القطاع فإن وعليه دعم في المدني المجتمع منظمات مع يسهم أن يستطيع كاهله، فهو على تقع التي الاجتماعية المسؤولية المجتمع و الدولة مع بالشراكة التنمية عمليات في اللازمة المعرفة و المال و الخبرة توفير وفي نشاطاتها، وإصدار المعلومات نشر على لقدرته وهذا القطاعات من الكثير في الشفافية يؤمن أن يستطيع المدني، كما المعلومات .(على الحصول وتسهيل الدورية الإحصائيات[238])

وفي هذا السياق يتمثل الاستعمال المثير للمجتمع المدني في وصف العلاقة والبنى الاجتماعية التي تقع بين الدولة ومؤسساتها المحلية والسوق، فالمجتمع المدني يرسم حدود ميدان متميز جدا عن الهيئة السياسية وسلطة الجماعات المحلية من جهة، ومتميز عن الجري الدائب وراء المصلحة الذاتية واملاءات السوق من جهة أخرى ... بمعنى أن الاتحادات الطوعية والحركات الاجتماعية هي التي تكافح دائما من أجل حفظ قدر من الاستقلال عن الشؤون العامة للسياسة والاهتمامات الخاصة للاقتصاد .([239])

و أشكال بتوفير الحكومة قيام خلال من القطاعين هذين بين التضافرية العلاقة من النوع هذا تحقيق ويمكن هذا في نجاحها ثبت التي الآليات أهم المشتركة، ومن المشروعات و اللجان و المجالس في آليات المشاركة المدني، القطاع الحكومة المحلية، المجتمع من كل على تشتمل التي و الثلاثية بالترتيبات تلك المتعلقة الصدد سياسات و برامج وضع في المشاركة مشتركة، أو لجان و اجتماعات في مشروعات مشتركة، أو الخاص، في بين المشاركة لتشجيع اللازمة الحوافز الحكومة المحلية تقديم الأخرى الوسائل الفعالة من مشتركة. كذلك الخاص(القطاع و المدني المجتمع .[240])

المطلب الثاني: تقييم الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي

إن تقييم دور وكيفية مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية يبقى مرهونا بمسألتين، الأولى هي تقييم طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والجماعات المحلية والثاني يتعلق بالمجتمع المدني نفسه.

فمن خلال **المسألة الأولى**، إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في صنع السياسة المحلية، ففي حين تواجدت علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني في صياغة السياسات المحلية وتنفيذها في (حالة الاعتماد المتبادل)، فإنه غالباً ما ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمشين، أو ما يطلق عليه ملأ الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صنع التنمية المحلية من حيث يكون وراء – وهذا وضع كثير من دول العالم الثالث –صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب إفساح بعض المجال للمجتمع المدني وبعث فاعليته الأزمة الاقتصادية ذاتها التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله.([241])

التالية الحالات في وذات كفاءة إلا فعالة المدني المجتمع مؤسسات تكون أن يمكن ولا:

---

(238) أسيا بلخير ، المرجع سبق ذكره ، ص 64.

(239) جون اهرنبرغ ، المرجع سبق ذكره، ص 441.

(240) أسيا بلخير، المرجع سبق ذكره ، ص 228.

(241) هويدا عدلي ، المرجع سبق ذكره ، ص 2 .

حيز أخرجتها إلى التي هي السائدة الأوضاع و القناعات و الظروف أن بمعنى ، المجتمع رحم من انبثقت إذا -
الوجود.
التنمية عملية أن السياسية، وأدركت و الاقتصادية و الإنسانية المجتمع اهتمامات تستوعب أن استطاعت إذا -
تشاركية. و مجتمعية
جميع المستويات. على القرار صياغة في الاشتراك الاعتبار بعين تأخذ سياسات و خطط وضعت إذا -
الحكومة .(مع بتناسق و بشفافية عملت و الشرائح جميع اهتماماتها لامست إذا -[242]

بمعنى إن نجاح المجتمع المدني في التأثير إيجابيا على عملية التنمية المحلية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، فإذا كانت ثمة إرادة سياسية جادة للتعاطي معه ايجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المحلية، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة، ُإذا حصل العكس تحولت المنظمات غير الحكومية إلى مجرد أوصال وتراخيص في الحقائب، أو وسائل للارتزاق الشخصي. (243)

فإذا كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني فعالة فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة هذا الأخير في عملية التنمية المحلية.

أما فيما يخص المسألة الثانية فإنه من جهة تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية، كبناء الهياكل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه، فاعلية مهاراتهم الاتصالية، وقدرتهم على التخطيط الإستراتيجي أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات.

ومن جهة ثانية ترتبط هذه المحددات بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا ووطنيا. يضاف إلى ذلك قدرة المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهو ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية.

---

[242] قوي (نحو بوحنية ، الجزائر : البشرية الكفاءات و المعرفة اقتصاد في الاندماج ، ص 14.2004 مارس 10جامعة ورقلة
[243] جمال محمد عمر، المجتمع المدني كشريك جديد في التنمية المستدامة، [http://zawaya.magharebia.com/old_zawaya/ar/zawaya/opinion/335.html]، تم تصفح الموقع يوم10_07_2014.

على أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة التنموية بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين؟ أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

خلاصات واستنتاجات الفصل الثالث:

تعتبر محددات العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني إحدى القضايا الخلافية الكامنة والتي تستلزم حدودا فاصلة و حلا بعدها مشكلة راهنة ومعترضة في أي تطور أو ازدهار لمجتمع ما ، وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر المتمايزة أن يلمس انقساما بين فريقين الأول يرى أن الحل الأمثل لابد أن ينبع من الجماعات المحلية باعتبارها المسؤول الأول والأخير؛ ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وإنما أيضا تنفيذها . أما الفريق الثاني فيرى أملا في حفز طاقات كامنة كبيرة في المجتمع يمكنها أن تضطلع بدور فعال في حل تلك المشكلات بل ويرى أفاقا رحبة لتلك المبادرات الاجتماعية .

يعلق الفريق الأول كل أماله ومشروعاته على الدولة، أما الفريق الثاني فيبدو أكثر واقعية مع تسليمه يذخر به المجتمع من إمكانات وطاقات يمكن بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة؛ بل هو يراهن على ما الاعتماد عليها؛ بل يرى في تلك الحركة المجتمعية زخما يمكن أن يشد الدولة ويسهم في تغييرها .

لكن في إطار المقاربة التشاركية يمكن الحديث عن إشراك حقيقي للمواطن المحلي المجتمعات المدنية التي يكون تمثيله فيها مباشرا في اتخاذ القرارات فبواسطتها تشخص الاحتياجات الأساسية في التنمية المحلية كونه المعبر عن الإرادة الشعبية وأكثر التصاقا بالمواطن المحلي وبهمومه؛ متجاوزا بذلك العوائق التي يمكن أن تنتج عن تصادم مقترحات الجماعات المحلية مع تطلعات السكان كأسلوب من أساليب الحكم المحلي يقوم على الرأي العام المحلي[244].

---

[244] خيرة بن عبد العزيز ، المرجع سبق ذكره ، ص 78 .

ملخص:

لقد خلصت الدراسة إلى أن العملية التشاركية هي دعامة ومدخل أساسي للوصول إلى حالة التنمية المحلية ، تتأسس على إلزامية إزالة الحدود بين القوى المؤثثة للمجال المحلي والمسؤولة عن واقع حاله، والتي تتمثل في:

الجماعات المحلية: الصانع الأول للقرار التنموي على مستوى المحليات باعتبارها الفاعل الرئيسي في قيادة قاطرة التنمية التي تمكن أفراد المجتمع المحلي من الاستفادة من مخرجات العملية.

القطاع الخاص: المسؤول الأول عن فعل النمو بمؤشراته الاقتصادية.

المجتمع المدني: الممثل في الجمعيات والنقابات التي تعتبر كميدان مؤسسي للممارسة، الاستخلاف، المشاركة، والتشارك وفق إستراتيجية اجتماعية واضحة الأهداف.

فالمقاربة التشاركية إذن، هي دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع التنموي؛ من التشخيص والبرمجة إلى التنفيذ والتقييم ثم المحاسبة في إطار صيرورة تمتاز بالشفافية والعقلانية ، ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة ، وفي الوقت ذاته تكون مهمة العملية التشاركية هو المشاركة في الحكم المحلي كشركاء متساوين من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتجيات تنمية المجتمع المحلي .

Summary:

The participatory approach is a pillar and an essential way to access the status of local development; it is based on a mandatory removal of borders between the forces that contribute to the rearrangement of local units of the field and the responsible for the reality of its situation, which is represented in:

1- **Local Groups**: the first maker of the developmental decision on the level of localities as the main actor in the leadership of locomotive development, which enables members of the community to benefit from the outputs of the process
2- **The Private Sector**: Primarily responsible for the act of growth with its economic indicators
3- **Civil Society**: Representative of the Associations and the syndicates which is considered as an arena to practice succession, participation and sharing in accordance with a social and obvious strategy.

So participatory approach is an explicit call to overcome imbalance that is resulting from the unilateral decision-making without taking into account scientific logic which is based on the elements of participation in various stages of preparing the developmental project from diagnostics and programming to implementation and evaluation then accounting within the framework of continuity, which is characterized by transparency and rationality, this requires empowering local governments to deal with authority and resources and to build its capacities in order to become able to work as participatory institutions that are fast to respond and responsible for the concerns and the needs of all citizens , at the same time the mission of the participatory process is Participation in Local Governance via Local development process as equal partners via work patterns for the empowerment and social action that are used as a part of local community development strategies.

الخاتمة :

فكرة تقوم الحكامة المحلية من كل ما سبق يمكننا الإجابة على الإشكالية المطوحة انه ضمن إطار و الدولة بمؤسسات المحصور التقليدي الإطار تتجاوز أصبحت العامة، حيث الشؤون تسيير التشاركية في في تجاهلها يمكن لا أساسية كفواعل الخاص المدني، والقطاع المجتمع منظمات إليها العام، لتنظم القطاع والكفاءة. ولما كان كل فاعل من فواعل الحكم (الجماعات الفعالية يحقق السياسات المحلية بما رسم عمليات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني) لها نقاط قوتها وضعفها فإن تحقيق الحكم المحلي يتطلب تفاعلا أكبر بين الدوائر الثلاث لتحديد التوازن السليم فيما بينها من أجل التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان؛ ونظرا لاستمرارية التغيير ينبغي أن تملك الدوائر الثلاث قدرة ذاتية على التفاعل والتكيف بصورة مستمرة بما يسمح بتحقيق استقرار التنمية المحلية، ومن ثم فقد خلص البحث إلى أن ما يحكم استراتيجية التنمية المحلية في العملية التشاركية أربعة عناصر رئيسة؛ وهي: التكاملية، المنهجية العلمية، التشارك التفاعلي، واللامركزية. وهذه العناصر تساعد في مجموعها على تحقيق تنمية محلية عادلة من جانب، وقائمة على الاستخدام الكفء للموارد من جانب آخر.

الذين والجماعات والمؤسسات الأفراد قبل من المشاركة، من لمزيد ماسة حاجة الآن، النامي العالم يحتاج ترميمات إحداث يتعين إذ الجماعات المحلية أو المستوى الوطني، مستوى على سواء المجتمع يشكلون تهيئ القائمة فالحكومة المحلية والمؤسساتية القيمية المنظومتين من عديدة جوانب تمس جذرية وإصلاحات لأفراد الدخل وتحقيق العمل فرص خلق على الخاص يعمل القطاع بينما ، المساعدة والقانونية السياسية البيئة الأنشطة في الجماعات للمشاركة بتسخير والاجتماعي السياسي التفاعل فتهيئ المدنية المجتمعات أما المجتمع، فاعل (الجماعات المحلية _ القطاع كل يؤديه الذي الدور إلى . وبالنظر والاقتصادية والاجتماعية السياسية هذه جهود تضافر و تكامل إلى المحلية وتعزيزها يحتاج الحكامة بناء أن الخاص _ المجتمع المدني) نجد مجتمع بناء الحكامة و إقامة على قادرة غير المحلية وحدها الأصعدة، فالوحدات كافة على الفواعل وهو ما يؤدي بها إلى ضرورة مستدامة تنمية المجتمع لتحقيق في الوحيدة الفاعلة القوة تعد لم ديمقراطي، فهي الأطراف باعتبار أن القطاع الخاص بين متساوية بمشاركة المجتمع، في الجماعات مختلف مشاركة و تضمين وجود إلى الاقتصادية، بالإضافة العمليات في و الاجتماعي التنظيم في أدوارا حاسمة والمجتمع المدني يلعبان التنمية المحلية. تحقيق مسؤولية في المشاركة و التعاون على الرئيسية الأطراف هؤلاء قدرة

<u>خلاصات واستنتاجات</u> : كنتيجة لهذه الدراسة يمكننا استنتاج واستخلاص ما يلي:

- ✓ المشاركة ثلاثية ضرورية تتمثل في الجماعات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ويعد أي اختلال في علاقة هذه الثلاثية تهديدا مباشرا للاندماج الحيوي لأركان المجتمع المحلي وتهديدا لمسار التنمية المحلية.
- ✓ المشاركة بمفهومها العام تعني إشراك المواطنين أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف المحلية أو الوطنية، وهي بهذا المضمون تحمل معنى الديمقراطية التمثيلية، أما التشاركية بمفهومها التنموي فيقصد بها اشتراك المواطنون ضمن إطار تهيكلهم في مؤسسات مدنية وقطاع خاص على تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها، وهي بهذا المعنى تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو التنمية من أسفل.
- ✓ لكي نؤدي العملية الديمقراطية ومؤسساتها ودورها في التنمية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات لابد لها أن تستند في أطرها ومفاهيمها وبرامجها ومعالجاتها إلى رؤية المجتمع المحلي ومفهومه لأولوياته واحتياجاته وكيفية التعامل معها من خلال عملية جادة لتقييم تلك الاحتياجات والأوليات بشكل موضوعي وبناء، كما يرى الأستاذ الدكتور امحند برقوق أن التشكيل الذي يخلق معه عددا من الحركيات التأسيسية للرشادة السياسية و منها : جعل منطق

الديمقراطية المشاركاتية الأساس العملياتي و المعياري للتنشئة السياسية بتطوير مادة تربوية وإعلامية و توجيهية هادفة لإنتاج مجتمع يقوم على السلم الاجتماعي، الاختلاف الفكري و الحوار السياسي .

- ✓ في هذا الإطار نرى أن الأسلوب الأمثل للتنمية الملحية والوسيلة المنتقاة تتمثل في الوصول الديمقراطي والمشاركة القاعدية بكل مكوناتها الشعبية والمؤسسية.

- ✓ إن اعتماد المقاربة التشاركية بين القطاع الخاص و المجتمع المدني في مجالات التنمية المحلية يشكل شرطا رئيسيا للربط المؤسسي لنهوض بتنمية المجتمع المحلي من جهة و بين التطور الحكومي في مجال إقرار و تنفيذ السياسة التنموية على الصعيد الوطني من جهة أخرى، و على هذا الأساس تم استخدام المقاربة التشاركية للتمكن من معرفة مدى التوافق بين توجهات السلطات الرسمية و تطلعات السكان المحليين.